الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

المـــــوضـــوع:

زيّـــادة المبنى لزيـــــادة المعنى وأثرها في توجيه الدلالـــــة

إعداد الطالب (ة):
يمينة طاهير

إشـراف الأستاذ:
أ.د. عبد القادر سلامي

لجنة المناقشة		
أ. د.الدكتور	سيدي عبد الرحيم مولاي البودخيلي	رئيسا
د.الدكتورة	سميرة جداين	ممتحنا
أ. د.الدكتور	عبد القادر سلامي	مشرفا ومقررا

العام الجامعي:1440/1439هـ /2018-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى غَالٍ رحل دُون شُورهِ وقلبي

من فراقه ضائق ومفجوع، إلى من يعزّ علي فراقه وأجد

كلّ شيء بعده عدم.

إلى أخي وحبيبي: نصر الدّين جيلالي اللّهم ارحمه

وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خير من أهله واجعله من

الضّاحكين المستبشرين الغارسين من ثمار جنّتك،

الشّاربين من حوض نبيّك والمحضوضين بشفاعته.

والهم الصّبر إلى من ربّياه صغيرا وبذلا كل غال ونفيس

من أجل إسعادنا وراحتنا أمي وأبي أطال الله بقاءهما وجعل

لقاءهما به في الجنّة إن شاء الله.

أمينة طاهير

كلمة شكروعرفان

الحمد لله الذي أغدق علينا وافر نعمه وأسبغها علينا ظاهرة وباطنة،

فقد يسّر لي الأمر تيسيرا ووفّقني توفيقا.

ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام "لعبد القادر سلامي" عرفانا وتقديرا منّي للمجهودات الجبّارة الذي بذلها في الإشراف على هذا البحث وتأطيره من بدايته إلى نهايته، ولم يتوان في تقديم النّصائح والإرشادات القيّمة فجزاه الله عنّي خير جزاء وأدامه ذخرا للعربية.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة على قبولهم هذه المذكرة وتصويب أخطائها وتقويم اعوجاجها.

والشكر موصول إلى كلّ الأساتذة الذين درّسوني بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان وبالأخص"سيدي عبد الرَّحيم مولاي البودخيلي" ، الذي أفادنا كثيرا بتوجيهاته ونصائحه،

وشكرا للحضور الكرام الذين شرفونا بمجيئهم في هذا اليوم المبارك.

أمينة طاهير

مقدمة

بسم الله الواحد القهّار، العزيز الغفّار، الذي أيقظ مِن خلقه مَن اصطفاه فزهّدهم في هذه الدّار وشغلهم بمراقبته وإدامة الأفكار، أحمده أبلغ حمد وأزكاه، وأشمله وأنماه، وأشهد أنّ سيّدنا محمد عبده ورسوله، الهادي إلى صراط مستقيم، والدّاعي إلى دين قويم أمّا بعد:

فإنّه إذا كان الشيء يشرّف بشرف ما ينسب إليه، فإنّ أشرف العلوم ما اتّصل بكتاب الله ذلك أفضل ما تعلقت به الهمم، وأحق ما بذلت فيه الجهود، وأجدر ما تقضّت به الأعمار.

وعلم الصّرف من أشرف العلوم وأجلها، فالشيء يشرّف إمّا بشرف موضوعه، وإمّا من جهة الحاجة إليه، ووجه الحاجة إلى الصّرف هو فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلّم وحفظ القلم واللّسان من الخطأ فيه. فلا ينتظم عقد علم إلاّ والصّرف واسطته، إذْ به تنحل العويصات الأدبية، وتعرف صحّة اللغة العربية وتتجلّى فرائد مفردات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

لذا،ارتأيت أن يكون موضوع بحثي بعنوان "زيادة المبنى لزيادة المعنى وأثرها في توجيه الدّلالة" وهي قاعدة صرفية بالغة الأهمية لطالما نبّه إليها العلماء القدماء منهم والمحدثون.

أمّا الدّافع في اختياري هذا الموضوع،فابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى في الدنيا والآخرة،وذلك بالتّدبر في محكم تنزيله، ولما نعهده في زماننا من الجفاء والإعراض عن العربية وعلومها، والعزوف عن تعلّمها، فمن النّاس من يجهل فضلها، ومنهم من يُصغّر أمرها، ويضع من مقدارها، وبعضهم يزدري أهلها، ويحتقر من ينتسب إليها؛لذا كانت الرّغبة جامحة، والفرصة سانحة لتقديم صورة واضحة عن منزلة الدّلالة الصّرفية العربية،وتبيّين وجه الحاجة إليها في معرفة الأبنية العربية وأحوالها من حيث الأصالة والزيادة في الأسماء والأفعال ومعرفة المشتقات وأوزانها الصّرفية، وماهية حروف الزّيادة في توجيه الدّلالة من خلال محاولتي الإجابة على الإشكال التالي:

ما هي علاقة المبنى بالمعنى؟ ومتى تدلّ زيادة المبنى على زيادة المعنى؟ وما هو أثر حروف الزّيادة في توجيه الدّلالة؟

وليس عجيبا أن نجد ذلك الاحتفاء من علماء السلف رحمهم الله، وما سقط إلينا منهم من التّصانيف الجمّة والتآليف المهمّة في علم الصّرف في إخلاص نادر وصبر لا ينفذ،أمثال :سيبويه في (الكتاب)، وابن جنّي في (الخصائص)، والسيوطي في (المزهر في أنواع اللّغة وأنواعها)، وابن يعيش في (شرح الملوكي في التصريف) و(شرح المفصل)، وابن الأثير في (المثل السائر)، ورضي الدّين الاستربادي في(شرح شافية ابن الحاجب) و(شرح كافية ابن الحاجب)، وابن عقيل في (شرح ابن عقيل)... وغيرهم،ممن قاموا بتقعيد هذا العلم واستنباط أحكامه.

أمّا المحدثون فمنهم: تمّام حسّان بكتابيه (اللّغة العربية معناها ومبناها) و(مناهج البحث في اللغة)، ومحمود السعران في كتابه (علم اللغة)، وعبده الرّاجحي في كتابه (التّطبيق الصّرفي)، كما كان علم الأصوات في التراث التقليدي جزءا من علم الصّرف الذي قامت بعض أبوابه على المنهج الصّوتي، ممّا يعني أنّ مباحث الصّرف التّقليدية أفادت إلى حدّ بعيد من الدّراسات الصّوتية إذ صنّف باحثون عرب معاصرون أبحاثا صرفية أقاموها على أساس علم الأصوات، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللّغوية) وعبد الصّابور شاهين في كتابه (المنهج الصّوتي للبنية العربية) وغيرهما .

لقد كان لكل واحد من هؤلاء العلماء،ومن تقدّمهم ،دورٌ بارز في إرساء هذا البحث، إذ اختصّ كلّ منهم بدراسة جانب من جوانبه ،فها هو الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) يدرس علاقة اللفظ بمعناه، وقبله بشر بن المعتمر في صحيفته المشهورة، ثم نجد ابن يعيش يعقد فصولاً لحروف الزّيادة ويبيّن معانيها من خلال كتابيه (شرح الملوكي في التصريف) و(شرح المفصّل)،وكذا فعل ابن جني في (الخصائص) و (سرّ صناعة الإعراب) بطرق هذه العلاقة تحت ظاهرة "السّلب"، وابن الأثير في كتابه (المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر) وذلك بسوق شواهد من القرآن الكريم ولغة العرب وتحليل أخرى، وعرض السيوطي في (المزهر في علوم اللّغة وأنواعها) أمثلة للأبنية المزيدة

ومعانيها،و سار على هديهم ،بعض المحدثين،أمثال: تمّام حسّان في كتابه (اللغة معناها ومبناها)، ويوسف السحيمات في كتابه (مدخل إلى اللغة العربية) وغيرهما.

حاولت في بحثي هذا أن أرصد كلّ هذه الآراء وأ لمّ بها حتى نقدّم نظرة شاملة عن العلاقة بين المبنى والمعنى، مبرزة، من خلالها أثر حروف الزّيادة في توجيه الدّلالة، بناء على منهج يصل الوصف والاستقصاء بالتحليل.

ونظراً إلى طبيعة موضوعنا قسّمت بحثي وفق الخطة التالية:

أوّلا: المقدمة: وتشمل عناصرها المعروفة

ثانيا: المدخل: وتحدثت فيه عن مفهوم الزّيادة وأهمّيتها الدّلالية

الفصل الأول: علاقة المبنى بالمعنى

- تعريف المعنى
- تعريف المبنى
- علاقة المبنى بالمعنى
- الفرق بين المعنى والدّلالة

الفصل الثاني: أنواع حروف الزّيادة وأثرها في توجيه الدّلالة

- حروف الزّيادة
- أنواع زيادة الحروف
- مواضع زيادة الحروف
- الأدلّة على زيادة الحروف
- معاني صيغ الزّوائد

- أثر الزّيادة في توجيه الدّلالة

وذيّلت بحثي بخاتمة ضمّنتها أهم النتائج التي توصّلت إليها إضافة إلى فهرسين احدهما للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات.

وقد أفدتُ كثيراً من هذا البحث ، إذْ أثرى محصّلتي العلميّة وقدراتي البحثية، ولم تعترضني فيه صعوبات تُذكر إلاّ ما يجده كلّ باحث مُبتدئ من فترات الفتور التي تحول دون مداومة التنقير، إضافة إلى وعورة المسالك إلى بعض المسائل التي هوّن من وطأتها توجيهات أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: عبد القادر سلاّمي الموقّر، وشدّه من أزري، وما وجدتُه منه من أثرٍ طيّبٍ في نفسي من مداومة البحث و متعة القُرب إلى النتائج كلّما تقدمت خطوة في إنجازه.

وأملي أن أكون قد وفّيت البحث حقّه بما يوافق روح العلم،و حسن ظنّ أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

يمينة طاهير

تلمسان في: 05 جويلية 2019.

مدخل

الزِّيَّادَةُ وأهمّيتها الدّلالية

1- تعريف الزّيَّادة:

الزّيَّادَةُ ظاهرة لغويّة، نالت اهتمام اللّغويّين قديما وحديثًا، لِمَا لَه من دور بارز في توليد وإنتاج الأبنية والمصطلحات العربيّة للجذر الواحِدِ، وقد استفاضت الدّراسات حول هذه القضية من حيث تحديد حروف الزّيَّادة، ومواطنها، وتبيان المعاني التي تؤدِّيها، وهو ما يكشِف عن أهميّة هذه الظّاهرة في تنميّة ألفاظ اللّغة العربيّة ومعانيها، فهي ظاهرة جديرة بالبحث والتّقصّي والمتابعة.

أ. الزِّيَّادة لغة:

حفلت المعاجم العربية بتعريف الزّيَّادة، إذ أوردت معناها اللّغوي ومجموع مُشْتَقَّاتها.

فالزّيَّادة في اللّغة: مِنْ زَادَ يَزِيدُ وهو أصْلٌ يَدُلُّ على الفَضْل، يقولون: زَادَ الشيء يزيد فهو زَائِدٌ، وَزَادَ المالُ وازْدَادَ، ازْدَدْتُ مالاً ... وازْدَادَ الأمرُ صعوبةً، وزَادَ على ما أرادَ، وزَادَ الشيءُ ضِعفَهُ، وزَادَهُ اللهُ خَيْرًا زَيَّدَهُ فَزَادَ وازْدَادَ، وزَادَ الشيءُ: نَمَا وكَثُرَ، وزَادَ في ثَرْوَتِهِ: نَمَّاهَا وأضَافَ إليها[1]، وتزيَّدَ في كلامِهِ: كَذِبَ، أوْ زَادَ في قَوْلِهِ أو فِعْلِهِ، وتكلَّفَ الزّيَّادة في الكلام وغيره[2].

[1]- ينظر: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجميل، بيروت، ط 1، 1411هـ- 1911م، 40/3 وأبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: باسل عيون السّود، دار الجميل، بيضون، الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ- 1998م، 429/1، ومجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط، تحقيق: محمّد نعيم، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر، ط 8، 1426هـ- 2005م، ص 286، وإبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط،دار الفكر،بيروت 209/1.

[2]- إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، 209/1، ومحمّد فريد وجدي، دائرة المعارف، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1971، ص 735، وينظر" مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص 286.

واستزاد طَلَبَ الزِّيَادة واسْتَزَادَهُ طَلَبَ مِنْهُ الزِّيَادَة، فتقول: الوَلَدُ كَبِدُ ذِي الوَلَدِ، وَوَلَدُ الوَلَدِ زِيَادَة الكَبِدِ، وهي قطعة متعلِّقَة بها وجمعها زَيَايد، فيقال: شيءٌ كَثيرُ الزَّيَّايد: أي الزِّيَّاداتِ، وربّما زَوَائِدُ ...[1]، وزَايَدَهُ نَافَسَهُ في الزِّيَّادة أو غَالَبَهُ في الزِّيَّادةِ"[2].

ومنه: الأسَدُ ذو زَائِدٍ، لِتَزَيُّدِهِ في هديرِهِ، وزَئِيرِهِ، وصوته ... والزوائد الزمعات التي في مؤخّر الرّجل لزيَّادتها، وزِيَّادةُ الكَبِدِ: زائِدتُها وهي هَنَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ منها لأنّها تزِيدُ على سَطْحِهَا، وجمعها زَيَائِدْ وهي الزَّائِدُ وجَمْعُهَا زَوائِد، وزائِدَةُ السّاق شَظِيَّتُهَا...[3]

ويُقَال: الزَّيْدُ والزِّيَّادَة والمزِيدُ والزَّيْدَانِ، وهم قومٌ زَيْدٌ على كذَا أي: تَزِيدُونَ ...، كما سَمُّوا زَيْدًا، وزُيَيْدًا وزِيَّادًا وزَيَّادًا وزِيَّادَةٌ، وزَيَّادَةً وزَيْدَكًا، ومَزِيدًا وزَيْدَوَيْه ...[4]

"وقد رُوِيَ في حديث القِيّامَة (عَشْرٌ أَمْثَالِهَا وأَزِيَدُ) هكذا بكسر الزّاي على أنّه فعل مستقبل، ولو رُوي بسكون الزّاي وفتح الياء (أَزْيَدُ) على أنّه اسم بمعنى أكثر لجازَ"[5].

---

[1]- ينظر: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: 538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: باسل عيون السّود، 429/1، ومحمّد فريد وجدي، دائرة المعارف، القرن العشرون- الرابع عشر- العشرين، ص 735، وأحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، 3 /40.

[2]- إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، 209/1، ومحمّد فريد وجدي، دائرة المعارف، القرن العشرون- الرابع عشر- العشرين، ص 735.

[3]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ط 4، ت: 2005م، 87/7. و إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، 409/1، والفيروزبادي، القاموس المحيط، ص 286.

[4]- ينظر: الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص 286، ومقاييس اللّغة لأحمد بن فارس: 40/3.

[5]- مجد الدّين أبي السّعدات المبارك بن مُحَمَّد الجزري ابن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الصناحي، الناشر، المكتبة الإسلاميّة لصاحبها الحاج ريّاض الشيخ، ط 1، ت 1383هـ- 1963م، 324/2.

"وحروف الزّوائد عشرةٌ وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنّون، والسّين، والتّاء، واللاّم، والهاء، ويجمعها قولك في اللّفظ (اليوم تنساه)، وإن شئت (هويت السّمان)[1]، أو قولك: (سألتمونيها)[2].

وبالإضافة إلى ما ذُكرَ، نَلْحَظُ أنّ معنى فعل الزِّيَّادة جاء في مُقابل معنى فعل النّقْصان، ويتبيّن ذلك في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾[3]، "ومن ذلك الكلام في زيّادة القرآن ونُقصانه، فإنّه لا يليقُ بالتّفسير، فأمّا الزّيادة فيه: فمجمع على بُطلانه، وأمّا النُّقصَان منه: فقد رَويَ جماعة من أصحابنا وقوْمٌ من حَشْوِيَّة العامّة، أنّ في القرآن تغييرًا أو نُقصانا ..."[4].

وورد في معيّار الشعر لابن طباطبا (ت: 322هـ): "... فبَنَى شِعرُهُ على وَزْنٍ يحتملُ أن يخشى بِمَا يَحْتَاجُ إلى اقتصاصه بزيّادة من الكلامِ يَخْلُطُ به، أو نُقص يحذِف منه، وتكون الزّيَّادة والنّقصان بسيرين غير محدّ لما يستعلن فيه بهما وتكون الألفاظُ المزِيدة غير خارجة من جنس ما يقتضيه، بل تكون مؤيّدة له، وزَائِدة في رونقه وحسنه"[5].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، 87/7.

[2]- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 324.

[3]- سورة البقرة، الآية 10.

[4]- أبو علي الفضل بن الحسن الطّبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، د ط، بيروت، 1427هـ- 2006م، 14/1.

[5]- محمّد بن أحمد بن طباطبا العلوي، عيّار الشعر، تحقيق: عباس عبد السّتّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 2، 2005م- 1426هـ، ص 47- 48.

وبناءًا على ما تقدّم نستنتج أنّ معظم المعاجم العربيّة دلّت على أنّ مفهوم الزّيادة جاء بمعنى: الكثرة والنّماء والامتداد ... وغيرها، وقد أجملها قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[1] وقوله: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[2].

ب. الزِّيَّادة اصطلاحا:

الزّيّادة هي إحدى الأساليب التي يلجأ إليها النُّحاة لعلاج ما أحسُّوا به من قصورٍ في القواعد النّحويّة المنظّمة لظاهرة التّصَرّف الإعرابي عن الواقع اللّغوي، خصوصا تلك الزِّيَّادة في الصّيغ والتّراكيب[3].

فالزّيّادة في التراث اللّغوي اصطلاحٌ يمتَدُ من البحث الصّرفي إلى الدّرس النّحوي، ويشمل بذلك الصّيغ والمفردات والتّراكيب جميعها[4].

ولئن شهدت هذه القضية، على المستوى الصّرفي، عناية كبيرة، وقسطًا وافرًا من الاهتمام والدّراسة، إلاّ أنّها على المستوى التركيبي، كانت محور خلافٍ بَيِّنٍ في معناها ودلالتها ثمّ في وُقُوعها معًا[5].

1. على المستوى الصّرفي:

لقد كان الصّرفيون، منذ القديم، معنيين بدراسة أحوال الزِّيَّادة وشروطها ودلالة الحروف الزّائدة، ومعرفة الزّيّادة من الأصل إلاّ أنّ معظمهم لم يُعَرِّف مصطلح الزِّيّادة، وإنّما اكتفى بتحديدها وسرد الزّائِد من الأفعال والأسماء والصّفات.

---

[1]- سورة طه، الآية 114.

[2]- سورة البقرة، الآية 197.

[3]- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب للطّباعة والنشر والتوزيع، د ط، ص 267.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 267.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 268.

ومثال ذلك ما نجده في أغلب كُتب الصّرفيّين، ومنهم ابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ)، في كتابه الممتع في التّصريف الذي ربط الزّيّادة بعلم التّصريف وعلم الاشتقاق ولم يتعرّض إلى تعريفها لمصطلح قائم بذاته[1].

إضافة إلى ما ورد عن ابن مالك (ت: 672هـ- 1274م) في ألفيته والذّي اكتفى هو الآخر بسرد الأفعال المزيدة حيث يقول:

كـ(أَعْلَمَ) الفعل يأتي بالزِّيّادةِ مَعَ (ولى) و(والي) و(استقام) (احرنجم) (افنفص)[2]

وهو في هذا البيت الشعري بصدد التمثيل للفعل الزّائد، فجاء بالفعل أَعْلَمَ وعل وزن فَعَلَ مِثْل (وَلَى)، وعلى وزن فاعل مثل (والي)، ويأتي على وزن استفعل مثل (استقام).

كما نجد التّوجه نفسه في شرح الشّافية لابن الحاجب (ت: 646هـ- 1249م) حين يقول: "وإنّما سُمِّيّتْ هذه الحروف زوائد، لأنّها قد تقع زائدة، لا لأنّها تقع إلاّ زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر"[3].

وليس المراد من قوله أنّ هذه الحروف لا تَكُونُ أبدًا إلاّ زوائِد بل قد تَكُونُ أصولا أيضا كسَأَلَ، وسَلِمَ، ومَالَ، وتَلاَ ونحوها[4].

---

[1]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التّصريف، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1407هـ- 1987م، ط 1، 1/ 31- 40.

[2]- ابن مالك جمال الدّين، نظم لاميّة الأفعال، د ط، د ت، ص 02.

[3]- رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلميّة، د ط، 1402هـ- 1982م، بيروت، لبنان، القسم الأوّل، 1372/3.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، 331/2، وحاشية الطالب بن حمدون بن الحاج علي، شرح بحر ق على لاميّة الأفعال لابن مالك، دار الفكر والنشر والتوزيع، بيروت، ص. ب 7.61، د ط، د ت، ص 30.

وإنّما المرادُ إذا زِيدَ في الكلمة لغير تضعيف أو إلْحَاقٍ، فلا تكون الزِّيَادةُ إلاّ منه لقوله (إلاّ لفائدة زائدة على الأصل)، ومثال ذلك: همزة (أَكْرَمْ) الدّالة على التَّعْدِيّة، وألف (قَاتَلَ) الدّالة على المشاركة، في الفاعليّة والمفعوليّة، وميم (زرقم) الدّالة على تفخيم المعنى[1].

وقيل أيضا: اِعْلَمْ أنّهُ إنّما يُرِيدُ بقوله الأصل: الفاء والعين واللاّم، والزّائدُ: ما لم يَكُنْ فاءًا ولا عيْنًا ولا لامًا، مثال ذلك قَوْلُكَ: "ضَرَبَ" فالضّاد من (ضَرَبَ): فاء الفعلِ، والرّاء عينه، والباء لامهُ، فصار مثل ضَرَبَ: فَعَلَ، فالفاء الأصل الأوّلُ، والعين الأصل الثاني، واللاّم الأصل الثالث، فإذا أثْبَتَ ذلك فكلُّ ما زاد على الضّاد، والرّاء، والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائدِ[2].

ومعنى زائد: "أنّه ليس فاءٌ ولا عَيْنٌ ولا لامٌ، وليس يَعْنُون بقولهم زائد أنّه لو حُذِفَ من الكلمة لدلّتْ بعد حذفه على ما كانت تدلُّ عليه وهو فيها، ألا ترى أنّ الألفَ مِنْ ضَارِبٌ زائدة، فلو حذفتها فقلتَ (ضَرَبَ) لم يدل على (اسم الفاعل) بعد الحذف كما يدلُّ عليه قبل الحذف ..."[3].

وبناءًا على ما سبق، يتبيّن لنا أنّ الصّرفيّين لم يَحُدُّوا الزّيَادة بتعريف جامع، بل اهتمّوا بسرد الأفعال الزّائِدة وتحديد الأحرُفْ الزّوائد ومواطن زيّادتها، إضافة إلى التّفريق بين ما هو أصلي وما هو زائدْ، إلاّ أنّنا نجد أحد اللّغويّين المحدثين يُعَرّفْ الزّيَّادة فيقول: "تعني الزّيّادة عند الصّرفيين: إلْحاقْ كلمة من الحروف ما ليس منها، إمّا لإفادة معنى كألف (ضَارب)، وواو (مضْروب)، وإمّا لضربٍ من التّوَسّع في اللّغة نحو: ألف (حِمار)، وواو (عمود)، وياء (سعيد)"[4]، والزّيادة بهذا المعنى

[1]- حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج علي، شرح بحر ق على لاميّة الأفعال لابن مالك، ص 30.

[2]- أبُو الفتح عثمان بن جنّي النّحوي، شرح كتاب التّصريف للإمام أبي عثمان المازني النّحوي البصري، كتاب المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، إدارة الثّقافة العامّة، ط 1، 1373هـ- 1954م، ص 11.

[3]- المرجع نفسه، ص 11.

[4]- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 267.

عند الصّرفيّين تشمل الأسماء والأفعال ولا تدخل على الحروف، لأنّ الزّيادة ضَرْبٌ من التّصرُّف ولا يكون ذلك في الحروف[1].

"وورد أيضا أنّ الحرف الزّائِد هو الحرف السّاقط في أصلِ الوضْعِ تحقِيقًا أو تقدِيرًا"[2].

فللزّيّادة استعمالات أحدهما عام والآخر خاص.

فالاستعمال العامّ: "هو كلُّ ما زاد على بنية الكلمة الأصلية سواء أكانت ثلاثية الوضع أم زائدة الثلاثة في أصل وضعها، وسواء أكانت من حروف خاصّة أم كانت من تضعيف بعض حروف الكلمة الأصلية"[3].

أمّا الاستعمال الخّاص، فيقتصر على الحروف العشرة التي سميّت حروف الزّيّادة والتي صنّفها النُّحاة في تراكيب متفاوتة البناء حيث يجمعها قولهم: (اليوم تنساه)، أو (أتاه سليمان)، أو كما يقول الزمخشري (ت: 538هـ)، (سألتمونيها)[4].

وقد نظمها المازني في قوله:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ومَا كُنْتُ قِدْمًا هَوَيْتُ السَّمانَا[5]

"كما صنّف بعضهم فيها تأليفا سمّاه اتحاف أهل السّيادة بضوابط حروف الزّيادة، ذكر فيه ما ينيف على مائة وثلاثين تركيبا، ويعدُّ من أحسنها وأجودها قول النّاظم:

هناءٌ وتَسْلِيمٌ على يومٍ أنسه نِهَاية مسؤول أَمَان وتسهيل"[6]

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 267.

[2]- الطالب بن حمدون بن الحاج علي، شرح بحر ق على لاميّة الأفعال لابن مالك، ص 30.

[3]- ينظر: أبو عثمان المازني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرون، 11/1.

[4]- ينظر: علي أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي، ص 267- 268.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 268.

[6]- الطالب بن حمدون بن الحاج علي، شرح بحر ق على لاميّة الأفعال لابن مالك، ص 30، 31.

فقد صنّف ابن مالك حروف الزّيادة في قوله: (أمان وتسهيل)، وكان الرّضي (ت: 786هـ) يفضّل هذا التركيب على سائر التّراكيب الأخرى التي صنّفت حروف الزّيادة فيقول:

سألت الحروف الزّائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمانٌ وتسهيلٌ[1]

وبناءًا على ما تقدّم، يُمكننا القول: إنّ مفهوم الزّيادة عند الصّرفيّين يعني زيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة على أصل بنية الكلمة سواء أكانت اسما أو فعلاً لفائدة معيّنة.

2. على المستوى التّركيبي:

كانت الزيادة بالنسبة إلى النّحاة محور اختلافٍ، فمنهم منْ يَرَى أنّ معنى الزّيّادة: "دخول حرف (أي صيغة) مزيدة كخروجه من غير إحداث معنى"[2].

ويفسّر اللّيلي هذا القول فيقول: معنى كون الحروف زائدة أنّك لو حذفتها لم يتغيّر الكلام عن معناه الأصلي حيث قال: وإنّما قُلنَا لم يتغيّر الكلام عن معناه الأصلي لأنّ زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التأكيد، وذلك لأنّ تكثير اللّفظ يفيد تقويّة المعنى[3].

ومن الواضح أنّ هذا الرّأي يستوحي ما ذكره سبويه (ت: 180هـ) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ من أنّ هناك لغوًا في أنّها لم تُحدث إذ جاءت شيئا لم يكن أن يجيء من العمل وهو تأكيد الكلام[4].

وما صرّح به ابن جنّي (ت: 392هـ) من أنّ معنى الزّيّادة: "إنّما جيء بها توكيدا للكلام، ولم تُحْدثْ معنى"[5].

---

[1]- رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، 331/2.

[2]- ينظر: علي أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي، ص 268.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 268.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 268.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 269.

ومعنى ذلك أنّ الزّيادة هي زيادة في اللّفظ فقط وإن كان لها تأثير فهو مجرّد دعم المعنى وتقويّته وتأكيده دون إضافة معنى.

وقد حاول الرّضيّ أن يجمع بين الاتجاهين السّابقين بقوله: "فائدة الحرف الزّائد في كلام العرب: إمّا معنويّة، وإمّا لفظيّة، فالمعنويّة: تأكيد المعنى، كما في (مَن) الاستغراقية، والباء في خبر ما وليس، وأمّا اللّفظية: فهي تُزيّن اللّفظ، وكون زيادتها أفصح أو الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحُسن السّجع، أو غير ذلك من الفوائد اللّفظية"[1].

وبهذا تكون الزّيادة بمفهومها الاصطلاحي لم تبتعد عن معناها اللّغوي الأصلي، بل بقيت محافظة على (الكثرة والنمو، والامتداد والتّكلّف)، وإن اختصّت بالمفهوم وهي المحصّل من البناء اللّغوي، فالبناء المزيد يظلُّ مُحتفظًا بالمعنى اللّغوي الأصلي لبناء الكلمة مع إضافة معنى أو فائدة لفظية أو معنويّة جديدة وتحدّد هذه الأخيرة بضوابط صرفيّة دقيقة تقيّد المعنى الجديد وتُميّزه عن المعنى الأصلي.

2- أهمّيتها الدّلالية:

تعارف علماء اللّغة على أنواع من الدّلالات تمثّل مستويات النظام اللّغوي وتختلف على حسب المدخلات التي تتدخّل في تشكيل معنى الكلام، حيث يجد المتكلّم أبعادا دلالية مختلفة في التركيب الواحد.

[1]- ينظر: رضي الدّين الاستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، ص 1371- 1372.

ولهذا قسّم العلماء الدّلالة إلى أنواع مختلفة منها: الدّلالة الصّوتية والدّلالة الصّرفية، والدّلالة المعجميّة، والدّلالة النّحوية، والدّلالة التركيبيّة، والدّلالة الاجتماعية، والدّلالة المركزيّة والدّلالة الهامشيّة[1].

أمّا الدّلالة الصّرفية، فهي جوهر المادة اللّغوية، إذ ليس هناك علم للدّلالة دون دراسة للصّرف أي البنى والصّيغ، التي كان علينا وصفها، والوقوف على المقصود بالوظيفة الأصواتية، والوظيفة الصّرفية، والوظيفة النّحويّة كأجزاء من مركّب وظيفي يلمح في دراسة أي صيغة لغويّة[2]، ذلك لأنّه من منظور فايز الدّاية: "قد اِلْتَبَس أمر الدّلالة الصّرفية بتصوّر لدلالة طبيعية للأصوات على المسَمَّيات (المدلولات) أو على أجزائها لدى عالم جليل له أرائه الفذّة في درس العربية إلاّ أنّنا ... "نقول بتحليل للدّلالة يجعلها دلالة أساسيّة معجميّة، نحويّة، صرفيّة، وهذه الدّلالات تأتلف في كلّ متكامل يتأتّى إلينا: فالدّلالة الأساسيّة هي جوهر المادّة اللّغوية المشترك في كلّ ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصّرفية. فـ(طَحَنَ) تدلّ على حركةٍ وضغطٍ لتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرّحى ويكون حقيقيّا مباشرا ومن ثمّ حمّل الدّلالات المجازية المتعدّدة، ويدخل هذا المفهوم في أبنية صرفية كثيرة، ونلحظ فيها إضافة إلى هذه الدّلالة أمرا مكتسبا من الوزن نفسه أي معنى الوزن[3].

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1984، ص 44...49، والدكتور هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن- ط 1، 1427هـ- 2007م، ص 216، والدكتور عبد القادر أبو شريفة حسين لافي ود. غطاشة، دار الفكر والتوزيع، عمّان، 1409هـ- 1989م، ط 1، ص 11، وفايز الذاية، علم الدّلالة العربي النظرية والتّطبيق، دار الفكر، دمشق، 1996، ط 2، ص 20، والدكتور السّيد العربي يوسف، الدّلالة وعلم الدّلالة، الألولة، د ط، د ت، ص 03.

[2]- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، النّاشر مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، القاهرة، د ط، ص 253- 254.

[3]- ينظر: فايز الداية، علم الدّلالة العربي النّظرية والتّطبيق، ص 20.

"فالأفعال تحدّد بحسب أوزانها الحدث والزّمن، وتقترن بالفاعلين بعد (طَحَنَ، يَطْحَنُ، سَيَطْحَنُ، اطْحَنْ) و(طَحَّان)، دالّة على (اسم الفاعل) بصيغة المبالغة المتأدّية إلى تحديد الحرفة و(مطحون) اسم المفعول للشيء المطحون، و(الطّحانة أو الطّاحونة) تدلاّن على آلات الطّحن التي تدور بالماء أو بسواه ..."[1].

ويقول ابن منظور (ت: 711هـ): "الأضراس كلّها من الإنسان وغيره على التّشبيه واحدتها طاحنة، قال الأزهري: "كلّ سنّ من الأضراس طاحنة"[2].

فالدّلالة الصّرفية هي الدّلالة التي تستمد من بنية اللّفظ وصيغته، وقد أشار إليها ابن جنّي عند حديثه عن تشديد عين الكلمة حيث تفيد حينئذ قوّة المعنى وتكراره مثل: (قَطَّعَ)[3].

ومثّل لها إبراهيم أنيس بجملته المشهورة: "لا تصدّقه فهو (كَذّابْ)، هل يعقل أن تتّضح العين بالنّفط في وسط الصحراء في ثوان؟! فإنّ كذّاب أقوى في الدّلالة من (كاذب) وذلك بتشديد الكلمة"[4].

فإبراهيم أنيس يرى أنّ هناك نوع من الدّلالة يستمدّ عن طريق الصّيغ وبنيتها، ففي جملتنا السّابقة تخيّر المتكلم (كذّاب) بدلا من (كاذب) لأنّ الأولى جاءت على صيغة يجمع اللّغويون القدماء على أنّها تفيد بالمبالغة، فكلمة (كذّاب) تزيد في دلالتها على كلمة (كاذب)، وقد

[1]- المرجع نفسه، ص 21.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، ص 264.

[3]- السيد العربي يوسف، الدّلالة وعلم الدّلالة،المفهوم والمجال والأنواع،دط،1438 ،ص 4، وأبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، د ت، 2/ 47.

[4]- السيد العربي يوسف، الدّلالة وعلم الدّلالة، ص 4.

استمدّت هذه الزّيادة من تلك الصّيغة المعيّنة، فاستعمل كلمة (كذّاب) يمدُّ السّامع بقدر من الدّلالة لم يكنْ ليصل إليه أو بقصوره لو أنّ المتكلّم استعمل كاذب[1].

ومعنى ذلك أنّ الأبنية الصّرفية أبنيّة دلالية يتم بواسطتها (تصريف) الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المتسعة عن معنى واحد.

ولهذا "كان العلم بالتّصريف أهم من معرفة النّحو في تعرُّف الكلمة، لأنّ التّصريف نظر في ذات الكلمة، والنّحو في عوارضها وهي من العلوم التي يحتاج إليها المفسّر"[2].

فإذا كانت لدينا الأصوات (ل ع ب) ورتّبناها في زمرة لفظية واحدة فإنّه ينتج عن ذلك معنى هو اللعب المعروف، وإن جعلت ترتيب الأصوات على نحو آخر فإنّه يتولّد لديك معنى آخر مثل: بَلَعَ، أو عَبَلَ، أو بَعَلَ ... وغيرها، ولو أخذت لفظة واحدة مثل: (لعب) وأضفت إليها وحدة صوتية أخرى مثل: (ي) في أوّل اللّفظة لزاد المعنى فأصبح للدّلالة على اللّعب من المذكّر في الوقت الحاضر[3].

ولو أضفت وحدة صوتية في وسط اللّفظة لزاد المعنى مثل: لاعب لدلّت اللّفظة على شخص يقوم باللّعب ولو أضفت وحدة صوتية في آخر اللّفظة مثل (لعِبَتْ) لدلّت على اللّعب من قبل مؤنث في الزمن الماضي[4].

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 47.

[2]- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي، ص 76.

[3]- ينظر: عبد القادر أبو شريفة حسّين لافي ود. غطاشة، علم الدّلالة والمعجم العربي، ص 13.

[4]- المرجع نفسه، ص 13.

وهذا التغيير في المعنى حَصَل نتيجة تغيّر صيغة اللّفظ ممّا يعرف (بالدّلالة الصّرفية)، وهو من اختصاص المستوي الصّرفي Morphologie أو Morphology، فالمستوى الصرفي يدرس التّغيّرات التي تطرأ على صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا[1].

ومنه أيضا لفظة (ضَربَ) حيث أفادت الضّرب من مُذكرّ في الزمن الماضي، ولو غيّرنا الفتحة بضمّة ثم كسرنا الوسط لأصبحت ضُرب ونَتَجَ معنًى آخر هو الضّرب من مجهول في الزمن الماضي[2].

ويلاحظ ممّا سبق أنّ المستوى الصّرفي مُكَوّن من وحدات صوتية (كحركة الضّمة أو الفتحة أو الكسرة أو التّنوين ...) ضمن نظام لغوي معيّن، وكلّ وحدة صوتية ذات معنى تسمّى مورفيم Morphème[3].

فإذا حدّدنا العناصر (b)، (c)، (d)، باعتبارها ثلاثة مقابلات استبدالية أصواتية، فقد كشفنا عن جزء من المعنى، ولكن هذا الجزء ليست له أي وظيفة دلالية، فنحن لا نستطيع أن نمنح الصيغة تحديدا صرفيّا عند هذه النّقطة، دون أن ندخلها في تحليلات جديدة، في توزيعات شكلية، ومواقع في السّياق، فهي عند هذا الحدّ صيغة محايدة إلاّ من النّاحية الأصواتية[4]، "وفي (Not on the bord)، تدخل في وضوح سياقي جديد، ويتّضح جزء آخر من المعنى، هو الصّرفي، لوضوح أسميتها واتّضاح وظيفتها الصّرفية"[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 13.

[2]- ينظر: الدكتور عبد القادر أبو شريفة حسّين لافي ود. غطاشة، علم الدّلالة والمعجم العربي، ص 13.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 13- 14.

[4]- ينظر: تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص 261.

[5]- المرجع نفسه، ص 261.

ومثال ذلك أيضا كلمة (وَجَدَ) فهي كلمة مبهمة، فإذا صرّفت قيل في ضدّ العدم: وجودا وفي المال وُجْدًا، وفي الغضب مَوْجِدة وفي الضّالة: وِجدانًا، وفي الحزن: وَجْدًا"[1].

كما أنّ كلمة (مجتمع) تكون دالّة على من وقع عليه الحدث (أي: اسم المفعول)، وقد تكون دالة على اسم زمان، أو اسم مكان أو مصدر ميمي[2].

وعليه: "فإنّ الصيغ الصّرفية تشتمل على قيم دلالته مثل: فعلاً وفعالٌ، وفَعُولٌ، ومفعل، ومفعالٌ ...، وهذه الصّيغ تمثل فروعا لأصول عَدَلَ عنها إليها ... ليدُلَّ العدول عن الأصل إلى الفرع على أنّ هُناك غاية بلاغية يقصد منها المبالغة في أداء المعنى فصيغة (فعلان) مثل: (رحمان) عَدَلَ بها إلى صيغة (فاعل) مثل: (راحِم) للمبالغة وكذا الشأن في الصّيغ الصّرفية الأخرى"[3].

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما توجّه إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[4]، فيقول الاستعصام بناء مبالغة يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنّه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك واستوسع الفتن، واستجمع الرّأي، واستفحل الخطب"[5].

---

[1]- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي، ص 77.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 77.

[3]- نجاح فاهم صابر العبيدي، الدّلالة الصرفية عند الزّمخشري وأثرها في التفسير (قرينة الصيغة أ. نموذجا)، جامعة كربلاء، كلية التربية، قسم اللّغة العربية، د ط، د ت، ص 250.

[4]- سورة يوسف، الآية 32.

[5]- نجاح فاهم صابر العبيدي، الدّلالة الصرفية عند الزّمخشري وأثرها في التفسير، ص 77، والقاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزمي، تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1430هـ-2009م، ص 514.

وما يُفهم من النّص السّابق أنّ أحرف الزّيّادة (الهمزة، السين، الثاء) دلّت على زيادة المعنى في الامتناع الذي حصل من النّبي يوسف عليه السّلام، وهي زيادة في المبنى، وهذا ما يَدُلُّ على أنّه ركّزَ في ذهن الزمخشري أنّ لكلّ زيادة في صيغة ما، لها دلالة ربّما تزيد من معاني الصّيغة إلى حدّ المبالغة[1]، وهذا ما أكّده في صيغة (استيأسوا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾[2] أصلها يئسوا وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مرّ في استعصم.

"وقيل أيضا أنّ صيغة (فَعَّلَ) أقوى في المعنى من صيغة (فَعَلَ) لزيّادة كمّية الحروف، ولأنّ صيغة (فَعَّلَ) تنطوي على معنى التّكثير والتّكرير، فقطع على وزن (فَعَّلَ): تعني كثرة القطع وتكريره، وكسّر تعني كثرة الكسر وتكريره"[3].

كما يضرب ابن جنّي أمثلة أخرى يؤكّد فيها اقتران قوّة المعنى بكثرة الحروف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَـٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[4]، فـ(مقتدر) لدى ابن جنّي أبلغ من (قادر)، والبلاغة لديه –هنا– قرينة زيّادة الحروف وبذلك تكون الزّيّادة في المعنى أو قوّته لونا من ألوان البلاغة[5].

ومثله قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[6]، التي يحاول فيها ابن جنّي أن يجمع بين الصيغة الصّرفية والسّياق في آن واحد، لأنّه يرى القرآن الكريم قد استخدم

[1]– ينظر: المرجع نفسه، ص 514.

[2]– سورة يوسف، الآية 80.

[3]– كريم الوائلي، الخطاب النقدي عند المعتزلة، مصر العربية للنشر والتّوزيع، ط 1، 1998، ص 43– 44.

[4]– سورة القمر، الآية 42.

[5]– كريم الوائلي، الخطاب النقدي عند المعتزلة، ص 44.

[6]– سورة البقرة، الآية 286.

صيغة (فَعَّل) للحسنة، وذلك لاحتقار الحسنة إلى ثوابها[1]، مستدلا بالآية الكريمة ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[2]، كما استخدم القرآن الكريم صيغة (افْتَعَلَ) للسيّئة تنفيرا عنها، وتهويلاً وتشنيعا بارتكابها وذلك أنّ (اِفْتَعَلَ) لزيّادة التاء فيه أقوى من فَعَلَ"[3].

إذ يجدر الإشارة هنا إلى مختلف الصّيغ الصّرفية التي تسْتَقِي منها دلالاتٌ صرفيّة مختلفة، كصيغة الجمع، "إذ يُرَادُ بالجمع في عربيّتنا الفصحى ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين وهو ثلاثة أنواع: جمع المذكر السّالم، وجمع المؤنث، وجمع التّكسير، ولكلّ من الجمعين السّالمين للمذكّر والمؤنث شروط معروفة لا حاجة للخوض فيها"[4].

أمّا جمع التّكسير فيشمل جموع القلّة وجموع الكثرة، أمّا جموع القلّة فتأتي على أربعة أوزان وهي: أفعل مثل: (كلب⟸ أكْلُبْ)، أفعل مثل (ثوب⟸أثواب)، أفعلة مثله (رغيف⟸ أرغفة)، فعلة مثل: (صبيّ⟸صبيّة)[5].

أمّا جموع الكثرة، فأوزانها عند ابن هشام الأنصاري ثلاثة وعشرين وزنا[6].

---

[1]- كريم الوائلي، الخطاب النقدي عند المعتزلة، ص 44.

[2]- سورة الأنعام، الآية 160.

[3]- كريم الوائلي، الخطاب النقدي عند المعتزلة، ص 44.

[4]- عبد القادر عبد الجليل، الدّلالة الصّوتية والصّرفية في لهجة الإقليم الشمالي، دار صفاء، عمان، ط 1، 1417هـ-1997م، ص 85.

[5]- المرجع نفسه، ص 85.

[6]- المرجع نفسه، ص 86.

إضافة إلى ظاهرة صرفية أخرى، والتي تعدّ من أبواب الصّرف وهي ما يُعْرَفُ بالتّصغير حيث يعالج المفردات التي يحاول الإنسان العربي التّقليل من شأنها أو من قيمتها، أو طلبا للتّلميح أو تهويلا لشأنها، فيعمد إلى صياغتها على وفق أوزان منها: فعيل، فعيعل، فعيعيل ... وغيرها[1].

ومنه تصغير الأسماء إذ نقول (بليبيل) في تصغير (بُلْبُلْ) وصغير الجموع فنقول (ضريسات) في تصغير (ضروس)، وتصغير صفات مثل: (أسيود) في تصغير (أسود) ... وغيرها[2].

ومِمَّا يمكن استخلاصه من ظاهرة الزِّيَّادة أنّ الدّلالة الصّرفية للكلمة تختلف باختلاف بنيتها ووزنها وتختلف هُنَا من دلالة الإفراد إلى دلالة الجمع.

وبناءًا على ما تقدَّم، فإنّ الدّلالة الصّرفية إنّما تعتمد لإبراز المعنى وتأكيده والمبالغة في الدّلالة على جزءٍ مُعَيّنٍ من التّركيب، وإعْطاء دلالات معيّنة تستدعيها التّركيب أو سياق الكلام، كدلالة التّكثير أو القوّة في الحدث، ومنه قول الزّمخشري رحمه الله: "(ويقولون إنّ الزِّيَّادة في البناء لزيادة المعنى) وهي أنّ الزّيّادة في المبنى تدلُّ على الزّيّادة في المعنى"[3]، وهو ما سنفصّل البحث فيه في المباحث اللاّحقة.

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 94، وأحمد بن محمّد بن أحمد الحملاوي، قَدَّمَ لهُ وعَلَّقَ عليه محمّد بن عبد المعطي وآخرون، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان، د ط، د ت، ص 173.

[2]- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، الدّلالة الصّوتية والصّرفية في لهجة الإقليم الشمالي، ص 94، 95، 96.

[3]- نجاح فاهم صابر العبيدي، جامعة الصّرفية عند الزّمخشري وأثرها في التفسير قرينة الصيغة أ. نموذجا، جامعة كربلاء، كلية التربية، قسم اللّغة العربية، ص 252.

الفصل الأول

علاقة المعنى بالمبنى

1- تعريف المعنى:

أ. المعنى لغة:

"العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأوّل: القصد للشيء بانكماشٍ فيه وحرص عليه، والثّاني دالٌّ على خضوعٍ ودُلٍّ، والثالث: ظهور الشيء وبروزه"[1].

فالأوّل عنيت بالأمر وبالحاجة، قال ابن الأعرابي: عَنَى بحاجتي وعني وغيره قال ذلك أيضا، فيقالُ:عَنَى بالأمرِ عَنْيًا: نزلَ، والشيء أبدأه وأظهره، وبالقول كذا عَنْيًا عِنَايَةً، أراده وقصدهُ، ويُقالُ عُنِيَ بِكَذَا وأعتني بكذا وهوَ مَعْنِيٌّ[2].

ومنه قول سيبويه (ت: 180هـ): "وهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى، وعنَيْتُ بِكَلامِي كذَا أي أرَدْتُهُ وقَصَدْتُهُ"، وجاء على لسان جبريل عليه السلام: ((بسم الله أرقيك من كلّ داءٍ يَعْنِيكْ))، أي يَقْصِدُكَ[3].

ويُقَالُ عَنَيْتُ فُلانًا عَنْيًا إذا قَصَدْتُهْ، وقيلَ معناهُ: مِنْ كُلِّ داءٍ يشغلك، ويُقالُ هذا أمْرٌ لا يَعْنِينِي أي لا يَشْغَلُنِي ويَهُمُّنِي، ومنه الحديث ((من حُسنِ إسلامِ المرءِ تَرْكَهُ ما لا يَعْنِيه))، أيْ ما لاَ يَشْغَله[4].

---

[1]- أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، د ط، 1399هـ-1979م، 4/ 146.

[2]- المرجع نفسه146/4/ د. إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 633، أبي القاسم جار الله محمود عمر بن أحمد الزّمخشري، أساسي البلاغة، 1/ 682، (بتصرف).

[3]- الزمخشري، أساس البلاغة، ص 682/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، 3/ 314 (بتصرف).

[4]- المرجع نفسه(بتصرف).

ويُقال أيضا: عنيت بحاجتك أعنى بها فأنا مَعْنِيٌّ، وعَنَيْتُ به فأنا عَانٍ، والأوّلُ أكثر أي اهتممت بها واشتغلت، ومنه الحديث أنّه قال لرجلٍ: ((لقد عني الله بك))، ومعنى العناية هاهنا الحفظ، فإنّ مَن عَنِيَ بشيءٍ حَفِظَهُ وحَرَسَهُ، يريدُ لقد حفظ عليك دينك وأمرك[1].

ومنهُ عَنَاهُ الأمْرَ يَعْنِيهِ عِنَايَةً وعَنَايَةً وعُنِيًّا: أهمّه واعتنى به واهْتَمَّ، ومعنى الكلامِ ومَعْنِيه ومَعْنَاتِهِ ومَعْنَيْنِهِ: واحِدٌ، وعَنِيَ عَنَاءً: نَصِبَ، وعُنِيَ بِحَاجَتِهِ يُعْنَى بِهَا، وأَعْنَاهُ وعَنَّاهُ.

والعَنْيَةُ بالفتح: الغناءُ، وتَعَنَّاها: تَحَشَّمَهَا ...، ومنه ما رُوي في حديث عقبة بن عامر في الرّمي بالسّهام: "لَوْلاَ كَلاَمٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رسول الله صلى الله عليه وسلّم لَمْ أعانِهِ"، ومَعْنَاةُ الشيء: ملابسته، ومباشرته، والقوم يعاونون ما لهم أي يقومون عليه[2].

والأصل الثاني قولهم: عَنَا يَعْنُو: إذَا خَضَعَ وذَلَّ، وأَعْنَاهُ غيره، وعَنَّاهْ تَعْنِيَةً: حَبَسَهُ وأسَرَهُ، وأعْنَيْته: أبقيته أسيرا، وأخْضَعته، وقال الأعرابي أعنيته: إذا جعلته مملوكًا، ويقال أيضا: عنَا فيهم فُلانٌ أسيرا، أي: أقام فيهم على إسارِهِ واحتبس[3].

ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿۞ وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِ﴾ وقيل: معنى (عنت الوجوه): اسْتَأسرت، وقيل: ذُلّت، وقيل نصبت له، وعملت له، وقيل: هو وضع الجبهة والرّكبة واليد في الرّكوع والسّجود[4].

---

[1]- ينظر: محمّد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرون-الرابع عشر- العشرين، ص 773.

[2]- ينظر: الفيروزبادي، القاموس المحيط، تحقيق: محمّد نعيم الوقسوسي، ص 1316/ محمد محي الدّين عبد المجيد، محمّد عبد اللّطيف السبكي، المختار من صحاح اللّغة، مكتبة الكتب العلمية بالقاهرة، د ط، د ت، ص 361/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 3/ 314.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، 4/ 146، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تاج اللّغة وصحاح العربيّة: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1399-هـ- 1979م، ص 2440، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد المجيد قطاش وآخرون، 39/ 115.

[4]- المرجع نفسه.

ويقولون العاني: العبد، والعانيّة الأمّة، فالعاني: الذّليل الأسير وفي الحديث: ((عودّوا المرضى وفكّوا الأسير))، والعانية مؤنث العاني والجمع (عوان)، وفي الحديث: ((اتّقوا الله في النّساء فإنّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ أي أسْرَى أو كالأسْرَى))[1].

ويقال: عَنَا الأمرُ فُلاَنًا: أهمّهُ، وعَنَا فُلان بالشيء: أخرجه وأعانه أخضعه، وقيل: كلُّ خَاضِعٍ لحق أو غيره عانٍ، وفيه "أطعموا الجائع، فُكُّوا العانِي".

فكلُّ من ذلَّ واستَكَانَ وخَضَعَ فقد عَنَا، يَعْنُوا، وهو عَانٍ، ومنه حديث المقدام: "الخال وارث من لا وارث له، يفك عانه"، أي: عَانِيَهُ، فَحَذَفَ الياء"[2].

والعنوة: القهر، أخْذْتَاهَا عَنْوَةً، أي قَهْرًا بالسّيفِ، ويقولون: العُنوة الطّاعة، قال: -أنت مطيعي أيّها القلب عَنْوَةً-

والعناء معروف وهو من هذا، قال الشّيباني: رُبَّتْ عُنْوَةٍ لكَ مِنْ هَذا الأمر، أي عَنَاء، وعَنَّاهُ تَعْنِيّةً، حبسه وأسرهُ[3].

"والأصل الثالث:عُنْيَانُ الكتاب، وعُنْوانه، وعُنْيَانُهُ، وتفسيره عندنا: أنّه البارز منه إذا ختم ومن هذا الباب معنى الشّيء"[4].

"وقال الخليل: عُنوان الكتاب يقال منه: غيبت الكتاب، وعَنَّنْتُهُ وعَنْوَنْتُهُ، قال: وهو فيما ذكروا مشتق من المعنى، ولم يزد الخليل على إنْ قال: معنى كلّ شيءٍ مِحنته وحالهُ التي يصير إليها أمره.

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، 4/ 146، إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 633/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 3/ 374.

[2]- إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 633/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 3/ 314 (بتصرف).

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، 146/4، الجوهري: تاج اللّغة وصحاح العربية، ص 2440 (بتصرف).

[4]- المرجع نفسه/ الفيروزابادي، القاموس المحيط، ص 1315- 1316.

وقال غيره: من جعل العنوان من المعنى قال: عَنَيْتُ بالياء في الأصل، وعنوان تقديره فعوال، وقولك عَنْوَنْتُ: فهو فعْوَلْتُ[1].

قال الشيباني (ت: 189هـ): يقال ما عنى فلان خيرٌ، ومَا يَعْنُو من عملك هذا خير عُنْوًا[2].

وقال أبو حاتم (ت: 277هـ) وتقول العامّة: لأيّ معنى فَعَلْتَ، والعربُ لا تَعْرِفُ المعنى ولا تكادُ تُكلِّمُ به، قال بعض العرب ما مَعْنِيَّ هذا (بكسر النون وتشديد الياء)، وقال أبو زيد: هذا في معناةِ ذاك ومعناه سواءٌ أي: مماثلته ومشابهتهُ دلالة ومضمونًا ومفهومًا[3].

"قال ابن الأعرابيّ: يُقالُ مَا أعرفُ مَعْنَاهُ ومَعْنَاته، والّذي يَدُلُّ عليه قياس اللّغة أنّ المعنى: هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بُحِثَ عنه"[4].

"وقال الفارابي (ت: 339هـ) أيضا: ومعنى الشيء ومعناتِهِ واحِدٌ ومَعْنَاهُ وفَحْوَاهُ ومُقْتَضَاهُ ومضمونهُ كُلُّهُ هو ما يَدُلُّ عليه اللّفظ"[5].

كما استعمل النّاس في قولهم: وهذا مَعْنَى كَلاَمِهِ وشبهِهُ، ويريدون هذا مضمونه ودلالته، وهو مطابق لقول أبي زيد والفارابي.

---

[1]- ابن فارس مقاييس اللّغة، 4/ 146.

[2]- المرجع نفسه

[3]- ينظر: أحمد بن محمّد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العبّاس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار المعارف، جامعة الأزهر، تحقيق: عبد العظيم السناوي، ط 2، د ت، ص 165.

[4]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، 4/ 148.

[5]- أحمد بن محمّد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العبّاس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق عبد العظيم السناوي، ص 165.

"وأجمع النحاة على عبارة تداولوها وهي قولهم: (هذا بمعنى هذا، وهذا في المعنى واحد، وفي المعنى سواء، وهذا في معنى هذا أي: مماثل له أو مُشابهه[1].

فقد اشتملت المعاجم العربيّة على أنّ: "المدلول اللّغوي للمعنى يُراد به: القَصْدُ والمرادُ حيث يُقالُ: عَنَيْتُ الشيء أعنيه إذا أردته وكنت قاصدًا له، وقيل أنّه مُشتَقٌّ من قَوْلِهِمْ: "عَنَتِ الأرْض بنباتٍ حسن إذا أنبتت نباتًا حَسَنًا"[2]، وممّا يصحّحه قول القائل[3]:

وَلَمْ يَبْقَ بالخَلْصَاءِ ممَّا عَنَتْ به منَ البقل إلاّ يُبْسَهَا وهَجِيرهَا

ومنه أيضا: عَنَتِ القربَةُ تَعْنُو، وذلك إذا سال ماؤها[4].

ب- المعنى اصطلاحًا:

تنوّعت الدّراسات في فهم معنى "المعنى"، واختلفت حوله الآراء ووَجَهات النظر باختلاف أصحابها، والمذاهب التي ينتمون إليها، فهو من بين القضايا التي استوقفت بحوث الدّارسين المهتمّين بالتّطلع ودراسة الأحداث اللّغوية، من بينهم: علماء التفسير وأصول الفقه وعلماء الأنتروبولوجيا، وعلماء اللّغة وغيرهم، كونه جوهر كلّ نشاط ينتجه الفكر البشري.

ولعلّ "أوّل دراسة علميّة حديثة خاصّة بالمعنى هي تلك التي قام بها ميشيل بريل في كتابه: Essai de Semantique سنة 1897م"[5].

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه ص165.

[2]- محمّد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التعبير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- ص 22.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، 149/4.

[4]- المرجع نفسه149/4.

[5]- امحمود السّعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت، ص 291.

فكانت لدراسة بريال أثرها في لفت أنظار اللّغويّين الى مشكلة المعنى أو إلى تغيّر المعنى بوجه خاص ... فأخذوا يبحثون في تاريخ الحياة الثقافية للشعوب التي يدرسون لغاتها بحثًا عن الدّوافع التي قد يكون من شأنها أن تدفعهم إلى تغيير معنى كلمة أو تلك ... ففي العصور الوسطى تجمعت متعلقات النبل والإعجاب حول صورة رجل على صهوة جواده و(الفارس) فقد رفعت جماعات أوروبية كثيرة الكلمة اللاّتينية العامّية الدّالة على (حصان) وهي كلمة Caballus وأصبحت أصلاً لكلمات كثيرة تشعّ نبالة، ونبرق رفعة Chivalry مثل (الفروسية) وCavalier (الفارس)[1].

ثمّ أخذ إدراك اللّغويين لضرورة تضمين ما يرتبط بالكلمات وما تستدعيه الكلمات عند دراسة تاريخها وتغيّر معانيها، يزداد ويزداد.

ولقد ظهر بعد دراسة بريال للمعنى بحوالي ست وعشرين سنة كتاب أحدث ما أحدثه كتاب بريال بين تأثير لاسيما في غير المنقطعين للمسائل اللّغوية[2].

هذا الكتاب هو "معنى المعنى" الذي ألفه س. ك أوجدن وإ. أ. ريتشاردز وظهر سنة 1923[3].

والفائدة الكبرى التي أدّاها هذا الكتاب أنّه وضح أجلَّ توضيح ما تتصف به مشكلة طبيعة المعنى من تعقيد، وقد ألزم هذا الكاتب مؤلفين آخرين أن يدرسوا مشكلة المعنى من وجهات نظر مخالفة، كما صنع الأستاذ (بردجمان) مثله"[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 292- 293.

[2]- المرجع نفسه، ص 293- 294.

[3]- المرجع نفسه، ص 294.

[4]- محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص 294.

وقد كانت دراسة أوجدن وريتشارد للمعنى تقوم على أساس "رياضي"، "آلي"، فالمعنى عندهما يرتدّ إلى أربعة عناصر هي: القصد، والقيمة، والمدلول عليه، والانفعال أو العاطفة[1].

"كما كانت مُبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني –رحمه الله– بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السّياق أو التركيب"[2].

يقول تمّام حسّان: "ومع قطع النّظر عن رأيي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجا من مناهج من مناهج النّقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أنّ دراسة عبد القاهر للنظم وما يتّصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النّظريات اللّغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التّركيب اللّغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر"[3].

ويُعدُّ علم المعاني من علوم البلاغة[4]، فلمّا اتَّجهت البلاغة إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة" للعلاّمة عبد القاهر الجرجاني "الذي اعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدّلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته[5].

[1]– ينظر: المرجع نفسه، ص 294.

[2]– تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء بالمغرب، د ط، 1994، ص 18.

[3]– المرجع نفسه، ص 18.

[4]– إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 633/ تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 19.

[5]– المرجع نفسه، ص 17– 18.

ويقول في تعريفه للمعاني: "المعاني هي الصور الذهنية من حيث أنّه وضع بإزائها الألفاظ ، والصّورة الخالصة في العقل من حيث أنها تقصد باللّفظ فسميت معنى، من حيث أنّها تحصل من اللّفظ في العقل سميت مفهوما، ومن حيث أنّه مقولٌ في جواب ما هو سمّيت ماهيته، ومن حيث ثبوته في الخارج سمّيت حقيقة، ومن حيث امتياز من الأغيار سميّت هويّة"[1].

وقوله أيضا: "جميع معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرّفها في فكره ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصدٌ وأغراض"[2].

"كما يصفها العقلاء بأنّها معانٍ مستنبطة، ولطائف مستخرجة ويجعلون لها اختصاص بقائل دون قائل، كمثل قولهم في معاني أبيات من الشّعر: (إنّهُ مَعْنَى لمْ يسبق إليه فلان، وأنّه الذي فطنَ لَهُ، واستخرجه، وأنّهُ الذي غاص عليه بفكره)"[3].

"فالمعاني هي أشياء قائمة في النّفوسِ والعقولِ، وحكمة تألفها النُّفوس ومنه ما ورد في كلام أرسطو عن الفرق بين الصوت والمعنى: "أنّ المعنى متطابق مع التّصوّر الموجود في العقل المفَكِرْ"[4].

ومثال ذلك ما ورد من تشبيهات، كتشبيه الشيء بالشيء معْنَى وصورةً، ومن ذلك: تشبيه الجواد الكثير العطاء بالبحر، وتشبيه الشجاع بالأسد، وتشبيه الجميل الباهر الحسن الرواء بالشّمس

[1]- الشريف الجرجاني،علي بن محمد بن علي الشريف، التعريفات،الدار التونسية للنشر و التوزيع، د ط، 1971، ص 235- 236.

[2]- الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر عبد الرّحمن بم محمّد الجرجاني النّحوي، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة المدني، ط 1، د ت، ص 543.

[3]- المرجع نفسه، ص 543- 544.

[4]- ينظر: ابن طباطبا، عيار الشعر، ص 125/ أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، علل الكتب، ط 5، 1998، ص 17.

وتشبيه العالي الهمّة بالنجم، وتشبيه أضداد هذه المعاني بأشكالها على القياس: كاللّئيم بالكلب، والجبان بالصفود، والطّائس بالفراش والذّليل بالنقد بالوتد، والقاسي بالحديد والصّخر[1].

كما يؤكّد مذهب الجاحظ في غلبة الإلحاح على المعنى بمفهوم (الغرض أو القصد)، ويهتمّ في حديثه عن الألفاظ والمعاني بكيفية إخراج المعاني القائمة في الصدور، والمتصوّرة في الأذهان، والمتخلجّة في النّفوس، ويعبّر عن تحقيقها بالألفاظ والعبارات بقوله: (يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها واستعمالهم إيّاها)[2].

فيُقالُ: هذا معنى الكلامِ، ومعنى الشعر، أي: الذي يبرز من مكنون ما تضمّنه اللّفظ"[3].

فالمعنى هو المفهوم من ظاهر اللّفظ حيث قيل: وأعلم أنّ الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظة[4]، ومعنى المعنى هو أن تعقل من المعنى الظاهر معنى آخر تصل إليه[5].

ومعنى هذا القول أنّ هناك ألفاظ قد تكون واضحة ومفهومة لكنّ إدراك مغزاها يحتاج إلى إمعان النّظر في التركيب والتّأمل الدّقيق فيها واستنباط المراد منها.

وقد استخدم معظم النُّحاة ومن بينهم ابن الأثير كلمة "مَعْنَى" على أنّها الغرض المقصود مِنَ المتكلِّم أو ما يدلُّ على الفكرة أو الأفكار ذات الطّابع الحسّي أو على الصّورة التّعبيريّة[6].

ودليل ذلك ما رُوِيَ عن "أبي العتاهية، وأبي نوّاس، والحسين بن الضّحاك الخليل إذا اجتمعوا يوما فقال أبو نوّاس: "ليُنشد كُلُّ واحدٍ قصيدة لنفسه من مراده من غير مدح ولا هجاءٍ،

---

[1]- المرجع نفسه، ص 26- 28.

[2]- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، الناشر، مكتبة الخانجي، ط 3، 1968، 1/ 8675.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ص 149.

[4]- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ص 633 /ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص 62.

[5]- السّيد عبد القهار الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 263.

[6]- محمّد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التّعبير، ص 23.

فأنشد أبو العتاهية هذه القصيدة، فسلما له وامتنعا من الإنشاد بعدهُ، وقالاَ لهُ: أمّا مع سهولة هذه الألفاظ، ومَلاَحَةِ هذا (القصد)، وحسن هذه الإشارات فلا نُنْشِد شيئا..."[1].

وقولهما ملاحة هذا (القصد) معناه ملاحة هذا (المعنى)، فجاء مفهوم المعنى هاهنا هو (القصد).

"كما ينصرف مصطلح المعاني في الشّعر المحدث إلى الاهتمام المبالغ فيه بالأفكار المعقّدة العويصة، وهي التي يستعين فيها الشاعر بالفلسفة ليجعل مقاصده بعيدة، وذات سبل لا تسهل إلاّ على كلّ ضارب في الثقافة الرّفيعة بسهم وافر"[2].

"فالمعنى يدلُّ على الفكرة العامّة لنص شعري، وما تتفرع إليه من أفكار جزئية مكوّنة لها، ويدُلُّ هذا على ما يشتمل عليه بيت واحد من أفكار عدّة أو فكرة واحدة، ومن الوصف والتّشبيه والمصطلح يستعمل أحيانا مُرادفًا للأغراض الشّعرية ولما تتشعّب إليه من صفات ومواقف فرعيّة"[3].

"والمعاني الشعريّة بهذا التفسير الذي وجّهه النّقاد تتردّد على أنّها معاني العرب، ويقصد بها ما استقرّ عليه العرف من قيم اجتماعية وفنّية وتعبيريّة ..."[4]

ورأى آخرون أنّ المعاني موجودة في طباع النّاس[5]، حيث قال أبو الفتح عثمان بن جنّي: "إنّما اتّسعت المعاني لاتّساع النّاس في الدّنيا، وانتشار العرب بالإسلام في أقطار الأرض، فمصروا الأمصار، وحضروا الحواضر، وتأنّقوا في المطاعم والملابس، وعرفوا بالعيان عاقبة ما دلّتهم عليه

---

[1]- ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن ،العمدة في محاسن الشعر وآدابه نقده،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،دار الجيل،بيروت،1972، ص 72.

[2]- فايز داية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 71- 72.

[3]- المرجع نفسه، ص 69.

[4]- فايز داية، علم الدّلالة العربي النّظرية والتطبيق، ص 71.

[5]- ينظر: ابن رشيق، العمدة، ص 72.

بداهة العقول من أفضل التّشبيه وغيره ...، فكلٌّ يصف الشيء بمقدار ما في نفسه من ضعف أو قوّة، وعجز أو قدرة.

وبناءا على ما تقدّم فإنّ المعنى هو النسق المكَمِّل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الحكم الفنّي، على جودة وإبداع المتكلّم حيث قال الإمام علي: "ما رأيت بليغا قَطُّ تلا ولهُ في القول إيجاز وفي المعاني إطالة"[1].

فهو يرى أنّ البلاغة تتحقّق بإيضاح الملتبس من المعنى، والكشف عن المراد من القول، وكذلك البليغ هو الذي يعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ الموجزة القليلة.

وعليه فإنّ معظم المصنّفات النقدية القديمة تؤكّد أنّ المعاني أفكار غير معزولة عن الأشياء بل هي محقّقة فيها، وهي لبنة أساسية في عملية الإبداع.

ب- تعريف المبنى:

1. لغة:

مِنْ بَنَى يَبْنِي، وأصلها الباء والنّون والياء، وهو أصل واحد، وهو بناء الشيء بضمِّ بَعضه إلى بعضٍ، تقولُ: بَنَيْتُ البِنَاءَ أَبْنَيْتُه، وبنى الشيء بَنْيًا، وبناءًا، وبُنْيَانًا: أقام جداره ونحوه، ويُقالُ بَنَى السفينة، وبنى الخباء، وبنى مَجْدَهُ، وبَنَى الرّجال.

قال الشّاعر:

يَبْنِي الرِّجَالُ وغَيْرُهُمْ يبني القُرَى شَتَّانَ بَيْنَ قرَى وَبَيْنَ رِجَالُ[2]

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 366.

[2]- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللّغة، ص 303/ إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ص 72.

والبني نقيض الهدم، بناه يبنيه بنيًا وبناءًا وبُنْيَانًا، وقيل: بَنَى بيتًا أحسن بناءٍ وبُنْيَانٍ، وهذا بناءٌ حَسَنٌ، وبُنْيَانٌ حسَنٌ (كأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوص) سُمِيَّ المبني بالمصدر، وبناؤك من أحسن الأبنية وبَنَيْتُ بُنْيَةً، وبُنْيَةً عَجِيبةً، ورأيت البُنى والبِنَى فما رأيت أعجب منها، فالبُنيَةُ والبِنية: بالضّم والكسر: ما بنيته، وجمعها البُنَى والبِنَى"[1].

وورد في حديث الاعتكاف "فأمر ببنائه فقُوّضَ" والبناءُ واحِدُ الأبنيّة، وهي البيوت التي تسكنها العرب في الصحراء، فمنها الطّراف والخباء، والبناء، والقبّة، والمضرب، وفي حديث سليمان عليه السّلام: "من هدم بِنَاءَ رَبِّه تبارك وتعالى فهو ملعون"، يعني من قتل نَفسًا بغير حق، لأنّ الجسم بنيان خلقه الله تعالى ورَكَّبهُ"[2].

ويقالُ: "بنى الطّعام جسمه، وتبَنَّى الجسم، اِكْتَنَزَ وامتلأ، والبواني: أضلاع الزّوْرِ، وقوائم النّاقةِ، وألقى بَوانِيه: أقَام وثَبَتَ[3].

ويُقالُ اسْتنبت الدّار: تهدّمت وطلبت التجديد، واستبنى فلان وابْتَنَى إذا أعرس قالَ: [منَ الطويل].

أرَى كُلّ ذي أهلٍ يُقيمُ ويَبْتَنِي مقيمًا وَمَا اِسْتَبْنَيْتُ إلاَّ عَلَى ظَهْر[4]

ومنه حديث علي رضي الله عنه قال: (يَا نبِيَّ الله مَتَى تَبْنِينِي) أي متى تُدْخِلُنِي على زوجتي، وحقيقته متى تجْعَلُنِي أَبْتَنِي بزَوْجَتِي، وفي حديث أنس رضي الله عنه: "كان أوّلُ ما أُنْزِلَ الحِجابُ في

---

[1]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، 1426هـ-2005م، ص 1264/ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، 1/ 78 (بتصرف).

[2]- ابن الأثير، النهاية في غريبل الحديث والأثر، ص 157- 158.

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 72/ابن منظور، لسان العرب، ص 95/ الزمخشري، أساس البلاغة، ص 79.

[4]- إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 72/ الزمخشري، أساس البلاغة، ص 79.

مُبتَنى رسول الله صلى الله عليه وسلّم بزينب"، فالابتناء والبناء الدّخول بالزوجة، والأصل فيه أنّ الرّجل كان إذا تزوّج امرأة بنى عليها قُبة ليدخل بها فيها فيقول بَنَى الرّجل على أهله[1].

وقيل فلان يُباني فلان أي: يباريه في البناء، وفي حديث عائشة رضي الله عنها "مَا رأيته صلى الله عليه وسلّم مُتّقيًا الأرض بشيء إلاّ أنّي أذكر يوم مطر فإنّا بسطنا له بناء أي نِطعًا، هكذا جَاءَ تفسيره، ويُقال له أيضا المبناة وهي النطع[2].

قال النابغة:

عَلَى ظَهْرِ مِبْنَاةٍ جديدٍ سُيُورَهَا يَطُوفُ بِهَا وَسَطَ اللَّطِيمَةِ بَائِعُ[3]

ومنه البنية على فعيلة: الكَعْبَةُ، يُقالَ: لا وَرَبِّ هذه البنية ما كان كَذا وكَذا، وورد في حديث البراء بن معزوز: "رأيت أن لا أجعل هذه البنيّة منّي بظهر" يريد الكعبة، وكانت تدعى بنيّة إبراهيم لأنّه بَنَاهَا، وقد كثر قسمهم بربِّ هذه البَنِيّة[4].

"ومنه بَنَى من بَنَوَ، الباء والنون والواو كلمة واحدة، وهو الشيء يتولّد عن الشيء، كابن الإنسان وغيره، وأصل بنائه بَنَوَ والنّسبة إليه بنوِيٌّ، وكذلك النسبة إلى بنت وإلى بنيّات الطّريق فأصل الكلمة واحد ثمّ تفرّع العرب فتسمّي أشياء كثيرة نحو: ابن ذكاء حيث قيل: وابن ذُكاء كتمن في كفر"[5].

---

[1]- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 158.

[2]- ينظر المرجع نفسه/ الزمخشري، أساس البلاغة، ص 78.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ص 305.

[4]- الجوهري، تاج اللّغة وصحاح العربية، ص 2286/ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص 95/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 158.

[5]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ص 304.

والابن: الولد الذكر وأصله: بَنَوٌ، ويُقالُ: ابن بَيّنُ البُنوَة وتصغيره بُنَيَّ، ويا بُنَيَّ لُغتان، مثل: يا أبتِ مؤنثه بنتٌ، وتبنّيت فلان أخذته ابنا والبنوة: مصدر من الابن، ومنه حديث حذيفة (أنّه تبَنّى سَالما) أي اتّخذه ابناً[1].

"والبنتُ: الأنثى من الأولاد، (ج): بنات، والنسبة إليها بنتي وابنتي، وتصغيرها بُنَيّة، وبَنَاتُ الصَّدر: الهموم، وبنات الدّهر: شدائده، وبنات الأرض: المواضع التي تخفى على الرّاعي، وبنات الليل طائفة من البغايا"[2].

والبنّاءُ: من حرفته البناءُ، والبناء: المبنيُّ أو ما يُبنى (ج): أبنيّة، و(جج): أبنيات وعند النحاة: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة مع اختلاف العوامل فيها، والمبنى: ما يبنى، (ج): المباني وحروف المباني: الحروف الهجائية، تُبنى منها الكلمة، وليس للحرف فيها معنى مستقل[3].

فنستنج أنّ كلمة (المبنى) اشتملت على عدّة مشتقّات وقد توحّد معناها في مختلف المعاجم العربيّة حيث أنّها تشير إلى كلّ ما له علاقة بالبناء، وما نهتمّ به في بحثنا هو بناء الكلمة أو المفردة أي صيغتها.

2. اصطلاحا:

المبنى جمعه (مبانٍ)، وهو اسم مفعول، ويطلق هذا المصطلح (المبنى) على كل ما له علاقة بالشكل والصورة والهيكل الذي يُجسّدُ من خلاله المعنى، كما يُطلقُ لفظ (المبنى) في النّحو تمييزا له من البناءِ في الصّرف، ومقابلة له للفظ المعنى، والبناءُ جمعه (أبنية) ومنه البنية والجمع (البِنَى) وهي

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، معجم الوسيط، ص 72/ الجوهري، صحاح اللّغة وتاج العربية، ص 48/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 158.

[2]- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ص 72.

[3]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص /إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ص 72/ والزمخشري، أساس البلاغة، ص

تشمل الهيئة الحاصلة للفظ باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها بالصيغة والوزن أيضا، وربّما قيل البناءُ والصيغة والوزن لمجموع المادة والهيئة أيضا، وبنية الكلمة صيغتها والمادّة التي تبنى منها.

يقول تمّام حسّان: "المبنى هو الصّورة الإعرابية أو الرّتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التّضام أو الرّسم الإملائي"[1]، وعن المباني: "هي مجموعة من الوحدات التّنظيمية حيث يقول: فاللّغة إذن منظمة عرفية للرّمز إلى نشاط المجتمع وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة (وقد سميناها الأجهزة) ويتألف كل واحد منها من مجموعة من "المعاني"، تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو "المباني" المعبّرة عن هذه المعاني[2].

ويقول أيضا: "فالمباني المأخوذة من النظام الصوتي حروف Phonemes، وهي في النظام الصّرفي وحدات صرفية Morphemes، ويعتمد النحو في التّعبير عن المعاني وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المباني، كالحركات والحروف والزّوائد واللّواصق والصيغ[3].

كما يوضّح الخليل نظرة العرب الأوّلين إلى البنية فيقول: "إنّ العَرَبَ نطقت على سَجِيَّتها وطِبَاعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله ... فمَثَلِي في ذلك مثل رجل حكيم دَاخلَ دَارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصّادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاّئحة"[4].

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة (الدار البيضاء (المغرب)، د ط، 1994، ص 90.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

[3]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 34.

[4]- الزجاجي، الإيضاح في علم النّحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1979م، ص 66.

وعلى هذا، فإنّ العرب الأوّلين نظروا إلى لغتهم كبناء منسجم الأقسام رابطين البنية اللّغوية بالفكر، وعليه فإنّ البنية هي وجه من أوجه التفكير اللّساني منذ نشأته عند العرب الأوّلين[1].

فهي تمثّل ذلك الشكل الصّوري المجرّد الضابط لمكوّنات العربية وهي شبكة من العلاقات الثابتة في إطار التّحوّلات، كما أنّها مثال صوري مُجرّد عند الخليل وغيره من العلماء الأوائل[2].

يقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: "فقال سيبويه وأمّا الفعل فأمثلة وقصد إلى هذا الجنس الذي ذكرناه، وقوله: أمثلة أراد به: أبنية، لأنّ أبنية الأفعال مختلفة، فمنها على "فَعَلَ" نحو "ضَرَبَ"، ومنها على "فَعِلَ" مثل "عَلِمَ"، و"فَعُلَ" نحو "ظَرُفَ" وغير ذلك من الأبنية وهي تسعة عشر بناء كما سمي فاعله"[3].

كما يُعَرِّفُ سيبويه الفعل ويحدّده كعنصر لغوي انطلاقا من بنيته اللّفظية الصورية التي تندرج تحتها ما لا نهاية من الأفعال كواحدات لغوية في الواقع اللّغوي فيقول: (وأمّا الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء) [4].

ويطلق العلماء الأوّلون مصطلح البناء على البنية الدّاخلية الكلمة المنصرفة، ويطلقون عبارة البناء على بنية الجملة[5].

---

[1]- ينظر: زيد إبراهيم العساف وآخرون، التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدمشق، ط 1، ت: 1991، ص 139.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 138.

[3]- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، د ط، 1990م، 15/1.

[4]- سبويه: الكتاب، 12/1، تح: عبد السّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م، وزيد إبراهيم العسّاف وآخرون، التعريب، ص 141، 142.

[5]- ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 279.

وورد عن سيبويه قوله: "العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد" وقوله: "ومِنَ المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني في قولك: النزوان، والنقوان والقفزان، وإنّما هذه لزعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع"[1].

وكثيرا ما يحذّر سبويه من أنّ هذا الذي ذكره تمثيل وبناء لا يتكلّم به، إنما هو تصويرٌ تجريدي، قال: (هذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام)، وقوله: (هذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام) [2].

وعلى هذا، فإنّ الفكر اللّساني من بين العلوم التي تبحث عن البُنى إذ جعل منظومة العلاقات بؤرة التّركيز والتّحليل لا كنتائج متوصّل إليها فقط، بل كمنظور وإطار وهيكل يؤخذُ بكليته قلبا وقالبا، أي موضوعا وفكرا ومنْهَجًا ودليلاً[3]، ذلك ما راح إليه الأوّلون أمثال الخليل إذ ورد في الكتاب "كُلّ (أفْعَلٍ) يكونُ وصفا لا تصرفه في المعرفة ولا نكرة ... قلت: فكيف تصرّفه وقد قلت لا أصرفه، قال: لأنّ هذا بناء يمثل به، فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز لأنّ قولك (أفلعل) لا يوصف به شيء وإنّما تمثّل به وأفعل لا يعرف في الكلام فعلاً مستعملاً ... لو جاز هذا لكان (أفعل) وصفا ثابتًا في الكلام غير مثال ... وقولك (فعلان) كانت له (فعلى) وكان صفة بذلك على أنّه مثال"[4].

وهذا ما يؤكّدهُ ابن جنّي قائلا: "ما مثال ضُرِبَ؟ قلت: هو فُعِلَ، فتحكي في المثال بناء ضَرَبَ فتَبْنِيه كما بيَّنت مثال المبنى"[5].

---

[1]- سبويه، الكتاب، 12/4 و218/2.

[2]- المرجع نفسه، 188/1.

[3]- ينظر: زيد إبراهيم العسّاف وآخرون، التعريب، ص 138.

[4]- ينظر: سبويه، الكتاب: 665/2.

[5]- ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، د ت، 200/2.

إضافة إلى ما ورد عن السيوطي: "قال ابن دريد: اِعْلَمْ أنّ أحْسَنَ الأبْنِيّة أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة، ألا ترى أنّك لا تجد بناءًا رُباعيًّا مصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذّلاقة، إلاّ بناء يجيئك بالسّين، وهو قليل جدا، مثل: (عسجد)، وذلك أنّ السّين ليّنة وجرسها من جوهر العنه، فلذلك جاءت في هذا البناء[1].

ومن خلال قوله يتبيّن أنّ كلمة "عسجد" (بناء) وج (أبنية)، وأنّ البناء هو عبارة عن امتزاج مجموعة من الحروف لتكوين كلمة أو ما يعرف (بالمبنى).

"وقد أوضح سبويه (ت: 170هـ) ذلك بجلاء حين قرّر أنّ التّصريف هو أن نبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته"[2].

كما تمثّل البنية محورًا يتقاطع فيه المنهج اللّساني مع المنهج الرّياضي في اعتبارها مرتكزا للدّراسة والتّحليل، إذ تمثّل البنى في المفهوم الرّياضي كيانات صوريّة، لا محسوسة وتمثل البنية الشكل الثّابت نسبيًّا[3]، يقول ولتر: "إنّ الرّياضيات علم مهمته تصنيف جميع البنيات الممكنة، وكلمة بنية مستعملة هنا في معنى يختلف بدون شك عن المعنى الذي يفهمه منها عامّة النّاس، يجب النّظر إلى هذه الكلمة من خلال دلالتها الواسعة، بحيث تصبح قادرة أن تشمل تقريبا، كل

[1]- عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمّد أحمد جاد الملوك بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، د ط، 1402هـ- 1972م، 194/2.

[2]- هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم علي أحمد، دار الأمل، الأردن، ط 1، 1427هـ- 2008م، ص 75.

[3]- ينظر: زيد إبراهيم العسّاف، التعريب، ص 138.

شكل من أشكال الانتظام يمكن إدراكه بالفكر والحياة، ... إنّ الفكر في كل حالة مماثلة يشعر بوجود بنية، بوجود تصميم"[1].

وقال في حديثه عن البنية: "فمعنى الكلمة إذن هو الشكل نفسه ولا شيء أكثر إثارة لمتعة الرّياضي من اكتشافه وحدة وتطابق شيئين ينظر إليهما عادة على أنّهما متمايزان"[2].

وقال أيضا: "إنّ هذه الفكرة، فكرة وجود البنية نفسها في ظروف مختلفة، فكرة بسيطة جدًا، ويكفي الرّجوع بها إلى أصلها اليوناني لتحصل على مفهوم من أكثر المفاهيم رواجا في الرّياضيات ونعني بذلك مفهوم التّقابل (isomorphisme): إنّ هذه الكلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين هما: iso ومعناها الشيء نفسه وmorphe ومعناه الشكل، فمعنى الكلمة إذن هو الشكل نفسه"[3].

ويتبيّن ممّا ذكره ولتر أنّ مفهوم المبنى أو البنية يأخذ نفس معنى الكلمة والذي هو (الشكل) ولذلك لابدّ من الإشارة إلى بعض المصطلحات التي لها نفس المعنى كالكلمة والمفردة والقول والصيغة.

أمّا الكلمة العربية في تعريفها: "صيغة ذات وظيفة لغويّة معيّنة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف، أو تحشى، أو يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها، في السّياق، وترجع في مادّتها إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد"[4].

---

[1]- ولتر ورويك، مدخل إلى الرّياضيات، ترجمة: محمد عابد الجابري في كتابه، مدخل إلى فلسفة العلوم، تطور الفكر الرّياضي والعقلانية المعاصرة، دراسات ونصوص في الابستومولوجيا المعاصرة: 1/204- 205 وينظر: introduction aux mathématiques, Walter Warweik Soyer, pp 10- 13.

[2]- ولتر ورويك، مدخل إلى الرّياضيات، 1/206.

[3]- ولتر ورويك، مدخل إلى الرّياضيات، 1/206.

[4]- تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، الناشر الأنجلو المصريّة، القاهرة، د ط، 1990، 1/232.

"وأمّا الصيغة فهي بالنسبة إلى المورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي، فلهذا هذا النوعان من التّسمية، وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات تقف منه موقف العنوان من التفصيل الذي تحته ثمّ إنّ باعتبارها علامة لابدّ لها أن تدلّ على معنى خاص هو معنى المورفيم، غير أنّ هناك فرقا بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصّيغة وبين معنى الكلمة التي هي المثال، فالمعنى الأوّل وظيفي والثاني معجمي"[1].

أمّا المفردة فهي في اللّغة تحمل معنى الأحادية[2]، يقول ابن فارس (ت: 395هـ): "الفاء والرّاء والدّال أصل واحد يدلّ على وحدة"[3]، قال الخليل (ت: 175هـ): "الفرد ما كان وحده، يقال: فَرَدَ يَفْرِدُ، وانْفَرَدَ وانْفِرَادًا وأفردته: جعلته واحدًا ... والفَرِيدُ: الشَّذْر، والوَاحِدَةُ: فَرِيدَةٌ ... والله الفَرْدُ: تَفَرّدَ بالرُّبوبية والأمر دون خلقه"[4].

والملاحظ من هذه المشتقات أنّ جميع معانيها تلتقي عند العدد واحد، أي في كلّ ما هو ضدّ الجمع[5]، وقد وردت بهذا المعنى في القرآن الكريم نحو قوله: ﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ)[6].

أمّا في تعريفها الاصطلاحي، فلا نكاد نعثر على تعريف اصطلاحي دقيق للمفردة، إلاّ ما جاء عَرْضًا في بعض المواضع، كما ورد في لسان العرب، وكذا تاج العروس من خلال تعريفهما

---

[1]- المرجع نفسه، 1/ 173.

[2]- د. عبد القادر ميلود سلاّمي، المفردة القرآنية من المعجم إلى الاصطلاح، مركز بحوث القرآن، جامعة ملايا، ماليزيا، قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن، المجلد 2، العدد 1، 2014، ص 84.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 84، وابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللّغة، 4/ 500، مادة (فرد).

[4]- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 3/ 24، مادة (فرد).

[5]- عبد القادر ميلود سلاّمي، المفردة القرآنية، ص 85.

[6]- سورة الأنبياء، الآية 89.

للقول من أنّه: "الألفاظ المفردة التي ينبني عليها الكلام، كزيد من قولك: زيد منطلق، وعمرو من قولك: قامَ عَمْرُو"[1].

وما يمكن استخلاصه ممّا سبق هو أنّ المفردة هي (كلمة اللفظ) لها دلالة، وقد تكون اسما، أو فعلا، أو حرفًا، وهي بتخصيص أدقّ ما يقابل المركّب أو الجملة، وعلى هذا فهي وحدة كلامية تقوم مقام الجزء من الكل في اللّغة وهي بهذا الوصف لا تعدوا كونها (كلمة/ لفظ) حصّلت سمة الانفراد[2].

"وإذا كان لزاما علينا أن نوضّح قصدنا من وراء المفردة أهي الكلمة أم اللّفظ؟ فسيكون جوابنا إنّه الكلمة"[3].

"فإنّ المفردة هي بالضّرورة تلك المجموعة الصّوتية الدّالة على معنى فهي في حقيقة تشَكُّلها (كمية من الأصوات تتتابع وتتمايز وتنسجم وتخفّ على النُّطق وتبيّن عن المعنى، وتضمُّ إلى غيرها لإفادة الإبلاغ وتفصح في الوضع وتصحّ في الاستعمال فهي بذلك أشبه بكائن حي يتحرّك في نظام هذا الكون الرّحم، ويؤدي وظيفته الأساسية والإيجابية في الحياة، ولنا أن نتأمّل في خصائص هذا الإنسان الفرد ومميّزاته ووظائفه في الحياة لتجلية حقيقة المفردة في نظام اللّغة)، فكما أنّ المجتمع مجموعة من أفراد يحكمهم نظام ذو قواعد، فكذلك اللّغة ليست سوى جملة مفردات يحكمها نظام ذو قواعد"[4].

---

[1]- ينظر: عبد القادر ميلود سلاّمي، المفردة القرآنية، ص85، وينظر، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار التراث العربي، تح: حسين نصار، 3/ 292، مادة (قول).

[2]- ينظر: عبد القادر ميلود سلاّمي، المفردة القرآنية، ص 85.

[3]- عبد القادر ميلود سلاّمي، المفردة القرآنية، ص 87.

[4]- المرجع نفسه، ص 86، وينظر: سامي عمّار، المصطلح في اللّسان العربي، "من آلية الفهم إلى أداة الصناعة"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط 1، ص 01.

وما يمكن استخلاصه هو أنّ المفردة والقول والكلمة وحتى الصّيغة، تتداخل مع مصطلح المبنى من حيث مفهومه ووظيفته في اللّغة كما أنّ المبنى هو كل ما له علاقة بالرّسم الإملائي للّغة، إذْ تُجسّد معناه بمصطلحات مختلفة منها المثال، الصّورة، والعلامة.

وبناءًا على ما تقدّم "فإنّ الأبنية الصّرفية أو الصيغ الصرفية مجموعة من الأبنية اللّغوية يعود بعضها إلى طبيعة تقسيم الكلم نوعا، وجنسا، وعددا، ويعود بعضها الآخر إلى طبيعة العلاقة بين التّركيب النّحوي والبناء الصّرفي للكلمة المعيّنة أو لبعض الكلمات التي يتشكّل منها ذلك التركيب كما هو الحال في (البناء للمجهول) و(الممنوع من الصّرف) وإعمال بعض المشتقات وما يتمخّض عن كل مكنهما من أحكام بنائية دلالية"[1]، معناه: "أنّ الأبنية الصّرفية أبنية دلالية يتمّ بواسطتها تصريف الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد"[2].

3. علاقة المبنى بالمعنى:

إنّ علاقة المبنى بالمعنى هي نفسها علاقة اللّفظ بالمعنى أو علاقة الدّال بالمدلول، أو العلاقة بين اللّفظ ومدلوله، إلاّ أنّ العبارة الأكثر تداولا عند اللّغويّين العرب قديما وحديثا، هي "علاقة اللّفظ بالمعنى".

والصّلة بين هذين القطبين وثيقة جدا، حيث يستحيل انفصال أحدهما عن الآخر، أو تصوّر الواحد منهما دون الآخر، إذْ لا يمكن إدراك مدلول اسم دون أن تكون صورته حاضرة الذّهن أساسا في تقدير عمليّة الإبداع، وتحليل الأحكام النّقدية[3].

[1]- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي، تقديم علي أحمد، ص 76.

[2]- المرجع نفسه، ص 76.

[3]- ينظر: الأستاذ الدّكتور زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التعبير، ص 24.

وتمتدّ جذور هذه الثنائية إلى أعماق بعيدة ساهم فيها المجال اللّغوي وذلك في تنظيم المجتمعات البشرية، فكان لابدّ من وجود مصطلح يمثّل جهة اللّغة ويعبّر عنها وهو (اللّفظ/ المبنى)، ومصطلح يعبّر عن جهة المضامين وهو (المعنى)، فتعدّدت الدّراسات حول هذه القضية (علاقة المبنى بالمعنى)، وشغلت تفكير معظم اللّغويّين والأدباء والفلاسفة وغيرهم ... قديما وحديثا.

وعلى هذا، كانت هذه المسألة من بين المسائل التي نالت اهتماما بارزا عند كلّ من اليونانيّين والهنود والعرب والغرب أيضا.

أ. اليونان:

أثر عن اليونان القدماء آراء صوتية لغويّة ومحاولات لوصف اللّغة اليونانية... فكما كان اليونان فلاسفة أكثر من كونهم علماء دين، فقد كانت نظرتهم ميتافيزيقية شيئًا ما[1].

"فقد تساءلوا عن ماهية اللّغة وعن أصلها، وعن ماهية الكلمة، وتساءلوا: هل هناك علاقة طبيعيّة وضروريّة بين الكلمة وبين الشيء الذي ترمز إليه؟"[2]

فكانت العلاقة بين اللّفظ ومدلوله من المواضيع التي تعرّض لها أفلاطون في محاوراته عن أستاذه سقراط، وكان في محاورته المسمّاة (كراتيلوس)، يناقش أصل الكلمات ويناقش مسألة هامّة ظلّت تشغل اللّغويّين والمفكّرين أزمنة طوالا هي مسألة العلاقة بين "الأشياء" و"الكلمات" التي تسمّيها، أهي علاقة طبيعيّة وضروريّة أم أنّها لا تعدو أن تكون ثمرة إصلاح الجماعات[3].

---

[1]- ينظر: الدّكتور محمود السعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، د ط، د ت، ص 319.

[2]- المرجع السابق.

[3]- ينظر: الأستاذ الدّكتور أحمد مختار عمر، كتاب علم الدّلالة، ص 18/ الدكتور محمود السعران، علم اللّغة، مقدمة للقارئ العربي، ص 320.

إلاّ أنّ اتّجاه أفلاطون كان نحو العلاقة الطّبيعيّة الذّاتية مدّعيًّا أنّ تلك الصّلة الطّبيعيّة واضحة سهلة التّفكير في بدء نشأتها ثمّ تطوّرت الألفاظ ولم يعد من اليسير أن نتبيّن بوضوح تلك الصّلة، أو نجد لها تعليلا أو تفسيرا[1].

أمّا أرسطو فكان يتزعّم فريقا آخر يرى أنّ الصّلة بين اللّفظ والدّلالة لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها النّاس[2].

ب. الهنود:

لقد تباينت آراء الهنود في هذه القضيّة فمنهم من رفض فكرة التّباين بين اللّفظ والمعنى قائلاً: إنّ كلّ شيء يتصوّر مقترنا بالوحدة الكلاميّة الدّالة عليه، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر وعلى هذا فنحن نعتبر الكلمة (المبنى)، عنصرا من العناصر المكوّنة للشيء تماما، كما نعتبر الطّين السبب المادّي أو الرّئيسي لكلّ المواد التّرابية[3].

"ومنهم منت صرّح: بأنّ العلاقة بين اللّفظ والمعنى علاقة قديمة وفطرية أو طبيعيّة، وربّما كان أصحاب هذا الرّأي هم أنفسهم الذّين يعتبرون نشأة اللّغة على أساس من المحاكاة الأصوات الموجودة في الطّبيعة، ومنهم من قال: بوجود علاقة ضرورية بين اللّفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة الرّوميّة بين النّار والدّخان، ومنهم من رأى أنّ الصّلة بين اللّفظ والمعنى مجرّد علاقة حادثة ولكنّه طبقا لإرادة إلهية"[4].

---

[1]- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 18.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، وينظر: عبد القادر أبو شريفة وآخرون: علم الدّلالة والمعجم العربي، دار الفكر، د ط، 1989، ص 21.

[3]- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 18.

[4]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 18.

ج. العرب:

لقد اهتمّ العرب كغيرهم من الأقوام بثنائيَّة اللّفظ والمعنى فتعدّدت آراءهم ومفاهيمهم بخصوصها.

ولعلّ أوّل من قدح شرارة هذا الجدل، العلاّمة أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت: 255هـ) حيث ألقى بإصدار عبارته الشّهيرة: "المعاني مطروحة في الطّريق يعرفها العجميّ والعربيّ والبدويّ والقرويّ ..."[1].

"وعلى هذا فسحت نظرية الجاحظ هذه المجال للنّقاد والأدباء كي يدرسوا تلك الثّنائية ..."[2].

"فقد نسب إلى عماد بن سليمان الصمري القول بوجود علاقة طبيعيّة مسوغة بين اللّفظ ومدلوله، وهذه العلاقة الطّبيعيّة أو (الذّاتية الموجبة)، هي التي حملت الواضع على أن يضع الكلمة المعنية دون غيرها للمسمّى المعين، وإلاّ لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحا من غير مرجّح"[3].

كما نلمح في قول ابن جنّي (ت: 392هـ) بنظرية المحاكاة بوصفها لإحدى النّظريات التي قيلت بشأن النشأة الأولى للّغة ارتباطا بين الدّال بوصفه صوتا، والمسمّى بوصفه شيئا أو دلالة، وقد أكّد أبو حاتم الرّازي (ت: 322هـ) قبل ابن جنّي وجود مناسبة بين اللّفظ والمسمّى، فالعرب –على رأيه– "قالت في الجراحات لما كان بالسّيف: ضَرَبَ، وبالرّمح: طعنه، والسّهم: رشقة،

---

[1]– أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون 3/ 131، مكتبة الأسرة برعاية السيدة سوزان مبارك، (سلسلة من عيون الترك)، 2004، د ط.

[2]– أ. د. محمد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التّعبير، ص 03.

[3]– عبد الرحمن جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطهُ وصححه محمّد أحمد جاد المولي بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، 1406هـ- 1986م، 47/1.

والسّكين:وجأة، وبالحجر: شدخة، وبالسوط: تقيقع، فاكتفوا بذكر الجراحات عن ذكر السّلاح"[1].

وقد ذهب ابن جنّي بعيدا حين زعم أنّ تقارب الحروف تقارب في المعاني، قال في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا﴾[2] من سورة مريم /83، أي: "تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللّفظان لتقارب المعنيين، وكأنّهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النّفوس من الهزّ ما لا بال له كالجذع، وساق الشجر ونحو ذلك"[3].

وكان مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ابن فورك (ت: 406هـ) أنّ الألفاظ إنّما تدلّ على المعاني لا بدواتها كما ذهب إليه عبّاد بن سليمان الصميري، وإنما بوضع الله إيّاها[4]، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾.

وتمثّل هذه الآراء الاتّجاه الأوّل الذي سلكته طائفة من العرب اللّغويين والمفكرين، أمّا أصحاب الاتّجاه الثاني من علمائنا العرب كثيرون فمنهم لغويّون وبلاغيّون، ونقّاد ومناطقة، وأصوليّون، وفلاسفة ... إلخ"[5].

---

[1]- أبي حاتم الرّازي، الزينة في الكلمات الإسلاميّة والعربيّة، عارضه أحمد بن حمدان بأصوله وعلّق عليه حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، مركز الدّراسات والبحوث اليمني- صنعاء، ط 1، 1410هـ- 1994م، ص 88.

[2]- سورة مريم، الآية 83.

[3]- ابن جنّي، الخصائص، 2/ 146.

[4]- ينظر: السيوطي، المظهر في علوم اللّغة وأنواعها، 1/ 47.

[5]- ينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي القديم ، ص 198- 199.

وعلى هذا، صارت العلاقة بين "اللّفظ ومدلوله" موضع مساجلات معمّقة بين الأطراف، والفرق والجماعات الفكريّة، والعلميّة المختلفة، فقد كان الفيلسوف العربي ابن سينا (ت: 1037م) يرى أنّ "الدّلالة بالألفاظ إنّما هي بحسب المشاركة الاصطلاحية"[1].

وقد أكّد مبدأ الاصطلاحية هذا الإمام عبد القاهر الجرجاني ذاهبا إلى أنّ العلاقة بين الدّال والمدلول علاقة عرفيّة "وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليه في النّطق فقط، وليس نطقها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظم لها بمقتفٍ في ذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يتحدّى في نظمه لها ما تحرّاه فلوْ أنّ واضع اللّغة قال: "رَبَضَ" مكان "ضَرَبَ" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[2].

وهناك من صرّح باعتباطية هذه العلاقة، ومنهم القاضي عبد الجبّار (ت: 415هـ) صاحب كتاب المغنى، فقد حاول الرّجل أن يكشف طبيعة العلاقة بين (الدّال ومدلوله) في كتابه الشّهير تحت عنوان: "في أنّ معاني الأسماء لا تتغيّر باختلاف الأسماء واللّغات" مُثبتًا من خلاله: "أنّ الاسم في تعلّقه بالمسمّى بمنزلة الخبر عن الشيء، والعلم به، والدّلالة عليه، بل هو في ذلك دون مَرْتَبَتيّهِ، فإذا كان العلم والدّلالة والخبر لا تؤثّر فيما يتعلّق به، فالاسم بأن لا يؤثّر فيه أولى، وإذا كان الاسم لا يؤثّر في مسمّاه البتة فلا وجود لعلاقة حتميّة موجبة بين الدّال والمدلول"[3].

وعلى هذا، نرى أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى عند العرب سلكت اتّجاهين حيث أنّ أصحاب الاتّجاه الأوّل يُقرُّون بوجود علاقة طبيعيّة بين اللّفظ (الدّال) بوصفه صوتا لغويّا،

[1]- ابن سينا، الشفاء العبارة، تح: محمود الحضيري، الناشر، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط 1، د ت، 04.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 58.

[3]- علي القاضي عبد الجبّار، المغني، 172/5، وينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي القديم ، ص 201- 202.

ومدلوله، أي المسمّى. وقد تمثّل هذا الرأي في تراث غير العرب عند الفلاسفة السوفسطائيّين منذ القرن الخامس قبل الميلاد، ثمّ أخذ به أفلاطون (اليوناني) في القرن الرابع قبل الميلاد[1].

أمّا أصحاب الاتّجاه الثاني: فينطوي فيه القائلون بعدم وجود أيّة علاقة طبيعيّة، أو مناسبة موجبة، أو غير موجبة بين الاسم والمسمّى، وهو ما ذهب إليه اليوناني (ديمقراطيس) منذ القرن الخامس قبل الميلاد حين رفض قول السوفسطائيين ويرى أنّ العلاقة بين اللّفظ وما يدلّ عليه علاقة مكتسبة اصطلح الناس عليها، ولا مناسبة ملحوظة على هذا الاصطلاح، وقد تشبّث (أرسطو) بهذا الرأي رافضا رأي أستاذه أفلاطون[2].

ويؤيّد هادي نهر ما قال به أصحاب الاتّجاه الثاني بشأن العلاقة بين اللّفظ ومدلوله فيقول: "إنّ دلالة اللّفظ المعين على المسمّى المعين ليست نتيجة لمناسبة طبيعيّة موجبة أن يسمّى الشيء المعيّن باللّفظ المعيّن، وإنّما تتّحد هذه الدّلالة بالاصطلاح والتّعارف الذي يحكمه تقادم الزّمن فيرسّخه في أذهان النّاس بحيث يبدو اللّفظ المعيّن جزءا من المسمّى المعيّن في عالم المسمّيات، بل يصير اللّفظ هو الشيء نفسه، فلا يمكن بعد ذلك زحزحة اللّفظ في دلالته على المسمّى"[3]. مستدلا بما ورد عن الجرجاني: "أنّ هاهنا أصلا أنت ترى النّاس فيه في صورة من يعرف من جانب، وينكر من جانب آخر، وهو أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللّغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم ...

وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصوّر إلاّ على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير المعلوم، ولأنّ المواضعة كالإشارة فكما أنّك إذا قلت خُذْ ذَاك: لم تكن هذه الإشارة لتعرف

[1]- ينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي القديم، ص 196.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 198.

[3]- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي القديم ، ص 199.

السّامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنّه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها أو تبعها كذلك حكم اللّفظ مع ما وُضِعَ لهُ، ومن هذا الذي يشكّ أنّا لمْ تعرف الرّجل، والفرس، والضرب، والقنل، إلاّ من أساميها؟ لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل: "(زيد) أن تعرف المسمّى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته، أو ذكر لك بصفة"[1].

كما قدّم تمّام حسّان شرحا مُفصّلاً لهذه الثنائية، فهو يرى أنّ المباني الصّرفية Morphèmes تعبّر عن المعاني الصّرفية الوظيفية، وأنّ هذه المباني نفسها أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق المباني بواسطتها لتدلّ بدورها على المعاني[2].

كما أنّه يقسم المباني الصرفية إلى قسمين أحدهما يُعَبّرُ معاني التّقسيم وهي ما يعرف بمباني التّقسيم والتي تندرج تحتها الصّيغ الصّرفية كصيغة الاسم إذ تُعبِّرُ عن معنى الإضمار وهذه الطّائفة من المباني التي تعبّر عن معانٍ تقسيميّة هي حجر الزّاوية في النّظام الصّرفي للّغة العربية الفصحى وهذه المباني أبواب الكلم وقد سمّاها النّحاة أقسام الكلام أو ما يتألّف منه الكلام[3].

أمّا القسم الآخر فهو ما يعرف بمباني التّصريف؟ أي المباني التي يتمّ التّصريف على أساسها كالمتكلّم وفرعيه والمفرد وفرعيه وكالمذكر والمؤنث والمعرفة والنكرة، كما تندرج تحتها أوجه الاتفاق بين المباني وأوجه الاختلاف بينها وأقصد بأوجه الاتفاق العلاقات، وبأوجه الاختلاف المقابلات، ففي داخل المطاوعة نجد صيغة الفعل كانفعل وينفعل وافتعل ونجد صيغة الاسم كانفعال فتكون المطاوعة علاقة تربط بين كل هذه الصّيغ...[4]

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 443، 444، وينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي القديم ، ص 199- 200.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، ط 1، 1994، ص 82.

[3]- المرجع نفسه، ص 83- 84.

[4]- المرجع نفسه، ص 84.

والجدول التالي يجعل هذه الصّلة بين المبنى والمعنى أكثر وضوحا[1]:

العلامة	التقسيم		التّصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
ضَرَبَ	الفعلية والمضي	صيغة (فَعَلَ)	الإسناد للغائب	الاستتار
يضرب	الفعلية	صيغة (يفعل)	الإسناد للغائب	الاستتار
اِضْرِبْ	والمضارعة	صيغة (اِفعل)	الإسناد للمخاطب	الاستتار
هُو	الفعلية والأمرية	صورة الضمير	التنكير والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرّفع المنفصل
هي	الإضمار	صورة الضمير	التنكير والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرّفع المنفصل
الكتاب	الإضمار	الاسم (فِعَال)	التعريف	أل التعريف
فاطمة	الاسمية(العلمية)	صيغة (فاعل)	التأنيث	التاء على إطلاقها
الزيدان	الاسمية	الاسم صيغة	التعريف والتثنية	أل والألف والنون
أنَا	الإضمار	(فَعْل) صورة الضمير	التكلم والإفراد	صورة ضمير المتكلّم المفرد
أخذتُ	الفعلية والمضي	صيغة (فَعَلَ)	الإسناد للمتكلّم	تاء المتكلّم
كتابي	الاسمية	الاسم (فِعَال)	التّكلّم	تاء المتكلّم
ضَرَبَهُ	الفعلية والمضي	صيغة (فَعَلَ)	الغيبة والإفراد والتنكير	ضمير الغائب المتصل

فمن خلال الجدول يتبيّن النظام الصّرفي وتتضّح العلاقة بين معاني التقسيم ومباني التّصريف، فمعاني التّقسيم يُعبّر عنها بمبانٍ هي صيغ ما تصرّف من أنواع الكَلَمْ والصّور المطلقة ما

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 84- 85.

لم يتصرّف منها، وأنّ معاني التّصريف يعبّر عنها بمباني اللّواصيق والزّوائد كالضمائر المتّصلة وعلامتي التّثنية والجمع وتاء التأنيث ولام التّعريف.

كما أصبح معظم النُّقاد من خلال دراستهم لهذه الثُّنائية يقعون في التّقسيم المنطقي بين اللّفظ والمعنى، والذي لا يخرج في عمومه عن جودة اللّفظ والمعنى أو رداءته أو جودة أحدهما عن رداءة الآخر[1].

ومن النّقاد من يؤثر اللّفظ على المعنى فيجعله غايته ووكده، فهم قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته، من بينهم الجاحظ (ت: 255هـ) وتبعه كذلك أبو هلال العسكري فحذا حَذْوَهُ، وسَلك مَسْلكه حيث عَني بالهيكل وأناقته وفتن بالألفاظ وإطارها واعتبرها الوسائل التي يتفاضلُ بحُسن اختيارها[2]، إذ ورد في عبارة الجاحظ الشهيرة قوله: "المعاني مطروحة في الطّريق يعرفها العجمي والقروي، والبدوي، إنّما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللّفظ وسهولة المخرج، وفي صحّة الطّبع وجودة الشّبك"[3].

ويقول العسكري (ت: 420): "الكلام –أيّدك الله– يَحْسُنُ بسلاسته، وسهولته، وتخيّرِ ألفاظه، وإصابة معناه، وجودة مطالعه، ولين مقاطعه، واستواء تقاسيمه، وتعادُل أطْرافه، وتشابهه أعجازه بهواديه، وموافقة مآخره لمباديه، حتى لا يكون في الألفاظ أثر، فتجدُ المنظوم مثل المنثور في سهولة مطلعه، وجودة مقطعه، وحسن وصفه وتأليفه، وكمال صوغه وتركيبه، فإذا كان الكلام

[1]– ينظر: د. زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التّعبير، ص 3– 4.

[2]– أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الأسرة برعاية السيدة سوزان مبارك، (سلسلة من عيون الترك)، د ط، 2004، 3/ 131-132.

[3]– ينظر: الجاحظ، الحيوان، 3/131– 132، وينظر: العسكري، الصناعتين، 63– 64.

كذلك كان بالقبول حقيقا وبالتّحفّظِ خليقًا، وممّا هو فصيحٌ في لفظه جيد في رصفه قول الشنفري[1]: [من الطويل]

أطيل مطال الجوع حتى أميتـــــه وأضرب عنه القلب صفحًا فينهلُ

ولولا اجتناب العار لم يلف مشرب يعـــاش به إلاّ لديَّ ومأكـــــل

ولكن نفسا مرّة ما تقيـــــــــمني على الضّيم إلاّ ريثما ما أتحـوّل

فمعيار سلامة الكلام عنده تنحصر في سلامة اللّفظ وسهولته ونصاعته، وجودة مطالعه، ورقة مقاطعه، وتشابه أطرافه وما ينسجه على هذا المنوال وفي هذا الهدف، أمّا إصابة المعنى (فليس يطلب من المعنى إلاّ أن يكون صوابًا)[2].

ودليل ذلك قوله أيضا: "ولا خَيْر في المعاني إذا استكرهت قصدا والألفاظ إذا اجترّت قسرًا، ولا خير فيما أُجيد لفظه إذا سخف معناه، ولا في غرابة المعنى إلا شرف لفظه مع وضوح المغزى، وظهور القصد"[3].

كما كان ابن طباطبا من بين النّقاد الذين اهتّموا بهذه العلاقة ورأى في تقسيمه لأوجه العلاقة بين اللّفظ والمعنى، أن يستحسن ما كان معناه مستوفى، ولفظه سلس، أو ما كان معناه حَسَنًا ولفْظُه رَقِيقًا، وأن يَسْتَقْبِح الضرب البارد المعنى الغثُّ اللّفظ، ووضع بين المنزلتين ما كان معناه واهيّا ولفظه حسنًا، ولفظه رثًّا هزيلاً، ومنه قوله: "ومن الأبيات الحسنة الألفاظ المستعذبة

[1]- أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى الباي الحلبي، ط 1، 1371هـ- 1952م، ص 61، 62، وينظر، شروح لامية، العرب للشنخري، 33 وما بعد.

[2]- المرجع نفسه، ص 64.

[3]- فايز الداية، علم الدّلالة العربي النّظرية والتّطبيق، ص 76.

الرّائقة سماعا الواهية تحصيلا ومعنىً، وإنّما يستحسن منها اتّفاق الحالات التي وضعت فيها، وتذكر اللّذات بمعانيها"[1].

وقوله أيضا: "وأمّا المعرض الحسن التي ابتذل ما يشاكله من المعاني"[2].

وقد ورد عن ابن رشيق: "وأكثر النّاس على تفضيل اللّفظ على المعني، سمعت بعض الحذاق يقول: قال العلماء اللّفظ أعلى من المعنى ثمنا وأعظم قيمة، وأعزُّ مطلبا، فإنّ المعاني موجودة في طباع النّاس، يستوي فيها الجاهل والحاذق ولكنّ العمل على جودة الألفاظ، وحسن السبك، وصحّة التأليف"[3].

وقال عبد الكريم وكان يُؤثِرُ اللّفظ على المعنى كثيرا في شعره وتآليفه: "الكلام الجَزَلُ أغْنَى عن المعاني اللّطيفة، من المعاني اللّطيفة عن الكلام الجزل، وإنما حكاه ونقله نقلا كما روي عن النّحاس"[4].

وقال غيره الألفاظ في الأسماع كالصّور في الأبصار[5].

ومن النّقاد أيضا من كان يُؤثِرُ المعنى على اللّفظ فيطلب صحّته، ولا يُبالي حيث وقع من هجنة اللّفظ وقبحه، كابن الرّومي، وأبّي لطّيب ومن يشاكلهما[6].

---

[1]- ينظر: محمد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التّعبير، ص 04، وابن طباطبا، عيّار الشعر، ص 87.

[2] - ابن طباطبا، عيّار الشعر، ص 88.

[3]- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر، ص 72.

[4]- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر، ص 72.

[5]- المرجع نفسه، ص 72.

[6]- المرجع نفسه، ص 72.

فالمعنى هو النّصف المكمّل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الحكم الفنّي على جودة الشاعر، ولذلك نرى أنّ الأدباء من شعراء وكتّاب كانوا يتبارون في إظهار قدراتهم على تصوير المعاني وتحليلها والإبداع فيها[1].

ففي عصر ما قبل الإسلام كان الحتم بن صيفي إذا كَتَبَ ملوك الجاهليّة يقول لكُتّابه: "أفصلوا بين كلّ معنى مُنْقَضٍ، وصِلُوا إذا كان الكلام معجونا ببعض"[2].

وهذا يعني أنّه يريد منهم أن يبرزوا المعنى بصفته وحدة متكاملة ذات خصائص محدّدة.

ويذكر صاحب الأغاني أنّ ابن عتيق عَابَ على عبد الله بن قيس الرقيات شاعر الزبير يُبيِّنُ قوله:

تقدمت به الشهباء نحو ابن جعفر سواء عليها ليلها ونهارها تزور امرأ قد يعلم الله أنّه تجود له عن قليل غرارها[3]، وذلك لغموض المعنى في هذين البيتين، حتى قال الشاعر: إنّ بيتك هذا يحتاج إلى ترجمان عنه[4].

وحينما يُفسّر ابن المقفّع (ت: 142هـ): البلاغة لسائل يسأله ويذكر وجوه البلاغة الكثيرة، وأبوابها المتعدّدة بقوله: "فَعامه ما يكون من هذه الأبوابُ الوحي فيها والإشارة إلى المعنى، والإيجاز هو البلاغة"[5].

---

[1]- منصور مذكور شلش، مفهوم المعنى في التراث النقدي عند العرب (من عصر ما قبل الإسلام وحتى نهاية عصر عبد القاهر الجرجاني)، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة أهل البيت، د ت، د ط، ص 377.

[2]- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 440.

[3]- ديوان عبد الله بن قيس، الترقبات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الجامعة الأمريكية، دط، د ت، ص 89.

[4]- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، 1415هـ- 1994م، 70/5.

[5]- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط 7، 1418هـ- 1998م، 116/1.

فيتّضح من قوله: أنّ المعنى والإيجاز هما العماد الذي بدونه لا يسمّى الكلامُ بليغا في أيّ حال من الأحوال.

كما نظر قُدامة بن جعفر إلى المعاني نظرة منطقيّة وذلك في كتابه (نقد الشعر) فأكثر التقسيمات وإعطاء المعاني والنّعوت والصّفات، فقال: "المعاني للشعر بمنزلة المادّة الموضوعة، والشّعر فيها كالصّورة كما يوجد في كلّ صناعة من أنّه لابدّ فيها من شيء موضوع يقبل تأثير الصّورة فيها، مثل: الخشب للنّجارة، والفضة للصّياغة، وعلى الشاعر إذا شرع في أي معنى كان من الرفعة والضمة، والرّفت والنّزاهة، والبذخ والقناعة، والمدح وغير ذلك من المبادئ الحميدة أو الذميمة، أن يتوخّى البلوغ في التّجويد في ذلك إلى الغاية المطلوبة"[1].

وقد كان ابن قدامة بنهجه المنطقي من أكثر النّاس وضوحا في تقسيمه للمعاني، ذلك أنّها عنده هي الجزئيات التي يعنى منها الشعر[2]، (فعلى الشاعر إذا شرع في أيّ معنى لها).

كما خصّص ابن طباطبا في كتابه باب أسماه "الشعر الصّحيح المعنى الرّث الصياغة" حيث قال: "ومن الحكم العجيبة، والمعاني الصّحيحة الرّثة الكسوية، التي لم يتنوّقْ في معرضها الذي أبرزت فيه قول القائل[3]:

نزاع إذا الجنائز قاتلتنـا ونسكن حين تمضي ذاهبات

كروعة ثلة لمغار ذئب فلمّا غاب عادت رائعـــــات

فيوافق ابن طباطبا ما جاء به ابن قدامة في أنّ المعاني هي الأغراض الشعرية وفروعها المنضوية تحتها، وفي عيّار الشعر الحديث عن الأبيات التي يخلص بها قائلها إلى المعاني التي أرادوها

[1]- ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، مطبعة الجوانب القسنطينية، ط 1، 1302، ص 65- 66.

[2]- ينظر: فايز الداية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 70.

[3]- ينظر: ابن طباطبا، عيّار الشعر، ص 91.

من مديح أو هجاء أو افتخار أو غير ذلك، ولطفوا في صلة ما بعدها بها فصارت غير منقطعة عنها، كما أنّهما يجدان أنّ الشاعر هو صاحب الحرفة والصّناعة، وتقدّر إجادته لفنّه بمقدار دقّته في التّعبير عن مراده ومقصوده[1].

ويتبيّن ممّا ذكرناه مدى اهتمام النّقاد والشعراء والكتّاب بشرف المعنى والذي نجم عنه مذهبان: أحدهما رأى رونق اللّفظ وجماله أمثال من كانوا يميلون إلى البحتري ويرون في شعره "حلاوة اللّفظ وحسن التّخلص، ووضع الكلام في مواضعه، وصحّة العبارة، وقرب المأتي وانكشاف المعاني وهم الأعراب والكتّاب والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة"[2].

والآخر وجد الرّوعة في اتّساق الأبيات وبراعة أدائها وجمال صورتها وانسجام ألفاظها ومعانيها، ومنهم أصحاب حبيب الذين كانوا ينسبون تقدّمه وفضله إلى "غموض المعاني ودقّتها، وكثرة ما يُورده مما يحتاج إلى استنباط وشرح واستخراج، وهؤلاء أهل المعاني والشعراء أصحاب الصنعة ومن يميل إلى التدقيق وفلسفي الكلام"[3].

ويظهر ممّا ورد من أقوال وتعليقات أنّ أصحاب المذهب الأوّل (تفضيل الألفاظ) غَلَّبُوا المبدأ الأخلاقي في التّقدير، وفهموا أنّ أطراف الأحاديث التي أخذوا فيها ذات طابع وجداني غزلي، وهذا يخالف المقام المتمثّل في إنهاء المناسك، ولأجل ذلك مال أنصار هذا الفريق إلى الإشادة بالألفاظ[4].

أمّا أنصار المذهب الثاني (تفضيل المعاني) فيرفضون هذه الأحكام ويرونها تجانب الصّواب، إذ أنّ معاني الأبيات ليست كما وصفها الآخرون، بل هي بديعة مستوفاة على قدر مراد الشاعر،

[1]- ينظر: فايز الداية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 70.

[2]- ينظر: فايز الداية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 73.

[3]- المرجع نفسه، ص 72.

[4]- ينظر: أ. د. محمد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التّعبير، ص 10- 11.

ويعدّ ابن جني (ت: 322هـ) من أهم العلماء الذين تفطّنوا إلى خطورة هذه المسألة فأفرد لها باباً للرّدّ بشدّة على مزاعم القائلين: إنّ تلك الأبيات تتّصف بجودة اللّفظ ولا تحمل المعنى الشريف، فنقد هذه الدّعوى وبيّن أنّ الأبيات تحمل أعظم المعاني، وألطف الإشارات، وأدقّ اللّمحات، وأرفع المراتب، وجاء من بعد ابن جنّي عبد القاهر الجرجاني (479 هـ) ثمّ ابن الأثير (637هـ) فأكّدا رأيه وانتصرا له، ووجدوا فيما ذكر الحجّة القويّة على أبيات الشعر تتّصف بجودة التأليف والنظم، وحسن الإشارة، وبراعة التّصوير والاستعارة[1].

إضافة إلى ذلك ذهب آخرون إلى القول بوحدة اللّفظ والمعنى، ومن هؤلاء ابن رشيق القيرواني (ت: 456 هـ) إذ يرى أنّ اللّفظ والمعنى شيئا واحدا متلازما مُلازمة الرّوح للجسد، فلا يمكن الفصل بينهما بحال، فقال: اللّفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الرّوح بالجسم: يضعف بضعفه ويقوى بقوّته، فإذا سلم المعنى واختلّ بعض اللّفظ كان نُقصا للشعر وهجنة عليه... فإذا اختلّ المعنى كلّه وفسد بقي اللّفظ مَوَتًا فائدة فيه[2].

فيرى ابن رشيق من خلال قوله أنّ الصّورة لا تتّضح إلاّ إذا كان اللّفظ دالاً على المعنى المراد تأكيده، لأنّ التّفكير في اللّفظ والمعنى تفكير جملي يفكّر فيه الأديب مرّة واحدة، وبحركة عقليّة واحدة، فإذا رُتِّبَت المعاني في الذهن ترتيبا منطقيّا، ومترابطة ترابطا يسهل التعبير عنها بألفاظ ملائمة للتّخاطب أو تبليغ المقصود إلى القارئ.

وهو ما ورد كذلك في عيّار الشعر في باب (ملائمة معاني الشعر لمبانيه): "وإذْ قالت الحكماء: إنّ للكلام الواحد جسدًا وروحًا، فجسده النّطق وروحه معناه، فواجب على صانع الشّعر أن يصنعه صنعة متقنة، لطيفة مقبولة حسنة، مجتلبة لمحبّة السّامع له، والنّاظر بعقله إليها

[1]- ينظر: محمد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التّعبير، ص 11، وينظر عيّار الشعر لابن طباطبا، ص 88، وينظر: ابن جنّي، الخصائص، تح محمّد علي النّجار، ص 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، د ت، 1/ 217.

[2]- ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق، ص 70- 71.

مستدعية لعشق المتأمّل في محاسنه، والتّفرس في بدائعه، فيحسّه جسما ويحقّقه روحًا، أي: يتقنه لفظا، ويبدعه معنى ... ويعلم أنّه نتيجة عقله، وثمرة لبّه وصورة علمه، والحاكم عليه أوّله"[1].

ج. ألفاظ تعبّر عن الحالة العقليّة والنّفسية: كالتوجّع والكره والنفور والمهانة. ويرى أنّ الصّيغ القصيرة أكثر ملائمة من الطّويلة لتعيين الحالة النفسية والعقلية، أمّا الصّيغ الطّويلة فقد تصلح للنّداء والاستغاثة والاستعطاف والتّوسل.

د. زيادة الجرس في الألفاظ مرتبط بزيادة المعنى فيها مثل: الومض والبصيص Glimmar et Gleam، وكسر وكسّر في العربية.

من ذلك نرى أنّه حصر العلاقة الطّبيعيّة بين اللّفظ ومدلوله في إطار ضيق ممّا جعله أكثر ميلا لعدم وجود علاقة طبيعيّة بينهما ويبدو أنّ معظم علماء اللّغة المحدثين يميلون إلى رفض العلاقة بين اللفظ ومدلوله وجعلها علاقة اعتباطية ومن أشهر هؤلاء ويتني الأمريكي Withney (ت: 1894) ودي- سوسير السويسري (De Saussure) (ت: 1913)، وسابير الأمريكي (ت: 1939) وغيرهم[2].

إذ يُقرّر (فرديناند دي سوسير) (ت: 1913): أنّ الرّابط الذي يجمع بين الدّال والمدلول رابط اعتباطي، كما مثل بعضهم المعنى بالصّورة، واللّفظ بالكسوة، فإن لم تقابل الحسناء بما يشاكلها ويليق بها من اللّباس فقد بخست حقّها وتضاءلت في عين مبصرها[3].

[1]- ابن طباطبا، عيار الشعر، ص 126.

[2]- أنظر: عبد الكريم مجاهد، الدّلالة اللّغوية، ص 228/ 235 وعبد القادر أبو شريفة وآخرون، علم الدّلالة والمعجم العربي، ص 32.

[3]- ينظر المرجع نفسه، وابن رشيق القرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ص 73.

"ومن كلام عبد الكريم: قال بعض الحذاق: المعنى مثال واللّفظ حذو، والحذو يتبع المثال فيتغيّر بتغيّره، ويثبت بثباته"[1].

"ومن قول العبّاس حسن العلوي في صفة بليغ: معانيه قوالب لألفاظه، هكذا حكى عبد الكريم، وهو الذي يقتضيه شرط كلامه ثم خالف في موضع آخر فقال: ألفاظه قوالب لمعانيه وقوافيه معدّة لمبانيه، والسجع يشهد بهذه الرّواية الأخرى، وهي أعرف "[2].

"والقالب يكون وعاء كالذي تفرغ فيه الأواني ويعمل به اللّبن والأجر، وقد يكون قدرا للوعاء كالذي يقام اللوالك، وتصلح عليه الأخفاء يكون مثالا كالذي تحذى عليه النّعال، وتفضل عليه القلانس فلهذا احتمل القالب أن يكون لفظا ومعنى مرّة"[3].

ويرى الدكتور بدوي طبانة: "أنّ اللّفظ والمعنى حقيقتان متّحدتان ومنزلتهما واحدة لا تمايز بينهما، والعناية بأحدهما عناية بالطّرف الآخر، والاهتمام يجب أن يقسّم بالتّساوي لأنّه اهتمام بالعمل الأدبي، وزنه للقيمة الفنّية، وليست منزلة المعنى دون منزلة اللّفظ في تقدير القيمة الفنّية للعمل الأدبي"[4].

د– الغرب:

انفتح ملف العلاقة بين اللّفظ ومعناه أو مدلوله مرّة ثالثة بعد فترة هدوء على يدي اللّغوي همبلت Humboldt (ت: 1835) في القرن التاسع عشر، فرأى همبلت أنّ "اللّغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بواسطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان"[5].

---

[1]– المرجع نفسه، ص 73.

[2]– المرجع نفسه، ص 73.

[3]– المرجع نفسه، ص 73.

[4]– الدّكتور بدوي طبانة، دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1975، ص 138– 139.

[5]– عبد القادر أبو شريفة وآخرون، علم الدّلالة والمعجم العربي، ص 31، وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 69– 71.

ويعني بقوله أنّه من أنصار العلاقة الطبيعيّة بين اللّفظ ومعناه.

"وقد عارض مدفيج Madvig (ت: 1842) رأي همبلت، وأورد أمثلة لا تتّضح فيها هذه الصّلة"[1].

أمّا جسبرسن Jespersen فوقف موقفا وبسطًا غذ قبل قول همبلت، وأضاف أنّ بعض الأصوات ليس لها علاقة بالمعنى، وفصّل القول في الأصوات التي لها علاقة طبيعيّة بالمعنى على النّحو التالي[2]:

أ. ألفاظ تعبّر عن الأصوات الطّبيعيّة مثل صوت الماء والطنين والرّنين والحرير والصّهيل والزّئير والشّخير والتّأفف والقهقهة ... إلخ

ب.ألفاظ تعبّر عن الأصوات المحدثة من الإنسان أو الحيوان مثل: الصفع، والطرق، والضرب، والرفس، والارتطام...

الدّليل اللّغوي اعتباطي وهكذا فإنّ المتصوّر الذّهني (أخت) لا تربطه أيّة علاقة داخلية بتتابع الأصوات التالي: الهمزة والضّمة والخاء والتاء والتنوين الذي يقوم له دالاً، ومن الممكن أن تمثّله أيّة مجموعة أخرى من الأصوات"[3].

[1]- المرجع نفسه، ص 69- 71، وعبد الكريم مجاهد، دّلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، ط 1، 1985، ص 227-228.

[2]- المرجع نفسه، ص 69- 71، وعبد الكريم مجاهد، دّلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، ط 1، 1985، ص 227-228.

[3]- فريدناند دي سوسير، دروس في الألسنة العامّة، تعريب، صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، ص 712، وعلم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي لهادي نهر، ص 202، الدار العربية للكتاب، د ط، 1986.

"كما يرى سوسير أنّ الدّال هو الصّورة السّمعية والمدلول هو التّصوّر أو المفهوم أو الفكرة، والعلامة التي تربط بينهما هي علاقة نفسية، والمعنى هو العلاقة النّفسية التي تربط بينهما فيرى سوسير أنّ العلامة تجمع بين الدّال والمدلول Signifiera Signified ممّا يوضّحه الرسم الآتي[1]:

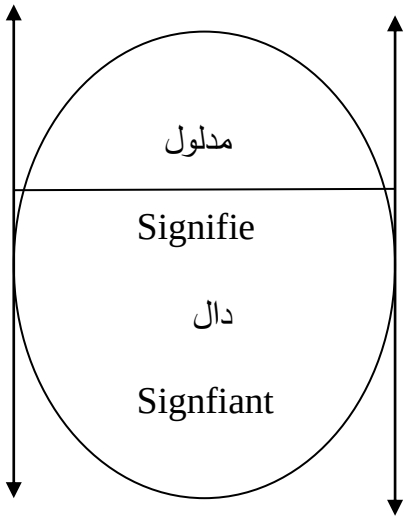

إنّ ما سبق يعني أنّ العلامة اللّسانية تتكوّن من وجهين هما الدّال والمدلول، الدّال هو الصّورة السّمعية والمدلول هو التّصوّر والعلاقة التي تربط بينهما علاقة نفسية، والمعنى هو هذه العلاقة النفسية التي تربط بينهما، فإنّ الدّال –إذن– يمثل الشكل، والمدلول يمثّل المحتوى، والعلاقة بينهما علاقة جبرية، ولا يجوز فصلها[2].

"كما يرى عالم الاجتماع الأوروبي المعروف (شتراوس) (أنّ الدّليل اللّساني اعتباطي وقبلي، وليس من بعد) والزمن والاستعمال هما اللذان يكسبان العلاقة بين الدّال والمدلول عنصر الثّبات، والرّسوخ، واللّزوم، بما يجعلها صعبة على التفكيك، والانفصام وإن كانت اللّغة متغيّرة، والألفاظ مستجدّة دائما، ولا يصرّ اللّغة أن تتغيّر بنيات فيها ودلالات، لأنّ اللّغة ثابت ومتغيّر، ومتغيّر

[1]– صلاح الدّين صالح حسنين، الدّلالة والنّحو، توزيع مكتبة الآداب، ط 1، د ت، ص 25.

[2]– ينظر: المرجع السابق، ص 26.

وثابت، والذي يحكم هذا التغيير والثبات هو الاعتباط القائم بين الدّال بوصفه صوتا لغويًّا، والمدلول بوصفه سيّئا في العالم الخارجي، وليس بين الأبنية ودلالتها[1].

ومن أهمّ ما جاء به بعض الباحثين المحدثين الأجانب من النظر إلى جدلية الدّال والمدلول لا بوصفها ثنائية ذات بعدين كما مرّ، وإنّما بوصفها ثالوثا قائما على[2]:

المعنى + اللّفظ + الشيء في العالم الخارجي.

على رأي (ستيفن أولمان)

أو قائما على[3]:

المشار إليه + الصّيغة + الصورة الذهنية.

على رأي الباحثين: (أوجادين وريتشاردز) اللّذان شرحا مثلث المعنى تحت اسم المثلث الأساسي في كتابهما معنى المعنى The meaning of meaning عام 1923م، ويشير هذا المثلث إلى الدّال والمدلول والمرجع، الدّال هو الصّورة السّمعية التي توافق جرس الحروف، والمدلول هو التّصور أو الفكرة، والعلامة اللّسانية يجسدها الضلع الأيسر من مثلثهما الذي يوضّح العلاقة بين الدّال والمدلول بأنّها مباشرة، أمّا المرجع فهو العلاقة بين العلامة اللّسانية والشيء الخارجي (الجوهر أو الماهية) والعلاقة بين العلامة والمرجع غير مباشرة والرّسم الآتي يوضّح ذلك[4]:

[1]- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التراث العربي، ص 203- 204.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 205- 206.

[3]- المرجع السابق، ص 206.

[4]- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص 71، the meaning of meaning ricnaras وهادي نهر، علم الدّلالة والتطبيق في التراث العربي، ص 206، وينظر: صلاح الدّين صالح حسين، الدّلالة والنحو، ص 26- 27.

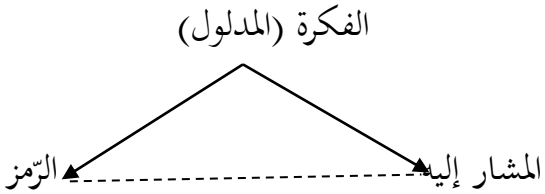

مثل: منضدة.

"الدّال هو الصّورة السّمعية التي تتصل بجرس الحروف التي تكون هذه العلامة: م. ن. ض. د. ة، والمدلول هو التصوّر أو الفكرة التي يكوّنها العقل عن المنضدة، والعلامة اللّسانية (منضدة والمرجع أو) تتكون من بين الصورة السمعية والمدلول.

أمّا المرجع فهو العلاقة بين العلامة اللّسانية منضدة والمرجع أو الشيء الخارجي المشار إليه"[1].

وهو ما يشرحه الرّسم الآتي[2]:

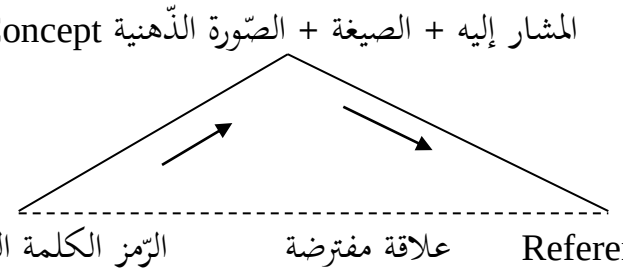

وإضافة إلى ما سبق لابدّ من الإشارة إلى رأي النّاقد الأمريكي (كلينت بروكس) بخصوص هذه الثّنائية وهو أنّه من المستحيل الفصل بين المادّة والشكل أو العكس في أي حال من الأحوال لأنّ تركيبها مُوَحّد تجريد الجوهر وصياغته في شكل آخر، لأنّ الجوهر في هذه الحالة هو المركّب

[1]- صلاح الدين صالح حسنين، الدّلالة والنحو، ص 27.

[2]- هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 206.

الجديد من بناء لا ينفصل عن موسيقاه، والصور والدّلالات المتشابكة والمواقف المعنية، أي القصيدة ذاتها"[1].

هكذا كانت نظرة النّقاد الغربيين إلى اللّفظ والمعنى، أمّا بالنّسبة للنُّقاد العرب المعاصرين فقد كانت فكرتهم أعمق رسوخا، وأصلب عودا، والنّظرة أغمص إمعانا، وأكثر ذيوعا.

ومنه ما أبداه الدكتور شوقي ضيف (ت: 1426هـ) من اهتمام كبير بهذه المسألة، وما وجّهه لها من عناية فائقة، فخصّص لها صفحات عديدة في كتابه (النقد الأدبي) وتوصّل إلى أنّ الفصل بين اللّفظ والمعنى، أو الشكل والمضمون أمر مستحيل ... ليس هناك محتوى وصورة، بل هما شيء واحد، ووحدة واحدة، إذ تجتمع في نفس الأديب الفنّان مجموعة من الأحاسيس ويأخذ تصويرها بعبارات يتم بها عمل نموذج أدبي، وأنت لا تتصوّر مضمون هذا النموذج ومعناه من دون قراءته، وكذلك لا تستطيع صورته أو شكله أو لفظه دون أن تقرأه ، فهو يعبّر عن الجانبين جميعا مرّة واحدة، وليسا هما جانبين، بل هما شيء واحد أو جوهر واحد ممتزج متلاحم، لا يتم نموذج ففي بأحدهما دون الآخر ...

وعليه فإنّ المعنى والصّورة أو اللّفظ في نموذج أدبي ... ومعنى ذلك أنّ مادّة النّموذج الأدبي وصورته لا تفترقان فهما كلٌّ واحد[2].

4. الفرق بين المعنى والدّلالة

الدّلالة –بفتح الدّال وكسرها وضمّها، والفتح أفصح– مِنْ (دَلَلَ، يَدُلُّ)، إذا هَدَى، ومنه دليل، ودَلِيلي، والدَّليلي: العلم بالدّلالة[3]، ويُقالُ دَلَّهُ على الطّريق يَدُلُّهُ دَلالَةً، ودِلالَةً، وَدَلُولَةً[4]:

---

[1]– ينظر: محمد محمد عناني، النقد التحليلي، مكتبة الأسرة، ط 1، 1991، ص 114.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، أحمد عبد السلام ضيف، في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، ط 9، د ت، ص 163–165.

[3]– الأزهري، تهذيب اللّغة (دلّ)، 47/4، 48/ الزبيدي، تاج العروس (دلل)، 497– 498.

[4]– ابن منظور، لسان العرب 249/11، وابن فارس، مقاييس اللّغة 256/2 (دل).

سدّده إليه والمراد بالتّسديد: إراءة الطّريق[1]، ودلّهُ على الصّراط المستقيم: أرشده إليه، وسَدّدَهُ نحوَهُ، وهَدَاهُ[2].

"فالمعنى اللّغوي للدّلالة يوحي عند القدامى بالإرشاد، والهداية والتّسديد أو التوجيه نحو الشيء، والدّلالة أعم من الإرشاد والهداية[3].

"وتُعَرَّف الدّلالة (Simantique) في معناها الاصطلاحي بأنّها ما يتوصّل به إلى معرفة الشّيء كدلالة الألفاظ على المعنى الذي توحي به الكلمة المعنية، أو تحمله أو تَدلُّ عليه، سواء أكان المعنى عيّنا قائمًا بنفسه، أو عِرْضًا"[4].

ويُقالُ أيضًا: "إنّ الدّلالة هي اتّصال الدّال بالمدلول أو العلاقة بينهما"[5].

كما جاءت الدّلالة في القرآن الكريم بمعنى الإشارة على شيء مجهول يصبح معلوما بالدّلالة حيث قال عزّ وجلّ جلاله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[6].

---

[1]- الزبيدي، تاج العروس، 498/8.

[2]- الزمخشري، أساس البلاغة، 134.

[3]- أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، مقابلة وإعداد عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د ط، 1982، ص 439.

[4]- هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم الأستاذ الدكتور علي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 1، ت 1427هـ- 2007م، ص 26.

[5]- محمد محمّد يونس، وصف اللّغة العربية، دلاليا في ضوء مفهوم الدّلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح ليبيا، 1993م، ص 345.

[6]- سورة الصحف، الآية 10.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿۞ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[2].

وقد عرفت الدّلالة مباحث قديمة جدّا في مختلف الحضارات القديمة منها الدّراسات الهندية للّغة السّنسكريتية القديمة والدّراسات اليونانية عند أرسطو وأفلاطون وسقراط وغيرها.

إلاّ أنّ العالم الفرنسي (ميشال برْيَال) كان أوّل من أصّل هذا العلم الحديث (علم الدّلالة) أو (علم Simantique) وحدّد موضوعه ومصطلحه انطلاقا من جهود من سبقه من علماء اللّغة الذّين وفّروا مفاهيم مختلفة تخصّ المنظومة اللّغوية من جميع جوانبها وكان ذلك في أواخر القرن (19هـ) عام 1883م)[3].

فعلم الدّلالة علم حديث يعني بدراسة ظاهرة معينة والوقوف على ماهيتها وجزئيتها وما يتعلّق بها من دراسة موضوعية.

[1]- سورة القصص، الآية 12.

[2]- سورة سبأ، الآية 07.

[3]- ينظر: الدكتور فايز الدّاية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط 2، 1417هـ-1996م، ص 06/ صلاح الدّين صالح حسين، الدّلالة والنحو، ص 9.

ويعرّف هذا العلم بأنّه "العلم الذي يدرس قضية المعنى" أو علم المعنى أو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرّمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[1].

وتجمع تعريفات علم الدّلالة على أنّه علم لغوي حديث يبحث في الدّلالة والعلامات اللّغوية، دون سواها، وأنّ مجاله دراسة المعنى دون سواها[2].

"كما يُعدُّ علم الدّلالة من أوسع العلوم المتّصلة بعلوم أخرى كالدّراسات الصّوتية والفنولوجية، والنّحوية والقاموسية ..."[3].

ويُورد السيد الشريف الجرجاني (740- 816هـ) في تعريفاته كلامًا جامعا عن الدّلالة في الثقافة الأصوليّة فيقول: "الدّلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدّال والثاني هو المدلول، كيفية دلالة اللّفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النصّ ، إشارة النصّ واقتضاء النّص"[4].

كما أنّ من غايات علم الدّلالة البحث في الاشتقاق والتّصريف والأبنية وتغيّرها بتغيّر المعنى، وهو المسمّى بعلم الأبنية (Morphologie) والبحث في أقسام الكلمات، وأنواع كل قسم ووظيفته وغيرها من الفروع من الفروع الأخرى[5].

---

[1]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 11.

[2]- الأستاذ الفاضل الدكتور عبد القادر ميلود سلاّمي، من تراث العرب في المعجم والدلّالة، قسم اللّغة العربية، كلية الآداب واللّغات، جامعة تلمسان، الجزائر، دار الكتاب الجامعي، العين- دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 75.

[3]- ينظر: الدكتور محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص 261.

[4]- العلاّمة السّيد الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 109.

[5]- ينظر، الدكتور عبد القادر ميلود سلاّمي، من تراث العرب في المعجم والدّلالة، ص 77.

ويتّضح ممّا تقدّم ذكره أنّ دراسة المعنى هي موضوع علم الدّلالة، إلاّ أنّ آراء المحدثين في هذه القضيّة قد اختلفت وانقسمت إلى ثلاث اتّجاهات:

فمنهم من يرى أنّ مصطلح الدّلالة ومصطلح المعنى مترادفين ومن هؤلاء أحمد مختار عمر حيث يقول في كتابه: "أمّا في اللّغة العربية فبعضهم يسمّيه –علم الدّلالة– وتضبط بفتح الدّال وكسرها، وبعضهم يسمّيه علم المعنى، وبعضهم يطلق عليه علم السّيمانتيك أخذًا من الكلمة الإنجليزية، أو الفرنسية"[1].

والملاحظ من قوله هذا: أنّه لمْ يَكُنْ يُفَرّق بين علم الدّلالة وعلم المعنى.

ويتبعه في هذا الرأي إبراهيم أنيس حيث أنّه لم يفرّق هو الآخر بين لفظة الدّلالة والمعنى فتجده في كتابه (دلالة الألفاظ) يخصّص فصلا بعنوان (الصّلة بين اللّفظ والدّلالة) أي الصّلة بين (اللّفظ والمعنى)، فتجده يقول في تعابيره الصّلة بين اللّفظ ومدلوله تارة ويقول تارةً أخرى الصّلة بين اللّفظ ومعناه ويتّضح ذلك في قوله: "وأخذ سقراط في محاوراته يُمَنِّي النّفس بتلك اللّغة المثالية التي تربط بين ألفاظها ومدلولاتها ربطًا طبيعيًّا ... وكان بجانب هؤلاء طائفة أخرى من فلاسفة اليونان يَرَوْنَ أنّ الصّلة بين اللّفظ والدّلالة لا تَعْدُو أن تكون اصطلاحيّة عرفية ... وتزعّمَ هذا الفريق فيما بعد أرسطو الذّي أوضح آراءه عن اللّغة وظواهرها ... وبيّنَ فيها عرفية الصّلة بين اللّفظ ومعناه"[2].

ويتبيّن من خلال قوله عدم تفريقه بين الدّلالة والمعنى.

إضافة إلى ما وَرَدَ عن موريس أبو ناضر في تعريفه لمعاني الدّلالة حيث يقول: (ومرجعها إلى ثلاثة: وهي المعنى والتّفسير والتّأويل وهي وإن اختلفت فإنّ المقاصد بها متقاربة)[3].

---

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 11.

[2]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 62– 63.

[3]– موريس أبو ناضر، إشارة اللّغة ودلالة الكلام،مختارات، دار النشر، بيروت، ط 1، 1990م، ص 41.

فنجد من خلال ما ذكره أنّه لا يرى فَرْقًا كبيرًا بين الدّلالة والمعنى وهذا الاتّجاه الذي ذهب إليه هذا الفريق يوافق ما قال به القدماء حيث أنّهم كانوا يُعرِّفون المعنى أو المعاني بكونها: "الصّور الذّهنية من حيث وضعت بإزائها الألفاظ"، وورد عن الفارابي قوله: "بأنّه معنى الشيء وفحواه ومقتضاه ومضمونه كلّهُ يدلُّ عليه اللّفظ"[1].

إلاّ أنّ هناك من المحدثين من ذهبوا إلى التفريق بين المعنى والدّلالة.

"فيرى فريق أنّ المعنى أوسع من الدّلالة لاقتصار الأخير على اللّفظة المفردة، ... ويرى الفريق الآخر أنّ الدّلالة أعمّ من المعنى، لأنّ كل دلالة تتضمّن معنى وليس كلّ معنى يتضمّن دلالة فبينهما عموم وخصوص"[2].

ويرجّح هذا الرّأي الأخير هادي نهر فيقول: "وعلى الرّغم من أنّ مصطلح (الدّلالة) عندنا أوسع وأشمل من مصطلح المعنى، إذْ يدخل ضمن دلالة الرّموز اللّغوية (الألفاظ) وغيرها من أدوات الاتّصال كالإشارات والرّموز (Semology) نرى أنّ الفرق بينهما ممّا يهتمّ به دارسوا الدّلالة، وواضعو المناهج"[3].

كما يشير صلاح الدّين إلى أنّ هُناك تفريقٌ بين الدّلالة والمعنى وذلك من خلال الإشكالية التي يطرحها في كتابه (الدّلالة والنّحو) بخصوص الدّراسة العلميّة التجريبيّة للدّلالة حيث تزعّم بعض النّظريات إلى دراسة الدّلالة دراسة تجريبيّة ممّا يستدعي السّؤال عمّا يقصدونه بالدّراسة العلميّة التجريبيّة في الدّرس اللّساني؟[4]

---

[1]- ينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 28.

[2]- المرجع نفسه، ص 28- 29.

[3]- المرجع نفسه، ص 29.

[4]- صلاح الدّين صالح حسين، الدّلالة والنحو، توزيع مكتبة الآداب، ط 1، د ت، ص 10- 11.

وكانت إجابته على هذه الإشكالية، وتوضيحه للفرق بين الدّلالة والمعنى من خلال قوله: "... ولقد تصدّى دي سوسير لهذه المشكلة عندما ميّز بين اللّغة والكلام، ولقد أعاد هذا التّمييز تشومسكي عندما ميّز بين الكفاءة والأداء، إنّ الغرض من هذا التّمييز هو استبعاد ما هو فردي عرضي سواء أطلقنا عليه كلامًا أو أداءً.

ورأى دي سوسير وتشومسكي أنّ الدّراسة اللّسانية الصّحيحة ترتكز على دراسة اللّغة أو الكفاءة، ذلك أنّ اللّغة أو الكفاءة هي النظام المثالي وهذا النظام يخضع بلا شك إلى أساس تجريبي واحد"[1].

ويتبيّن من خلال هذا القول أنّ الفرق بين المعنى والدّلالة هو أنّ الدّلالة تنتمي للّغة أو الكفاءة، والمعنى ينتمي للكلام أو الأداء، فالمعنى هو الاستعمال الفردي للدّلالة، وبعبارة أخرى الدّلالة ما يفرضه المجتمع والمعنى ما نوحي به للمتلقّي.

[1]- المرجع نفسه، ص 12.

الفصل الثاني

أنواع حروف الزيادة وأثرها في توجيه الدلالة

حروف الزيادة:

اهتمّ الصّرفيون منذ القدم بأحوال الكلمة العربية وما يكوّنها من حروف، فميّزوا بين الأحرف الأصلية والأحرف الزائدة من خلال ما توصّلوا إليه في تحليلهم للأسماء والأفعال، إذْ إنّها تَرْتَدُ إلى قسمين واضحين: المجرّد والمزيد، فالمجرّد ما كانت جميع أحرفه أصولاً لا يسقط حرف بينها في تصاريف الكلمة بغير علّة نحو: جبل،و فرس،و رجل، ...، سأل،و دحرج، وطمأن، وأما المزيد ،فهو ما كان فيه حرف زائد، أو أكثر نحو: عامل،و سمير،و منصور، وجادل، وانتقم، واِطمأنّ[1].

وقال صاحب الكتاب*: "معرفة قولنا: الأصل والزّوائد، الأصل: عبارة عن أهل هذه الصّناعة، عن الحروف التي تلزم الكلمة، في كلّ موضع من تصرّفها، إلاّ أن يحذف من الأصل شيء لعلّة عارضة، فإنّه لذلك في تقدير الثبات"[2].

وقال الشارح*: "اِعلم أنّ الأصل عبارة عن الحروف اللاّزمة للكلمة، كيف تصرّفت وهي تجري مجرى الجنس للأنواع نحو: الحياة للإنسان والفرس والطائر"[3].

---

[1]- ينظر: عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، المكتب الجامعي الحديث ينقراط- الأزاريطة- الإسكندرية، ط 2، 1999، 1/ 38، وينظر فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط 2، 1408هـ/ 1988م، ص 27، وينظر: أحمد محمّد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، قدّم له وعلّق عليه محمد عبد المعطي وآخرون، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت، ص 61.

*: يقصد سيبويه.

[2]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط 1، 1393هـ/ 1973م، ص 108.

*: يقصد الشيخ موفق الدّين.

[3]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 108- 109.

كما عرّف سيبويه الحروف الزوائد في قوله: "وينبغي أن تعلم أنّ معنى قولنا (الحروف الزائدة) إنّما نريد بها أنّها هي الحروف التي يجوز أن تزاد في بعض المواضيع، فيقطع عليها هناك بالزّيادة إذا قامت عليها الدّلالة، ولسنا نريد أنها لابدّ أن تكون في كلّ موضع زائدة"[1].

ثمّ قال الشارح: "كأنّ صاحب الكتاب خاف أن يُفْهَمَ من قوله (حروف الزّيادة) أنّها تكون زائدة حيث تكون فأوضح أمرها، وعرّف الغرض من قولهم: حروف الزّيادة"[2].

وهو ما وضحه الرّضي بقوله:"وإنّما سُمّيت هذه الحروف زوائد، لأنّها قد تقع زائدة، لا لأنّها تقع إلاّ زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر"[3].

وتتفق جلّ المعاجم والكتب الصرفية على أنّ حروف الزّيادة عشرة وهي: "الألف والواو والياء، والهمزة والميم، والتاء، والنون والهاء، والسين، واللاّم[4] يجمعها غير ما ذكر نحو (أسلمني وتاه) وإن شئت (اليوم ينساه)[5] أو (سألتمونيها).[6]

وأنّ الزّيادة هي إلحاق كلمة ما ليس منها، وذلك لإفادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة.

ومثال ذلك قوله: "وأمّا الزّيادة فإنّهم زادوا بعد واو الجمع المتطرّفة في الفعل ألِفًا نحو أكَلوا وشربوا فرقًا بينها وبين واوِ العَطْفَ بخلاف يدعو ويغْزُو، ومن ثمّ كُتِبَ ضربوهم في التأكيد بألف، وفي المفعول بغير ألفٍ، ومنهم من يكتبها في نحو شاربُو الماء، ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في مائة

---

[1]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 116- 117.

[2]- المرجع نفسه، ص 117.

[3]- رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، 331/2.

[4]- ابن منظور، لسان العرب 17، ص 87 وإبراهيم أنيس، معجم الوسيط 1، ص 409، وسيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون 235/4، وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 100.

[5]- ابن منظور لسان العرب، 87/7.

[6]- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص 324 ورضي الدّين.

ألفًا فَرْقًا بينهما وبين منه، وألحقوا المثنى به، بخلاف الجمع، وزادوا في مائة ألفا فرقًا بينها وبين عمر مع الكثرة، ومن ثمّ لم يزيدوه في النّصب، وزادوا في أولئك واوًا فَرْقًا بينه وبين إليك، وأجري أولاء عليه، وزادوا أولى واوًا فرقاً بينه وبين إلى وأجريَ أولو عليه"[1].

كما أنّ الزيادة هي: "أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها، ممّا يسقط تحقيقا أو تقديرا لغير علة صرفية"[2].

وذلك مثل أن تصوغ اسم فاعل مثلا من مصدر الفعل "فَهِمَ" فإنّك تقول: "فاهِمٌ"، أو "اسم المفعول" فإنّك تقول مفهوم فإنّك تجد أنّ الألف قد زيدت على أصل الكلمة وهو "فَهَمَ"، وقد سقطت هذه الألف عند صوغ اسم المفعول، وتجد أيضا أنّ "الميم" و"الواو" زائدتان على الأصل وهو "فَهِمٌ" ويسقطان عندما نقول "فَهَّامٌ" صيغة مبالغة وسقوط الزّائد هنا ليس لعلّة تصريفية[3]، قال سبويه: "فكلّ حرف، من حروف الزّوائد، كان في حرف، يذهب في الاشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ، فاجعله زائدا"[4].

وإن كان أحد الحروف يسقط في بعض تصاريف الكلمة لعلّة تصريفية فإنّه لا يعتبر زائدا، وذلك مثل أن تقول: "وَثِقَ" ثم تصوغ المضارع فنقول: "يَثِقُ" فإنّك تجد أنّ الواو قد سقطت في المضارع، ولكن هذا السّقوط لعلّة حيث أنّ الأصل: يوثق" وقعت "الواو" بين فتحة الياء وكسرة التاء فحُذفت تخفيفا، والذي يسقط من أصول الكلمة لعلّة يعتبر ثابتا[5].

---

[1]- رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 327.

[2]- عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 1/ 38.

[3]- المرجع نفسه، 1/38-39.

[4]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 120.

[5]- ينظر: حاشية الصيّان علي الأشموني، ط 2، 4/163، و عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 1/39.

وقد نجد بعض الحروف في الكلمة لازما في استعمالها ومع ذلك يقدّر سقوطه، وذلك مثل "الواو" في "كوكب" فإنّها زائدة على الأصل: "كَكَب" ولذلك فهي في الحكم ساقطة وإن كانت لازمة في الاستعمال ، لأنّ الزّائد اللاّزم كالساقط حُكمًا فعند وزن "كوكب" تقول: "فَوْعَل" والحرف الذي يلزم الكلمة في جميع تصاريفها يعتبر حرفا أصليّا ومن أمثلة ذلك أن تقول: (أحتذي حذو الصّرفيين) أي أقتدي بهم: ثم تقول: (حَذَوْتُ حَذوَ النَّحوِيين في مناهجهم)[1].

وأمّا عن الأسباب التي يعلم بها الأصل من الزّائد ثلاثة الاشتقاق والمثال والكثرة.

فأمّا الاشتقاق فهو أقواها دليلا، وأعدلها شاهداً والعلم الحاصل بدلالته قطعي، حيث تتميّز اللغة العربية بأنّها لغة اشتقاقية، وهذا يعني أنّ هناك مادة لغوية مثل (ك ت ب) يمكن تشكيلها على هيئات مختلفة، كل هيئة منها لها وزن خاص، ولها وظيفة خاصة مثال: كاتب "مكتوب"[2].

وأمّا العلم الحاصل من المثال والكثرة ظنيّ وتخمين، فإذا شهدت الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به، وأمضيه".[3]

"وطريق ذلك أنّه إذا وردت الكلمة، وفيها بعض حروف الزّيادة، ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريفها، حكمت عليه بأنّه زائد لسقوطه وأنّ الأصل ثابت لا يسقط وذلك نحو الهمزة في "أحمر" ... لأنّك إذا اعتبرت "أحمر" مصدر وجدت فعله الذي تصرّف منه، حَمِرَ يَحْمِرُ، والمصدر الذي هو مأخوذٌ منه: الحُمرة، وليس فيها ألف"[4].

---

[1]- ينظر المرجع نفسه ، 39/1.

[2]- ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 119 و عبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، دار النهضة العربية بيروت- لبنان، د ط، 1430هـ- 2009م، ص 75.

[3]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 119.

[4]- المرجع نفسه، ص 119.

"وأمّا الاستدلال بالمثال فأن ترد الكلمة، وفيها حرف من حروف الزّيادة، وقد أبهم أمره لعدم الاشتقاق، وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلا ويكون زائدا، إلاّ أنك إن جعلته أصلا لم يكن له نظير في الأصول، فيحكم عليه بالزّيادة. وإن كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادته، لأنّ الأصل عدم الزّيادة، وذلك نحو "عنتر" النون والتاء أصلان، لأنه بوزن "جعفر"، إذ النون والتاء بإزاء العين والفاء من جعفر، فأمّا "عنبس" فالقياس يقتضي أن تكون النّون فيه أصلاً أنّها بإزاء العين مثل "جعفر"، إلاّ أنّ الاشتقاق قضى عليها بالزيادة، إذ كان معنى العبوس"[1].

"وأمّا الاستدلال بالكثرة، فهو أن تجد حرف الزيادة يكثر زائدا في موضع من المواضع، فيما وضح أمره، فتحكم عليه بالزّيادة هناك، إذا أُبْهِم أمره، حملا على الأكثر إلى أن يجيء ثبت بخلافه. مثال ذلك (أكحل) الهمزة زائدة، لأنّ الهمزة قد كثرت زيادتها في أول بنات الثلاثة، نحو: أحمر وأصفر، وأخضر، حملا للمجهول على المعلوم، فتدبّر ذلك وقس عليه"[2].

مع العلم بأنّ زيادة هذه الحروف تقع على ثلاثة أضْرُبْ، زيادة المعنى، وزيادة لإلحاق بناء ببناء، وزيادة بناء فقط، لا يُراد به شيء ممّا تقدّم[3].

فأمّا ما زيد لمعنى، فنحو: صيغة قاتل لمن قتل مرّة، وصيغة قتّال لمن تعوّد القتل، وصيغة كاذب لمن كذب مرّة، وصيغة كذّاب لمن تعوّد الكذب ونحو حروف المضارعة، يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى مثل: (ذكرَ ⟸ يذكرُ على وزن فَعَلَ ⟸ يفْعَلُ)[4].

---

[1]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 120- 121.

[2]- المرجع نفسه، ص 121.

[3]- المرجع نفسه، ص 107.

[4]- ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 107، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، مركز يزيد للنشر الكرك، مؤتة بوابة الجامعة الشمالية، ط 5، 2005/ 2006م، ص 115.

"وأمّا زيادتها للإلحاق، فنحو الواو في "كَوْثر" و"جَوْهر" ألحقت الكلمة بـ"جَعْفر" و"دحرج" والياء في "جُنَيم" و"عُثَير" ألحقتها بـ"دِرهم"[1].

وأمَّا زيادة البناء فقط فنحو: ألف حمار، وواو عجوز، وثمود، ونحو: ياء سعيد وصحيفة، وأكثر ما تبلغ به ذوات الثلاثة بالزّيادة سبعة أحرف، نحو: عرفان واشهيباب، واحميرار، إذ يقول ماردِيني، أمّا الاسم المزيد فيزاد بحرف مثلا: كتاب، أو بحرفين مثل: مكاتب، أو ثلاثة مثل: مستغفر أو أربعة مثل: استغفار، ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف[2].

وتبلغ ذلك بنات الأربعة نحو: عَبَوْثران، واحْرِنجام[3] وقد ورد عن ابن سيدة في هذا الباب قوله: "فاللاّزم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللة وكذلك كل أشياء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة وذلك نحو: دحرجته دحرجة، وزلزلته زلزلة فهذا الأصلي والملحق حوقلت حوقلة وزحولته وزحولة، وهي من الزّحلة وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال وقالوا زلزلته زلزالا وقلقلته قلقالا، كأنهم أرادوا مثل الإعطاء والكذّاب لأن مثال دحرجت وزنها على أفعلت وفعّلت ..."[4].

ومنه قول سيبويه: "وأمّا ما لحقته الزّيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال استفعلت و ما لحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة فإنّ مصدره يجيء على مثال مصدر استفعلت وذلك احْرَنْجَمْت احْرِنْجاما واطمأننت اطمأنانا، والطمأنينة (بمنزلة النّبات) والقُشَعْرِيرَة ليس واحدا منهما بمصدر اِطْمَأْنَنْتُ واِقشعررتُ كما أنّ النّبات ليس بمصدر على أنبت فمنزلة اِقْشَعْرَرْتُ من القشعريرة واطمأننت من

[1]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 107.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 107، وعبد الرحيم ماردِيني، الصّرف الميسّر، بحوث علم الصّرف في اللغة العربية، دار المحبة، دمشق، دار آية، بيروت، ط 1، 2003م/ 1424هـ، ص 150.

[3]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 107.

[4]- أبو الحسن علي بن إسماعيل (ابن سيدة)، المخصص، السفر الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د ط، د ت، ص 190.

الطَّمأنينة بمنزلة النّبات من أتبت يريد أنّ القشعريرة والطمأنينة اسمان وليس بمصدرين لهذين الفعلين وإن كانا قد يوضعان في موضع المصدر فيقال اطمأننت طُمأنينة واقشعررت قشعريرة كما أنّ النّبات ﴿.نَبَاتًا ٱلۡأَرۡضِ مِّنَ أَنۢبَتَكُمۡ وَٱللَّهُ﴾ليس بمصدر وإن كان قد يوضع في موضعه[1] قال الله عزّ وجلّ: ﴿

وأكثر ما تبلغ بنات الخمسة بالزّيادة ستة أحرف، نحو: عَظرَفوطٍ وهو اسم، وقرطبوس وهو اسم، ويَستعور وهو اسم، ونحو: قبَعْثرى وهو صفة، وضبَغْطرى وهي صفة، فلم يتعرّضوا في الخماسي بأكثر من زيادة واحدة لكثرة حروفه وبعده عن الاعتلال[2].

وذلك نفسه بالنسبة للفعل إذ يقول مارديني: "لا يزيد الفعل المزيد على ستة أحرف"[3].

ب. أنواع زيادة الحروف:

توحدت جلّ البحوث الصرفية في هذا الموضوع قديما وحديثا على أنّ زيادة الحروف تكون إمّا بتضعيف وهو تكرير لأصل من أصول الكلمة، أو بزيادة إحدى حروف الزيادة على أصل الكلمة[4].

أمّا الزيادة بالتّضعيف يمكننا اختصارها في أربع حالات وهي أن يكون الحرف الزائد:

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 191، وينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط 2، 1402هـ/ 1982م، 300/4. 1408هـ- 1988م، ص 28/27، وبهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، تأليف محمد محي الدّين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة- ط 20، 1400هـ- 1980م، ص 260/259، وينظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، مؤسسة الرّسالة، د ط، 1400هـ- 1980م، ص 71، 72، 73، 74، 75، والطالب بن حمدون بن الحاج، حاشية على شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك، دار الفكر للطّباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، د ت، ص 53، وأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي شذ العرف في فن الصّرف، ص 73، 74، 75، 76.

[2]- ينظر: سبويه، الكتاب 4، ص 303، وابن يعيش شرح الملوكي في التصريف، ص 108.

[3]- عبد الرحيم مارديني الصّرف الميسّر، بحوث علم الصّرف في اللغة العربية، ص 150.

[4]- ينظر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعلق عليه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، منشورات المكتبة العنصرية صيدا- بيروت، د ط، 1402هـ- 1986م، 6/2 و 10 وينظر: فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط 2.

1-مكرّر العين: "بَشَّرْتُهُ فأبْشَرَ"[1] و"فَطَّرْتُهُ فأفطرَ"[2] فأصل الكلمة في بَشَّرْتُهُ هي (ب ش ر) على وزن (فعل) كرّرت العين وهي –الشين- وحصل الإدغام فصار الأصل مزيدا بتكرير عينه وهي (الشين)، وكذلك بالنسبة إلى المثال الثاني، فأصل الكلمة في فطرته هي (ف ط ر) على وزن (فعل) كرّرت العين وهي –الطّاء- وحصل الإدغام فصار الأصل مزيدا بتكرير عينه وهي (الطّاء) ومنه (كسّر، وقطّع وحطّم ...)[3].

وقد يكون تكرير العين بوجود فاصل بين زائد بينهما، نحو: (اغْدَوْدق المطر أي نزل كثيرا واغْدَوْدَنَ الشّعر"[4].

ففي هذين المثالين تكرّرت العين (الدّال) مع وجود فاصل بين الأصل والمكرّر بحرف زائد هو (الواو) ووزنهما: "افعوعل" ومثل ما سبق قولنا: اعْشَوْشَبَت الأرض: كثر عشبها ومثل: سَجَنْجَل على وزن "فعنعل"، كرّرت العين مع وجود فاصل زائد وهو "النّون"، ومثل ما سبق "عقنقل" في قول امرئ القيس:[5](ديوانه)

فلمّا أَجَزْنَا سَاحة الحيّ وانتحى بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذي حقاف عقنقل

ومنه (عَتَوتَل: رَدَوْدَدٌ، لأنه ملحق بسيفرجل)[6].

2-مكرّر اللاّم: نحو: اخْضَرَّ على وزن افعلَّ، وهِجَفٌّ على وزن فِعْلٌّ، إوزٌّ على وزن إفعلٌّ، إوزّةٌ على وزن إفعلة، أئمّة على وزن أفعلة، ويَأْجُجْ على وزن يفعل، وقيل وزنهما فعلُلْ وفَعْلِلْ[1].

---

[1]- خديجة الحيدثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965- 1385هـ، ص 392.

[2]- المرجع نفسه، ص 392.

[3]- سميح أبو مغلي، علم الصّرف، دار البداية، ط 1، 1431هـ- 2010م، ص 85.

[4]- المرجع نفسه، ص 86.

[5]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 416/1- 42.

[6]- سيبويه، الكتاب، 428/4.

فيما سبق تكرّرت اللاّم بدون فاصل، كما قد تتكرّر اللاّم مع وجود فاصل بحرف زائد، مثل: حَنْدَقُوق على وزن فنعلول، وسنداد على وزن فنعال، و(أفعال) وأسباب على وزن أفعال، وصنديد على وزن فنعيل، ويأجوج على وزن يفعول، ومأجوج على وزن مفعول، ونحوه: شهلال وزحليل وبُوهلول[2].

3- مكرّر العين واللاّم: نحو: غشمشم* على وزن فَعَلْعَل، وعَرَمْرَمْ على وزن فَعَلْعَلْ، ومثل ما سبق قوله: صَمَحْمَحْ من رَميت، وجِلْبلاب من غَزَوْتُ ورَمَيْتُ رميّماء وغَزِيراء (كسرت الزاي والواو ساكنة فقلبتها ياء)، ومنه: بَرَهْرَهَهِ وسِرْطَاطٍ[3].

4- مكرّر العين والفاء: لقد ضاعفوا الفاء والعين كما ضاعفوا العين واللاّم ومنه قولك (مَرْمَريس)[4].

وورد عن سيبويه في هذا الباب قوله: "فإذا رأيت الحرفين ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدتين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائدا، ولا تكلّفت أن تطلب ما اشتّق منه بلا تضعيف فيه كما لا تكلّفه في الأول الذي ضوعف فيه الحرف"[5].

أمّا النوع الثاني من الحروف الزّائدة، فهو ما كان بدون تكرير لحرف أصليّ، بل يكون بحروف معيّنة يعرّفها الرّضي في قوله: "ذو الزّيادة: حروفها اليوم تنساه، أو سألتمونيها أو السّمان هَوَيْتَ: أي التي لا تكون الزّيادة لغير الإلحاق والتّضعيف إلاّ منها، ومعنى الإلحاق أنّها إنّما زيدت لغرض جعل

---

[1]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 42/1، والفيروزبادي، القاموس المحيط، ص 1113، والسيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 07/2.

[2]- ينظر : الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص 1132، وجلال الدين السيوطي وآخرون، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 8/2، وسيبويه: الكتاب، 326/4.

[3]- ينظر: سيبويه، الكتاب، 327/4-414 والفيروزبادي، القاموس المحيط، مادة (غَشَمَ)، ص 1475، ومادة (عَرَمَ)، ص 1467.

[4]- ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 327، وعبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 43/1.

[5]- سيبويه، الكتاب، 327/4- 328.

مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته، فنحو: قَرْدَدٍ مُلْحَقٍ، ونحو: مقتلٍ غير ملحق، لما ثبتت مِنْ قياسها لغيره، ونحو: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ كذلك، لذلك ولمجيء مصادرها مخالفة، ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حَشْوًا لما يَلْزَمُ من تحريكها[1].

وبالإضافة إلى هذه الحروف العشرة التي جمعها الصّرفيون في قولهم: "سَألتمونيها" أو "هناءٌ وتسليم"[2]، أشار الصّرفيون إلى بعض الحروف الأخرى واعتبروها زائدة مثلها، منهم الرّضي في قوله: "حروف الزّيادة: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء، واللاّم ، فإن مع ما النّافية، وقلّت مع المصدرية، ولَمَّا، وأَنْ مع لَمّا، وبين لوْ، والقسم وقلّت مع الكاف، وما مع إذا ومتى، وأيّ وأين وإن شرطا وبعض حروف الجرّ، وقلت مع المضاف، ولا مع الواو بعد النفي وبعد أنْ المصدريّة، وقلّت قبل القسْم، وشذّت مع المضاف، ومن، والباء، واللاّم، تقدّم ذكرها"[3].

ثم قال: "ويلزمهم أن يَعُدّوا، على هذا، "إنَّ"، ولامْ الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماءً كانت، أو لا: زوائد، ولمَّ يقولو به، وبعض الزوائد يعمل كالباء، ومن الزّائدتين وبعضهما لا يعمل"[4]، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[1].

---

[1]- رضي الدّين محمد بن الحسن الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، 330/2.

[2]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 44/1.

[3]- الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ط 1، 1418هـ-1996م، القسم الثاني، المجلد الأول، 1371/3.

[4]- المرجع نفسه، 1372/3.

كما يجدر بنا التّذكير بما أشرنا إليه سابقا من أنّ حروف الزّيادة ليست بلازم أن تكون زائدة فقط، وإنما قد تكون أصولا في كثير من المفردات، وأنّ لها فائدتين إمّا معنوية وإمّا لفظية: أمّا المعنوية فتكون لتأكيد المعنى وتقويته وأمّا اللّفظية تزيّن اللّفظ وتزيده فصاحة[2].

وقيل عن حروف الزّيادة: "إنّما سميت زائدة، لأنّه لا يتغيّر بها أصل المعنى بل يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت وتقويّته فكأنّها لم تفد شيئا"[3].

"كما سمّيت هذه الحروف حروف الصّلة لأنها يُتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزنٍ أو سجعٍ أو غير ذلك"[4].

مواضع زيّادة الحروف:

قال الشّارح: "اِعلم أنّ (زيادة الحروف ممّا يُشترك فيه الاسم والفعل) وأمّا الحروف فلا يكون فيها زيادة لأنّ الزّيادة ضربٌ من التّصرف ولا يكون ذلك في الحروف فلمّا كانت الأسماء والأفعال

---

[1]- قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾. سورة آل عمران، الآية 159.

[2]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، والرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحي بشير مصري، 1372/3.

[3]- الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحي بشير مصري، 1371/3.

[4]- المرجع نفسه، 1372/3.

تشترك فيه ذلك ذكرها في المشترك ... ، وأصل حروف الزّيادة حروف المدّ واللّين والتي هي الواو والياء والألف، وذلك لأنّها أخفّ الحروف إذ كانت أوسعها مخرجا وأقلّها كُلفة، وأمّا قول النّحويّين أنّ الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف وأمّا بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان وأيضا فإنّها مأنوس بزيادتها إذْ كُلّ كلمة لا تخلو منها أو من بعضها ألا ترى أنّ كلّ كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف فلن تخلو من حركة إمّا فتحة وإمّا ضمة وإمّا كسرة والحركات أبعاض هذه الحروف وهي زوائد لا محالة ... وغير حروف المدّ من حروف الزّيادة مشبّه بها ومحمول عليها ... فمن ذلك الهمزة فإنّها تشبه حروف المدّ واللّين من حيث أنّها بصورتها ويدخلها التغيير بالبدل والحذف وهي مُجاورة الألف في المخرج فلمّا اجتمع فيها ما ذكر من شبه حروف المدّ واللّين اجتمعت معها في الزّيادة".[1]

والهمزة لا يخلو أن تقع أوّلا، أو غير أوّل، فعن وقعت غير أوّل قُضِيَ عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزّيادة الاَّ أن يقوم على ذلك دليل، ومن ذلك قول سيبويه: "فالهمزة يحكم بزيادتها إذا وقعت أوّلا بعدها ثلاثة أحرف أصول كأرنب وأكرم إلاّ إذا اعترض ما يقتضي أصالتها كإمعة وامرأة أو تجويز الأمرين كأوراق وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعة أصول كاتب وإزار وإصطبل وإصطخر، أو وقعت غير أوّل ولم يعرض ما يوجب زيادتها نحو شمأل ونئدل وجرائص وصنهيأة، فالهمزة تزاد إذا كانت أوّل حرف في الاسم رابعة فصاعدا والفعل نحو: أفكل، وأذهب، وفي الوصل، في اِبن واِضرِبْ[2].

[1]- موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النّحوي، شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنيريّة، مصر، ط 1، د ت، 141/9.

[2]- ينظر ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ-1987م، 227/1، وابن يعيش، شرح المفصّل، 144/9، وسيبويه، الكتاب: 235/4.

قال الشارح: "قد أخذ في بيان مواضع زيادة هذه الحروف والفصل بين الأصل والزّائد منها، وبدأ بالهمزة وذكر رابطا أتى فيه على أمرها فإذا وقعت أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول فاقض بزياتها"[1].

وهذا ما فصّل في شرحه ابن عصفور (ت: 669هـ) فقال: "فإنْ وقعت أوّلا فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان، أو أزيد فإنْ كان بعدها حرفان خاصّة كانت أصلا، إذ لابدّ من الفاء والعين واللاّم، وذلك نحو: أخذ وأكل وأمر، وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا، أو ثلاثة، أو اثنان، مقطوع بأصالتها وما عداها مقطوع بزيادته، أو محتمل للزّيادة والأصالة"[2].

وعلى هذا يحكم بزيادة الهمزة في موضعين:

- الأوّل: أن تقع في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول، وذلك مثل: (أسمع)، (أفهم)، (أجلس) فكلّها أفعال على وزن (أفعل) بزيادة الهمزة، لأنّها متصدّرة وبعدها ثلاثة أحرف أصول، وقد تكون في الأسماء مثل: أحمر وأصفر وأخضر، ألا ترى أنّ الاشتقاق يقضي بزيادتها في ذلك كلّه لأنّه من الحمرة والصّفرة والخضرة ... فلمّا كثرت زيادتها أوّلا في بنات الثلاثة وغلبت فيما ظهر بالاشتقاق وعلم أمره قضى بزيادتها فيما أبهم من ذلك القبيل نحو أرنب وأفكل ... وغير ذلك[3].

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 144/9.

[2]- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، 230/1-231.

[3]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، وابن يعيش، شرح المفصّل، 144/9، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 232/1.

والهمزة في كلمة (إِمْعَّة) أصليّة والذي يدلّ على أصالتها "أنّك لو جعلتها زائدة لكان وزنها (أفعلة) ، و(إِفْعَلَةٌ) لا يكون صفة أصلا، إنّما يكون اسما غير صفة نحو: (إشفى) و(إنفحة)، فدلّ ذلك على أنّ همزتها أصليّة، ويكون وزنها (فَعَّلَةٌ)، لأنّ (فِعَّلَةٌ) في الصّفات موجود نحو (رجل دِنَّبَةٌ)"[1].

وقد تقع "الهمزة" صدر الكلمة، وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزّيادة، فإن اعتُبر أصلا كانت الهمزة زائدة، وإن اعتبر زائدا كانت الهمزة أصلية ومن أمثلة ذلك: (أَوْلَقَ) -بمعنى الجنون- فهو على وزن (فوعل) على تقدير أنّ الهمزة أصلية، ومن كلام العرب قولهم: أُلِقَ كعُنِيَ إذا أصيب بالجنون فهو (مألوق) أي مجنون، ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا (مَوْلوق) بالواو، ولا يتصوّر أن تُقدّر الهمزة في (مألوق) بدلا من الواو، لأنّ مثل هذه الواو لا تقلب همزة، وعلى وزن (أفعل) على أنّ الهمزة زائدة، وأصل المادة اللّغوية (وَلق) والمضارع (يَلِقُ)، وعلى هذا التقدير جاءت القراءة في قوله تعالى عن أصحاب الإفك: ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ وَتَقُولُونَ بِأَفۡوَاهِكُم مَّا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾[2] فقد قرأ يحي ابن يعمر وعائشة رضي الله عنهما (إِذْ تَلِقُونَه) بفتح التاء، وكسر اللاّم، ضمّ القاف ومعنى هذه القراءة من قول العرب: ولَقَ الرَّجُلُ يَلِقُ وَلْقًا إذا كذبَ واستمرّ عليه ...[3].

- الثاني أن تقع الهمزة متطرّفة بعد ألف زائدة وقبل هذه الألف ثلاثة أحرف أصول أو أكثر نحو: شعراء على وزن فعلاء وحمراء على وزن فعلاء و(قُرْفُصَاءُ)* على وزن فُعْلُلاَءُ[4].

---

[1]- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 234/1.

2-سورة النور، الآية 15.

[3]- ينظر: أبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن دار الشام للتراث ، بيروت، 12/ 204، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف: 235/1، ومحمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، (وَلق) 91/7، والقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، دقائق التّصريف، تح: أحمد ناجي القيس وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م، ص 368.

[4]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، والزبيدي: تاج العروس، 430/4.

*: القرفصاء: أن تجلس على أليتيك مُلصقا فخذيك ببطنك واضعا يديك فوق ساقيك المرجع نفسه، 430/4.

وتقع الهمزة متطرّفة، وقبلها ألف، قبلها أصلان ثانيهما مُشدّد مثل: (كَلاَّء)، فإن كان أصل المادّة اللغوية (كَلاَّ) فالهمزة أصلية، ووزن الكلمة (فعّال)، وإن كان أصل المادّة اللغوية (كَلَّ) –تَعِبَ– فالهمزة زائدة، ووزن الكلمة (فعلاء) و(كلاّء) موضع بالبصرة، وقد قال صاحب لسان العرب: كَلاَّءُ مَرْفَأُ السُّفُنِ، وهي عند سيبويه (فعّال مثل: جبّار لأنّه يَكْلَؤُ السُّفُنَ من الرّيح أي يحفظها، عند أحمد بن يحي ثعلب (فعلاء) لأنّ الرّيح تكلّ فيه عن السّرعة[1].

- **مواضع زيادة الألف:**

تُزاد الألف إذا صحبت ثلاثة أصول فصاعدا وتُزاد في الاسم بهيئات متعددة، فتزاد ثانية في فاعل ونحوه مثل: فاهم، ظالم، جاهل، وثالثة في: عمادٍ ونحوه، ورابعة في عطْشى ومِعزَى ونحوهما، وخامسة في حِلْبِلابٍ، وجَحْجَبِي، وحبنطي ونحو ذلك، ولا تزاد (الألف) أوّل الكلمة، لأنها أبدا ساكنة ولا يبدأ بساكن[2].

ومنه ما ورد عن ابن يعيش (ت: 643هـ): اِعلم أنّ الألف لا تُزاد أوّلا البتّة، لأجل سُكونها والسّاكن لا يُبْتدأ به، وإنّما تُزاد ثانيا في نحو: ضَارِبٍ وقاتِلٍ، وخاصمَ وقَاتَلَ، وثالثًا نحو: كتاب وغراب، وعُذافِر*، ورابعة نحو: قُرْشَاس* ومِفْتَاح، وأَرْطى* ومِعزْى وحبلى واِشهابَّ واِدهامَّ* وخامسة في

---

[1]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 71/1، وابن دريد: جمهرة اللغة (كلأ)، 1083/2 وابن منظور: لسان العرب، 281/5، وابن يعيش: شرح المفصّل، 6/ 127.

[2]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 72/1، وسيبويه: الكتاب، 4/ 235- 236.

* العُذافر: الشديد الصّلب من الإبل

*أَرطى: واحدته أرطَاةٌ ، وجمعُه أَرَاطٍ وأَراطَى ، وهو شجَرُ ينْبُتُ عِصِيّاً من أصلٍ واحِدٍ يطُول قَدْر القامَة ووَرقُه هَدَبُ وله نَوْرٌ مثْلَ نَوْر الخِلاف(الصَّفْاف)، غير أنّه أصغر منه ورائحتُه طيّبة وعُروقه شديدةُ الحُمْرَة .ولا شَوْكَ للأرْطى وله ثَمَرَةٌ كالعُنّاب تأكلها الإبِلُ غَضَّة.ينظر:أبو الحسن علي ابن سيده،المخصص، المطبعة الأميرية،بولاق،القاهرة،1317هـ-1321هـ،163/11-164،189.

نحو: دَلَنْظِى* وقَرْقَرَى*، إذ قال صاحب الكتاب "والألف لا تزاد أوّلا لامتناع الابتداء بها وهي غير أوّل إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعدا لا تقع إلاّ زائدا كقولهم خاتم وكتاب وحبلى وسرداح وحلبلاب ولا تقع للإلحاق إلاّ أخيرا في نحو معزى وهي في قبعثرى* كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية[1].

كما أنّ الألف لا تكون أبدا أصلا بل تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو، فمثال الزائدة ألف (ضارب) لأنه من الضّرب، ومثال المنقلبة عن ياء ألف (رَمَى) لأنّه من الرّمي والألف لا تخلو أن يكون معها حرفان أو أزيد فإن كان معها حرفان قضيت عليها بأنها منقلبة من أصل إذ لابدّ من الفاء والعين واللاّم نحو (رمى) و(غزا) وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف، مقطوع بأصالتها، فصاعدًا، أو حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداهما مقطوع بزيادته أو محتمل أن يكون أصلا، وأن يكون زائدا[2].

- **مواضع زيادة الياء:**

لاحظ الصّرفيون أنّ "الياء" تكون متصدّرة ما هي فيه وغير متصدّرة، فإن تصدّرت، وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة وذلك نحو: يَرْمَع*، ويلمع*، ويلمق*، ويهير*، ومثالها في الفعل يَدْرُسُ، يفتح، يربح ... وغير ذلك[3].

---

[1]- ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص 127، وابن يعيش: شرح المفصّل، 149/9.

* إِدْهَام: وسقط ممّا بعد.المرجع نفسه 149/9

[2]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 279/1-280.

* الدَلْنَظِي: الجمل السّريع المرجع نفسه 279/1-280

* قرقرى: اسم موضع المرجع نفسه 279/1-280

[3]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 73/1-74، وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 133.

* يرمع: وهو حجارة صغار المرجع نفسه ص 133

* يلمع: وهو السّراب المرجع

* يلمق: وهو القباء، وهو فارسي معرّب، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 148/9.

"وتكون زائدة إن تصدّرت وبعدها أربعة أحرف في الفعل مثل: يُزخرفُ، يُهدهدُ، يُطمئنُ، يُزحزحُ، فإن كانت متصدّرة وبعدها أربعة أصول وهي في الاسم فاحكم بأصالتها"[1]، وذلك مثل: (يَسْتَعُور)[2]: شجر يصنع منه السّواك، أو الباطل.

وإن لم تتصدّر (الياء) وصحبت ثلاثة أصول أو أكثر، فهي زائدة، وهي حينئذ قد تكون ثانية مثل: خَيْفَقْ (يقال: فلاةٌ خيفق أي واسعة)، وثالثة مثل: عقيل، كريم، عظيم، ورابعة مثل: زبنيّة (واحد الزّبانية وهم الغلاظ الشدائد من الملائكة، خامسة مثل: سُلحفية، بُلهنية (سعة العيش)، وسادسة مثل: (عُنَيْكَبِيتُ) تصغير (عنكبوت) فالياء الثانية للتّصغير والسادسة زائدة، وسابعة مثل، خنزوانية- الكِبْرُ- فالياء المشدّدة بعد النّون زائدة[3].

ومنه ما ورد عن ابن عصفور: "وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدا مقطوعا بأصالتها قُضي عليها بالزّيادة، لأنّ الياء لا تكون أصلا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلاّ أن يَشُذّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه، أو في مضاعف بنات الأربعة نحو: (حيحى)، والدّليل على أنّ الياء في حيحى أصلية أنّك لو جعلتها زائدة لكان "حيحى" من باب "دَدَنَ" وذلك قليلا جدا، فجعلنا الياء أصليّة، إذ قام الدّليل على أنّ الواو والياء يكونان أصلين، في مضاعفات بنات الأربعة نحو: (ضَوْضَيْتَ) و(قَوْقَى)"[4].

---

* يهير: اسم حجر، ينظر: الزبيدي، تاج العروس، 635/3، مادة (هير)

[1]- عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 74/1.

[2]- ينظر: الزبيدي، تاج العروس، 630/3،مادة (اليستعور).

[3]- ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 75/1-76، وابن يعيش: شرح المفصّل، 149/9، والزبيدي، تاج العروس (زَبنَ): 224/9.

[4]- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة: 287/1-288.

ومنه قول سيبويه: "والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة أينما وقعت كيلمع ويهير ويضرب ويثير وزينيّة إلاّ في نحو يأجج ومريم ومدين وصيصية وقوقيت وإذا حصلت معها أربعة فإن كانت أوّلا فهي أصل كيستعور وإلاّ فهي زائدة كسلحفية"[1].

ويفهم من قوله أنّ الياء قد تتصدّر في الاسم وليس بعدها أربعة أحرف أصول، ومع ذلك يحكم بأصالتها في كلمتها، لقيام دليل على هذه الأصالة كائن في نفس الكلمة، وذلك مثل: (يأجّج)*، فالياء فيه أصليّة بدليل إظهار التّضعيف –عدم إدغام المعتلين–، وذلك دليل على أنّ الجيم الثانية زائدة للإلحاق (جعفر)، وعليه فوزن (يَأْجَجُ) فَعْلَلَ، وهناك من ضبط الجيم الأولى بالكسر وقال: (يأجِجُ)، وعلى ذلك الضّبط تكون الياء زائدة لأنه ليس في الكلام جعفر –بكسر الفاء، ووزنه (يَفْعِلُ)[2].

قال الشارح: "حكم الياء كحكم الهمزة إذا وقعت في أوّل بنات الأربعة فإنّه لا يقضي عليها بالزيادة"[3].

كما أنّ الياءين في (صيصية) من أصل الكلمة، ووزنها فعللة والكلمة مركبة من (صي) مرّتين، فالياء الأول أصل لئلاّ تبقى الكلمة في حرف واحد وهو الصّاد، والياء الثانية أصل أيضا، لأنها هي الأولى كُرّرت، وهي مثل ما سبق ذكره: "حاحيت" و"عاييت" فالياء فيهما أصلية، ووزنها فعلَلتُ، لأنّ أصلهما: (حَيْحَيْتُ) و(عَيْعَيْتُ)، وقلت (حا) و(عَا) زاجرا الإبل، وقد قال ابن منظور عن (حاحيت): إنّها من بنات الأربعة[4].

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 148/9.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، 149/9 وعبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 75/1.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 149/9.

[4]– ينظر: ابن يعيش شرح المفصّل، 149/9، وعبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 76/1-77.

- **مواضع زيادة الواو:**

"استحَرّ الصّرفيون مفردات العربية فلم يعثروا على "واو" زائدة في أوّل الكلمة، وكلمة (وَرَنْتَل)*، الواو فيها من أصول الكلمة، ووزنها (فعنللْ)"[1].

وتقع الواو زائدة غير متصدّرة مصحوبة بثلاثة أصول فتزداد ثانية في حوقل وصومعة ونحوهما، وثالثة في قعود وعجوز وقسْوَر ونحوهما، ورابعة في بُهلول وقَرْنُوَةٍ وخامسة في قُلُنْسُوَةٍ وقَمْحَدُوَةٍ ونحوهما، وعَضْرَفُوطٍ، كما لحقت الياء في خَنْدَرِيسْ[2].

والواو في (عِزْويت) –اسم موضع– أصل من أصول الكلمة ووزنه: فِعْليت، ومثله في وزن: عِفْرِيتْ[3].

- **مواضع زيادة المّيم:**

قال سيبويه: "وأمّا الميم فتزداد أوّلا في مفعول ومِفْعالِ، ومَفْعَلٍ، ومَفْعِلٍ، ومُفْعَلٍ" نحو: مفتاح على وزن مفعال (اسم آلة) ومردودٍ على وزن مفعول (اسم مفعول)، ومَكْتَبَ على وزن مفْعَلٍ (اسم مكان) وموعد على وزن مَفْعِلٍ (اسم زمان)، ومُصاب على وزن مُفعل (مصدر ميمي)[4].

كما تكون الميم زائدة إن تصدّرت وبعدها أربعة أصول في اسم مشتق مثل: مُزَلْزِلٍ على وزن مُفَعْلِلٍ اسم فاعل من (زَلْزَلَ) ومُدحرج على وزن مُفعْلِلٍ اسم فاعل من (دَحْرَجَ)[5].

---

[1]– عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 77/1.

[2]– المرجع نفسه، 77/1، وسيبويه: الكتاب: 237/4.

[3]– سبويه، الكتاب: 237/4.

[4]– ينظر: عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيّات علم الصّرف، 78/1– 79.

[5]– المرجع نفسه، 79/1.

وقد وردت كلمات قليلة تصدّرت فيها (الميم) وفيما بعدها ثلاثة أصول، وقيل بأصالة الميم فيها مرّة، وقيل بزيادتها مرّة أخرى ولكلّ وجهة، ومن بين هذه الكلمات كلمة (مِرْجَل) وهو قدر من النّحاس أو الطّين، ... والمِراجْل ضرب من برود اليمن[1].

فقد رأى سيبويه ومن معه أنّ (الميم) –هنا– حرف أصلي بدليل قول العرب (مَرْجل الحائِكُ الثَوبَ) إذا نسجه مُوَشَى –مُزَيَّنًا– بوَشْيٍ له المراجلَ[2].

وعلى ذلك فالفعل (مَرْجَلَ) على وزن (فَعْلَلَ) وذهب أبو العلاء المعرّي (ت:) إلى أن الميم في (مِرْجل) زائدة عملا بالأصل الذي يقول إن تصدّرت الميم وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة، وقال عن وجودها في الفعل: (مَرْجَلَ الحائك الثّوبَ) إنّ ذلك قليل، ويُماثِل (مَرْجَلَ) قولهم: تَمَنْدَلَ –اتّخذ منديلا–، وتَمَدْرَعَ –لبس مِدْرعة–، وتَمَسْكَنَ – أظهر المسكنة، ولكن الأكثر: تندّلَ، وتَسَكّنَ، وتَدَرّعَ[3].

وحين تكون (الميم) في حشو الكلمة تكون أصلية مثل: دمْع على وزن فَعْل، ولَمَسَ على وزن فَعَلَ وسَمِعَ على وزن فَعِلَ ولُمَعَ على وزن فُعَلَ، إلاّ أنّه قد جاءت كلمات (الميم) فيها حشو، وقال الصّرفيون بزيّادتها بدليل سُقوطها في بعض تصاريف الكلمة، ومن هذه الكلمات: قُمارص*: الميم فيه زائدة لأنه بمعنى القارص، وقد سقطت منه الميم فدلّ على زيادتها[4].

[1]– ينظر: المرجع نفسه: 1/79–80، وابن منظور: لسان العرب: 1601/3

[2]– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك) مع حاشية الصيان ، ط 2، د ت، 171/4.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، 171/4.

*: قمارص: هو الحامض من ألبان الإبل خاصة، ينظر: ابن منظور: لسان العرب: 59/5،مادة (قمرص).

[4]– ينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، 193/9، وابن منظور: لسان العرب، 59/5،

ولا يحكم على الميم المتطرّفة بالزّيادة إلاّ إذا دلّ على زيادتها دليل نحو: زُرْقُمْ: ميمه زائدة، لأنه في معنى الأزرق، وفُسْحُمْ: ميمه زائدة: لأنه في معنى الفسيح وغير ذلك ...[1]

- **مواضع زيادة النون:**

يختصرها سيبويه في قوله: "وأمّا النّون فتُزادُ في فَعْلان خامسة ونحوه، وسادسة في زعفران ونحوه ورابعة في رَعْشنٍ العرضنة ونحوهما، وفيما يتصرّف من الأسماء، وفي الفعل الذي تدخله النّون الخفيفة والثقيلة في تفعيلين، وفي فعل النّساء إذا جمعت نحو: فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ، وفي تثْنِية الأسماء وجمعها، وفي تفعل تكون أوّلا، وثانية في عَنْسَل، وثالثة في قُلُنْسُوَة"[2].

فتُزاد النّون في الفعل المضارع المبدوء بالنّون نحو نَقْذِفُ على وزن نَفْعِلُ ونُرْسِلُ على وزن نُفْعِلُ ونُسَبِّحُ على وزن نُفَعِّلُ[3].

وتكون مزيدة في فعل المطاوعة أيضا يقول ابن يعيش: "وقد زيدت في أوّل الفعل نحو نفعل وانفعل، فنفعل للمتكلّم إذا كان معه غيره فالنّون زائدة للمضارعة، وحروف المضارعة أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء ... وأمّا زيادتها للمطاوعة نحو انفعل فذلك من قبل أنّ النون حرف غني خفيف فيه سهولة وامتداد فكانت حاله مناسبة لمعنى السّهولة والمطاوعة نحو: كَسَرته فانكسر، وقطعته فانقطع، وهزمته فانهزم[4].

---

[1]- يُنظر: محمد عبد الخالق عظيمة، المغني في تصريف الأفعال، دار العهد الجديد للطّباعة- القاهرة، ط ت، ص 56، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التّصريف، 242/1.

[2]- سبويه، الكتاب، 236/4.

[3]- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، 959/9 وعبد السّتار عبد اللطيف أحمد سعيد، 84/1.

[4]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 155/9 ومحمد فاضل السامرّائي الصّرف العربي أحكام ومعان، ص 40.

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[1] النون في الفعل انفطر دالّة على المطاوعة، وهي زائدة[2].

ويحكم على النون أيضا بالزّيادة إذا توسّطت أربعة أحرف قبلها اثنان وبعدها اثنان نحو: شَرَنْبَث (الغليظ) على وزن (فَعَنْلَلَ) وعَصَنْصَرَ (اسم موضع) على وزن فَعَنْلَلَ[3].

وقد تقع النّون ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان أو أكثر، وذلك مثل: "جِعِنْظَار": (القصير الرجلين، الغليظ الجسم)، فالنون فيه ثالثة ساكنة، غير مدغمة، وبعدها أكثر من حرفين ووزن الكلمة: فِعِنْلاَلْ[4].

كما تكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو أكثر، وحكمهما في هذا حكم الهمزة حين وقعت كذلك نحو: عثمان، زعفران، عطشان، و(أقحوان)*[5].

وقد تكون النّون أصلية إذا وقعت في صدر الاسم نحو: (نهشل)* وإذا كانت ثانية ساكنة في الاسم مثل: (عَنْبَرْ) وعَنْتَرْ، وإذا وقعت ثالثة متحرّكة في كلمة فحكم عليها بالأصالة أيضا مثل: (غرنيق)* ووزن الكلمة (فَعليل)[1].

---

[1]- سورة الانفطار، الآية 01.

[2]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 85/1.

[3]- ينظر: محمد فاضل السامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 40، وابن منظور، لسان العرب ،مادة (شربت)، 4/ 2225 ومادة (عصر)، 2971/4.

[4]- ينظر: محمد عبد الخالق عظيمة، المغني في تصريف الأفعال، ص 58، وسيبويه، الكتاب، 322/4، وعبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 85/1، وابن منظور، لسان العرب مادة (جَعْظرَ)، 635/1

[5]- ينظر: محمد فاضل السّامرائي، الصّرف العربي أحكام ومعان، ص 40، وابن منظور، لسان العرب مادة (قَحَوَ)، 3540/5،.

*: أقحوان: من نبات الرّبيع، ...له نور أبيض تُشبه به الأسنان.

*: نهشل: الذّئب والصّقر، واسم رجل، واسم قبيلة، والمسِنُّ المضْطَرِب من الكبر، فإنّ نونه أصليّة ووزنه (فَعْلَلْ).

كما قد يحكم على النّون بالزّيادة إذا وقعت ثانية ساكنة مثل: (حَنْظَلْ)، فالنّون ثانية ساكنة ومع ذلك قال بعض اللّغويون بزيادتها، ووزن الكلمة (فَنْعَلْ)، وقد دلّ على هذه الزّيادة أنّ العرب قالت: (حَظِلَ البَعِيرُ) إذا أكل الحَنْظَلُ فقد حُذفت النّون من (حَظِلَ) ولو كانت أصليّة لقالوا (حَنْظَلَ)، فسقوط النّون دليل على الزّيادة[2].

- **مواضع زيادة التّاء:**

قال سيبويه: "والتّاء اطردت زيادتها أولا في: تفعيل وتفاعل وتفعل وتَفَاعَل وفِعْلَيْهِمَا، وآخرا في التأنيث والجمع وفي نحو: رغبوت وجبروت وعنكبوت، ثمّ هي أصل إلاّ في نحو: ترتّب وتولج وسَنْبته"[3].

فتُزاد التّاء متصدّرة زيادة مطَّرِدَة في الفعل المضارع نحو: (تَفْعَلُ المرأة)، و(تَفْعَلين يا هذه)، وتكون للمخاطب الحاضر، نحو (تَفعل يا هذا)[4]، وهو مثل (تجعل) في قوله تعالى: ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[5].

وتُزاد في الأفعال الماضية نحو: "تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَيْعَلَ، للمطاوعة، وأصله الرّباعي نحو: دحرجته فتدحرج، وسائر ما ذُكِرَ محمول عليه، لأنّه بِزِنَتِه، ف(تَفَعَّلَ) مطاوع (فَعَّلَ) نحو: كسّرته فتكسّر، وقطّعته فتقطّع، و(تفاعل) مطاوع (فاعل) نحو: ناولته فتناول وباعدته فتباعد، و(تفوْعَل)

---

[1]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 1/ 86- 87- 88- 89.

[2]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب (حَظَلَ) 1025/2 (دار المعارف)، وعبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 87/1- 88.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 156/9.

[4]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 3/1 وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 192.

[5]- سورة المؤمنون، الآية 94.

مطاوع (فوْعَل)، و(تَفَيْعَلَ) مطاوع (فَيْعَلَ) نحو: بيْطَرْتُه فتبيْطَرَ، وأمّا التفعيل فهو مصدر فعّل نحو: خَرَّجَ يُخَرِّجُ تخْريجا"[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[2].

كما تُزاد التاء في مصدر الفعل الثلاثي نحو: قتل: تَقتَال على وزن تَفْعَال –بفتح التاء–، وتُزاد سماعا نحو: تِبْيان –بكسر التاء– على وزن تِفعال، وهو مصدر للفعل بَيّن[3]، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾[4].

ومنه ما ورد عن ابن يعيش: "وأمّا من مَظِنّاتها فأن تقع أوّلا نحو: تِجْفاف، وهو (تِفْعال)، من جفّ الشيء، إذا يبس وصَلُبَ، وتِمْثَال من المثل، وتبيان من البيان، وتِلقاء من اللّقاء، وتِضْراب من الضّرب"[5].

"وقد تُزاد التاء في حشو الكلمة إذ لَحِظَ الصّرفيون أنّها تُزاد باطّراد في صيغتي (افْتَعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) نحو: اهتدى على وزن (افْتَعَلَ)، يَهتدي على وزن (يفتعل)، (اهتداء) على وزن (افتعال)، و(استغفر) على وزن (استفعل)، و(يستغفر) على وزن (يستفعل)، (مُستغفر) على وزن (مُستفعِلٌ)"[6].

---

[1]– ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص 192– 193.

[2]– سورة النّساء، الآية 164.

[3]– ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 94/1– 95.

[4]– سورة النّحل، الآية 89.

[5]– ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص 196.

[6]– عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 97/1 وينظر: ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التّصريف 272/1، وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 195.

وفي كلمة (سَنْبَتَة) –القطعة من الدّهر– حكم على "التّاء" بأنّها زائدة، وعليه فوزنها: فَعْلته، وقد اعتمد الحكم بزيادة "التّاء" على قول العرب في معناه: (سَنْب) و(سنبه) بإسقاط "التّاء" فدلّ ذلك على الزّيادة، ولكنها زيادة سماعية[1].

كما قد تُزاد التّاء متأخرة في الفعل الماضي المسند إلى مؤنّث نحو: (قامت) و(خرجت)، وفي آخر الأسماء والصفات المؤنّثة نحو: قائمة وخارجة، وقد زيدت في جمع المؤنث السالم وقبلها ألف نحو: ضاربات وجوازات وجَفْنات[2].

وقد زيدت في بعض جموع التّكسير[3]، مثل: أجنّة– جمع (جنين)، وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾[4]، وكذلك أفئدة –جمع فؤاد– في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[5].

كما زيدت (التّاء) متأخرة في بعض المصادر نحو: ملكوت[6] في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.[7]

---

[1]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 158/9 ومحمد عبد الخالق عظيمة، المغني في تصريف الأفعال، ص 58، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 276/1.

[2]– ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 97/1، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 273/1، وابن يعيش، شرح المفصّل، 157/9.

[3]– ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 98/1.

[4]– سورة النّجم، الآية 32.

[5]– سورة النحل، الآية 78.

[6]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 157/9، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 276/1.

[7]– سورة الأنعام، الآية 75.

قال القرطبي: "مَلَكُوت أي مُلك، وزيدت الواو والتاء في الصّفة للمبالغة"[1]، ومثل (ملكوت): (رهبوت)، و(رحموت)، و(جبروت) بمعنى: الرّهبة والرّحمة والتّجبر وكلّها على وزن: (فَعْلوت)[2].

- **مواضع زيادة السّين:**

قال سيبويه: "السّين تزاد في (استفعل) وما تصرّف منه نحو: استخرج، ومستخرج، وزيدت السّين في (أسطاع يُسْطيعُ) عوضا من سكون عينه، والغرض فيه (أطاع يطيع) وأصله: أَطْوَعَ يُطْوِعُ، والسّين اطردت زيادتها في (استفعل) ومع كاف الضّمير فيمن كسَلس وقالوا اسْطاع كإرْهاق"[3].

ثمّ قال الشارح: "والسين زيادتها مطردة وغير مطردة، فالمطردة (تجوز زيادتها في استفعل) وما يصرف منه نحو استخرج يستخرج استخراجا فهو مستخرج وله أقسام قد شرحتها في قسم الأفعال والغالب عليه الطلب نحو: استفهم واستعلم إذا طلب الفهم والعلم، وأمّا كونها غير مطّردة فنحو (أسطاع) يسطيع فيه زائدة والمراد أطاع يطيع والأصل أطوع يطوع نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء إرادة للإعلال حملا على الماضي المجرّد الذي هو طاع يطوع ثمّ قلبتها ألفا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار أطاع ثمّ زادوا السّين كالعوض من حركة عين الفعل ..."[4].

ويُفهم مما سبق: أنّ السين تزاد زيادة مطردة في صيغة (استفعل) وما تفرّع منها وذلك مثل (استقاموا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾[5] (استقاموا) على وزن (استفعلوا)[6].

---

[1]- أبو عبد الله بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 23/7.

[2]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 276/1.

[3]- ينظر: سبويه، الكتاب، 237/4، وابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص 206، وابن يعيش، شرح المفصّل، 5/10.

[4]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 6/10.

[5]- سورة فصّلت، الآية 30.

[6]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف،99/1.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[1] المستقيم على وزن (المستفعل) و(استقم) في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾[2] استقم على وزن استفعل وهكذا ...

كمازيدت السّين زيادة سماعية[3] في لفظ (قُدْموس) بمعنى: قديم[4].

- **مواضع زيادة اللاّم:**

لاحظ الصّرفيون أنّ زيادة اللاّم نادرة ولا تزاد زيادة قياسية إلاّ في أسماء الإشارة فنقول في ذاك ذلك بزيادة اللاّم لإفادة معنى البعد، ومنه ما ورد عن ابن عصفور: "أمّا اللاّم فإنّها تزاد في (ذلك) و(تلك) بفتح التاء وكسرها و(تالك) و(أولالك) و(هنالك)، والدّليل على زيادتها في هذه الأشياء قولهم في معناها (ذاك)، و(تيك) و(أولاك) و(هناك)"[5].

وقد جاءت زيادة اللاّم في ألفاظ قليلة إذ قالوا (زيْدل) والدّليل على زيادتها أنّ معناها (زيد)، وكذلك أيضا (عبدل) دليل زيادة لامه كونه في معنى: (عبد)، كما قالت العرب في: هيق وهو ذكر النعام (هيقل) بزيادة اللاّم وقالوا فيه: (الهيقلُ) بزيادة الياء[6].

- **مواضع زيادة الهاء:**

---

[1]- سورة الفاتحة، الآية 06.

[2]- سورة هود، الآية 112.

[3]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 99/1.

[4]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب ، 3556/5،مادة (قدهلس) والزبيدي، تاج العروس ، 214/4، مادة (قدس).

[5]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 100/1، وابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 213/1.

[6]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التّصريف، 213/1، وعبد السّتّار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 100/1.

أمّا زيادة الهاء فتكون إمّا قياسية أو سماعية إذ تُزاد زيادة قياسية مطردة لبيان (الحركة) أو (حرف المد) وذلك عند الوقف مثل: لمِهْ- وعمّهْ، و(قِهْ)، و(عِهْ) أمران من (وقى) و(وعى) وتزاد لبيان حرف المد في النّدبة مثل: وا (إسلاماه)، كما تزاد زيادة سماعية في جمع "أم" على "أمّهات" حيث إنّ "أم" على وزن (فُعْلْ) والجمع "أمّات" على وزن "فعلات" وجُمِعت على "أمّهات" بزيادة الهاء فوزنها فعلهات[1].

وهو ما ورد عن سبويه في قوله: "والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المدّ في نحو كتابيه وثمّه ووازيداه وواغلامهوه ووا انقطاع ظهرهيه، وغير مطردة في جمع أم وقد جاء بغير هاء وقد جمع العينين من قال:

إذا الأمّهات قَبُحْنَ الوجوه فرجت الظلام بأمّاتكا

وقيل قد غلبت الأمّهات في الأناسي والأمّات في البهائم وقد زادها في الواحد من قال أمهتي خنذف واليأس أبي وفي كتاب العين تأمهت وهو مسترذل".[2]

كما قد قال بعض اللّغويين: "الأمّهات جمع أمّهة بوزن فُعَّلة، والأمّهات بوزن فُعّلات وهذا يكون للآدميين و(أمّات) جمع (أم) تستعمل لغير الآدميين، وقد يعكس الأمر[3].

وقد جاء في القرآن استعمال (الأمّهات) للآدميين في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡ﴾[4].

- **مواضع زيادة الباء:**

[1]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 101/1 ورضي الدين الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، 394/2، وابن يعيش، شح المفصّل، 10/2-3.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 02-03.

[3]- عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 101/1.

[4]- سورة المجادلة، الآية 02.

ورد عن ابن جنّي وسيبويه أنّ هذه الباء قد زيدت في أماكن ومعنى قولهما (زيدت) إنّما جاء بها توكيدا للكلام، ولم تحدث معنى[1]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[2]، تقديره: كافيا عبده (سقوط الباء)[3] وقد وردت في الآية الكريمة للتّأكيد.

وزيادة الباء قد جاءت في موضعين (أحدهما) أن تزاد مع الفضلة نحو المفعول به وما أشبهه وهو الغالب عليها، والآخر أن تزاد مع أحد جزئي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلاّ به، وذلك على ثلاثة أضرب أحدهما المبتدأ، والآخر الخبر، والآخر الفاعل[4].

فأمّا المبتدأ فنحو قول الشاعر: أشعر الرّقبان الأسدي الجاهلي[5]:

بِحَسْبِكَ فِي القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غِنَى مُضر

أي: (حسبك ذلك)[6] كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[7].

فقولهم: "بحسبك أن تفعل كذا، إنّما هو حسبك أن تفعل كذا، والباء زائدة"[8].

---

[1]- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1413هـ-1993م، 133/1، وابن يعيش، شرح المفصّل، 8/ 138.

[2]- سورة الزمر، الآية 36.

[3]- ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 133/1.

[4]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 138/8، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 137/1.

[5]- ينظر: أبو زيد، النوادر في اللغة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين- بيروت، 1894م، ص 73، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 137/1- 138، وعلي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 272.

[6]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 138/1.

[7]- سورة الأنفال، الآية 64.

[8]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 137/1.

وفي الخبر وهو ضربان[1]: "غير موجب" فينقاس نحو: "ليس زيد بقائم" ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[2]، "وقولهم لا خير بخير بعده النار" إذا لم تحمل على الظرفية.

وموجب فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٖ بِمِثۡلِهَا﴾[3] والمعنى عند الأخفش: جزاء سيئة مثلها، بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[4].

قال ابن جنّي: "وهذا مذهب حسن، واستدلال صحيح، إلاّ أنّ الآية قد تحتمل –مع صحة هذا القول– تأويلين آخرين"[5].

في الفاعل: قوله تعالى: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[7].

وقول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تُنَمَّى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَّاد[8]

---

[1]– ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، حمد علي حمد الله، راجعه: سعيد أفغاني غير مفهرس، ط 1، 1368هـ– 1964م، 117/1.

[2]– سورة البقرة، الآية: 74، و 85 و 140.

[3]– سورة يونس، الآية، 27.

[4]– سورة الشورى، الآية 40.

[5]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 273، وينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 138/1.

[6]– سورة الرّعد، الآية 43.

[7]– سورة مريم، الآية 38.

[8]– ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، 114/1، وعلي المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 273.

في المفعول به: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1]، والمراد: "أيديّكم (ألاّ ترى أنّ الفعل متعد بنفسه)"[2]، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[3]، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾[4]، والمراد: ألم يعلم أنّ الله يرى[5].

أمّا المشابه للمفعول به فقد زيدت في جنرليس وما لتأكيد النفي، فقالوا: ليس زيد بقائم أي (قائما)[6]، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[7]، أي: "ربّكم"[8].

وقال: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[9]، أي: طارد المؤمنين[10].

وقال: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[11]، أي مؤمنا لنا[12].

---

[1]- سورة البقرة، الآية 195.

[2]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 138/8.

[3]- سورة النحل، الآية 15.

[4]- سورة العلق، الآية 14.

[5]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 138/8.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، 138/8.

[7]- سورة الأعراف، الآية 172.

[8]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ص 133.

[9]- سورة الشعراء، الآية 114.

[10]- ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ص 133.

[11]- سورة يوسف، الآية 17.

[12]- ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ص 133وابن يعيش، شرح المفصّل، 138/8.

وأمّا في خبر "ما" الحجازية: قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[1]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾[2].

وذكر ابن جنّي: أنّها قد تزاد –أيضا– في خبر لكن لشبهه الفعل،واستشهد بقول الشاعر: [3]

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّن وَهَلْ يُنْكَرُ المعْرُوفُ في النَّاسِ وَ الأَجْرِ

- **مواضع زيادة "أن":**

قال سيبويه:"و تقول في زيادة أنّ لما أن جاء أكرمته وأمّا والله أن لو قمت لقمت"[4]. فتزاد أن في مواضع وهي:

1. بعد لما التوقيتية[5]: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[6]، وقد زيدت ما هنا (للتأكيد)[7]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[8].
2. بين لو والقسم[9]: نحو: (أمّا والله أن لوْ فعلت (فعلْت) [10] ومنه قول الشاعر[11]:

---

[1]- سورة الحجر، الآية 48.

[2]- سورة الانفطار، الآية 16.

[3]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 157/1 و ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 273.

[4]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 130/8.

[5]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 277.

[6]- سورة هود، الآية 77.

[7]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 277.

[8]- سورة يوسف، الآية 96.

[9]- ينظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحي بشير مصري، المجلد الأول، ص 1374.

[10]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 131/8.

[11]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 277.

أَمَّا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حرّا وَمَا بَاكِرِ أَنْتَ وَلَا العَتِيقُ

وقد تزاد في الإنكار نحو: (أنانيه)[1].

3. بين الجار والمجرور كقول باغت البّسكري أيضا[2]:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَة تَعْطُوا إِلَى وِرَاقِ المْلِمِ

4. بعد إذا، كقول الشاعر[3]:

فَأَمْهِلْهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطَى يَدِ فِي لجَّةِ اَلْمَاءِ غَامِدِ

- **مواضع زيادة "إن":**

"تزاد غالبا بعد ما النّافية، وزيادتها على ضربين: مؤكدة وكافة"[4].

وأمّا المؤكدة ففي قولهم: ما إن رأيته، والمراد ما رأيته، وإن لغو لم يحدث دخولها شيئا لم يكن قبل ... فهذه إن إذا دخلت على ما النّافية نحو: (ما إن زيد قائم) فهي في لغة بني تميم مؤكّدة لا يعملون ما وفي لغة أهل الحجاز تكون زائدة كافة لها عن العمل ويكون ما بعدها مبتدأ أو خبر ... وقد ذهب الفرّاء إلى أن ما وإن جميعا للنّفي إلاّ أنّ الصّواب ما ذهب إليه الجماعة من أنّ "إن" بعد "ما" زائدة، و"ما" وحدها للنّفي، إذ لو كانت أيضا للنّفي لا نعكس المعنى إلى الإيجاب لأنّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجابيا، وقد تُزاد إن المكسورة المؤكّدة مع ما المصدرية بمعنى الحين والزّمان فيقال: "انتظرنا ما إن جلس القاضي" يريد زمان جلوسه[5].

---

[1]- ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول، ص 1374.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 277.

[3]- المرجع نفسه، ص 277.

[4]- ابن يعيش: شرح المفصل، 129/8، وعلي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 275.

[5]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 129/8-130.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ "إن" تُزاد مع "ما" النافية كثيرا لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل، وقلّت زيادتها مع ما المصدرية[1].

- **مواضع زيادة مَنْ:**

شروط زيادتها ثلاثة: هي كما نقل ابن يعيش عن سيبويه[2]:

أوّلا: أن تكون مع النكرة.

ثانيا: أن تكون عامّة

ثالثا: أن تكون في غير الموجب

"وبهذه الشروط لا يجوز زيادة (من) في الموجب، وقد علّل ابن يعيش لذلك بأنّ (استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يتصوّر مجيء جميع الناس، ويتصوّر ذلك في طرف النّفي"[3].

"وقد أجاز الأخفش زيادتها في الموجب، فيجوز عنده أن يقال: جاءني من رجل"[4].

وقد احتجّ بقوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ ﴾[5]، والمراد: ما أمسكن عليكم[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[7]، والمعنى يُكفّر سيّئاتكم[8].

---

[1]- ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، القسم الثاني، 1/ 1373.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصّل، 13/8- 137، وعلي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 274.

[3]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 274، وابن يعيش، شرح المفصّل، 13/8.

[4]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 274.

[5]- سورة المائدة، الآية 04.

[6]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 274.

[7]- سورة البقرة، الآية 271.

[8]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 274

- **مواضع زيادة "ما":**

تزاد "ما" لإفادة التأكيد، ثمّ إنّها قد تكون كافّة، وقد تكون غير كافة[1].

وما الزّائدة للتأكيد، الكافة، تدخل على أقسام الكلمة الثلاثة الحرف والاسم والفعل[2].

"أمّا دخولها على الحرف للكف على ضربين: أحدهما أن تدخل عليه فتمنعه الذي كان له قبل وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكف غير عامل فيه"[3] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[4] و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾[5]، ونحو قول سويد بن كراع العكلي[6]:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظرن أَبَا جَعْل (لعلّما) أَنْتَ حَالِم

"والآخر أن تدخل على الحرف وتكفّه عن عمله وتهيّئه للدّخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف"[7]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[8] و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾[9].

---

[1]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 131/8، و علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 277.

[2]- ينظر: المرجع نفسه،131/8 والمرجع نفسه،ص277.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 131/8.

[4]- سورة النساء، الآية 171.

[5]- سورة النازعات، الآية 45.

[6]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 278.

[7]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 131/8.

[8]- سورة فاطر، الآية 28.

[9]- سورة الأنفال، الآية 06.

وتطرد زيادة (ما) هذه مع أفعال ثلاثة هي: (قلّ)، و(كثر)، و(طال) ولا تدخلن حينئذ إلاّ على جملة فعلية صرّح بفعلها، ومن ثمّ فإنّها تحقق هدفا محدّدا عند النحاة وهو صلاحية الفعل لأنه يليه ما لم يكن يليه بدونها، ومنه نحو: قلّما سرت، وقلّما تقدّم، فلم يكن الفعل قبل دخول ما يلي الفعل، إذ حقّ كل فعل أن يليه الاسم، فلمّا دخلت عليه ما كفّته عن اقتضائه الفاعل وقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل[1].

"وأمّا دخولها على الاسم فنحو قوله: بعدها أفنان رأسك كالثنام المخلس"[2].

وقول كثير بن عزة[3]:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالبلاكت فَالقَــ ـاعُ سِرَاعًا وَالعيس تَهْوَى هَوِيًّا

فقد كفّت ما هنا كلا من (بعد) و(بين) عن الإضافة إلى ما بعدها وقد كان حقّهما أن يضاف إلى ما بعدهما من الأسماء ويجراه، وحين دخلت عليهما (ما) كفتهما عن ذلك ووقع بعدهما الجملة الابتدائية[4].

"وأمّا (ما) الزّائدة المؤكدة غير الكافة، فإنّها تكون تعويضا عن محذوف، وتكون لغير تعويض، أي خالصة للتّوكيد"[5].

إذْ تكون تعويضا عن محذوف نحو قولهم: "أمّا أنت منطلقا انطلقت معك، وأمّا زيد ذاهبا ذهبت معه، ومنه قول الشاعر العباس بن مرداس:

---

[1]- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 278، وابن يعيش: شرح المفصّل، 132/8.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، 131/8.

[3]- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 279.

[4]- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 132/8، وابن هشام الأنصاري، مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، 311/1.

[5]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 279.

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضّبعُ[1]

"والضرب الثاني وهو أن تُزاد المجرّد التّأكيد غير لازمة للكلمة فهو كثير في التنزيل والشّعر وسائر الكلام، ومن ذلك قولهم: (غضبت من غير ما جرم): فما زائدة، والمراد: (من غير جرم)، وتقول: (جئت لأمر ما): فلما زائدة، والمعنى على النفي، والمراد: ما جئت إلاّ لأمر ...".[2]

ومنه زيادتها بعد حروف الجر[3] نحو: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[4]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[5]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾[6].

- **مواضع زيادة "لا":**

"تزاد (لا) للتأكيد فيلغى ما لها من تأثير إعرابي، وتقع زيادتها في أماكن كثيرة، ولا يشترط منها إلاّ أن تكون في موضع لا لبس فيه"[7].

ومن بين المواضع التي تزاد فيها (لا)[8]:

أ. بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي نحو: (ما جاءني زيد ولا عمرو).

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 132/8.

[2]- المرجع نفسه، 133/8.

[3]- ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول، ص 1372.

[4]- سورة آل عمران، الآية: 159.

[5]- سورة المؤمنون، الآية 40.

[6]- سورة نوح، الآية 25.

[7]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 279.

[8]- ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، القسم الثاني، 1377/1- 1378.

ب. تزاد بعد أن المصدرية نحو قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1] و﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2].

ت. جاءت قبل المقسم به كثيرا، للإيذان بأنّ جواب القسم منفي، نحو: لا والله لا أفعل، وقلت زيادتها قبل (أقسم)، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3].

الأدلّة على زيادة الحروف:

لسقوط الحرف أدلّة ذكرها الصّرفيون،هي:

1. سقوط الحرف الزّائد من الأصل، فإذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزّيادة، ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريفها، حكمت عليه بأنّه زائد لسقوطه مثل: (ألف) "ضارب" فهي ساقطة من مصدره وهو: (الضّرب) وكذلك تحكم على السّين والتّاء والهمزة بالزّيادة في الفعل استفهم) لسقوط هذه الأحرف من المصدر (فَهم)[4].

2. سقوط الحرف من الفرع، وذلك مثل "ألف" كتاب فهي زائدة بدليل سقوطها في الجمع وهو: كتب[5].

3. سقوط الحرف من نظيره ومساويه في المعنى وذلك مثل: ياء (أيطل) فهي زائدة لأنّ لا وجود لها (إطل)، والأيطل: الخاصرة، فهو نظيره في المعنى، وفي المادّة[1].

---

[1]- سورة الأعراف، الآية 12.

[2]- سورة الحديد، الآية 29.

[3]- سورة القيامة، الآية 01.

[4]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 45/1، وابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص 119.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط 1، 1375هـ- 1955م، 794/1.

"وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علّة، فإن كان سقوطه لعلّة كسقوط واو وعد، أو في عدّة لم يكن دليلا على الزّيادة"[2].

4. "أن يدلّ الحرف على معنى كحروف المضارعة "أنيتُ" فالهمزة في (أقوم)، والنون في (نقوم) والياء في (يقوم) والتاء في (تقوم) أحرف زائدة لدلالتها على معنى المضارعة، وكذلك الأمر في "الألف" الموجودة في اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي مثل: (فاهم) و(كاتب)، فهي زائدة لدلالتها على الفاعلية"[3].

5. كَوْن الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيّادته مع الاشتقاق، وذلك مثل النّون في (عَفَنْقَسَ)* فهي زائدة، لأنّها وقعت ثالثة ساكنة، وبعدها حرفان وليست مدغمة فيما بعدها، وما وجد من ذلك ممّا عرف له اشتقاق كانت "النّون" فيه زائدة على جهة اللّزوم مثل: (جحنفل)* من الجحفلة وهي لدى الحافر كالشفة للإنسان[4].

6. كَوْنه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك مثل الهمزة في (أرنب)، فقد وقعت أوّلا، وبعدها ثلاثة أحرف، وما هي فيه غير مشتق، ومثلها ما ذكرناه سابقا في همزة (أفكل)* والهمزة إذا كانت هكذا في لفظ مشتق تكون زائدة مثل أحمر، أبيض[5].

---

[1]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 45/1، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، 794/1.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، 794/1.

[3]- عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 46/1.

*: عَفَنْقَس: وهو العسر الأخلاق، السّيئها، المتطاول على النّاس، أو الذي جدتاه لأبيه وأمّه، وامرأته عجميات، ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (عفقس)، 4/ 194.

[4]- ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 794/1.

*: جحنفل: هو العظيم الشقّة ووزنه: (فعْلَلَ)، ينظر: الزبيدي، تاج العروس، 253/7،مادة (جحفل).

*: أفكل: الرّعدة: ينظر المرجع نفسه، 794/1.

[5]- ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك "منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، 794/1، وعبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 47/1، وابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص 121.

7. أن يوجد الحرف في موضع لا يقع فيه إلاّ حرف من حروف الزّيادة وذلك مثل (النّون) في (سِنْدَأْوْ) و(كِنْتَأْوْ) و(حِنْطَأْوْ) وكلها على وزن (فِنْعَلَوْ)، فالنون زائدة فيها لآنّها وقعت موقعا لا يكون الحرف فيه إلاّ زائدا[1].

8. أن يلزم عدم النّظير على تقدير أصالة الحرف، وذلك مثل: (التاء الأولى) في كلمة (تتفل) -فتح التاء الأولى- وسكون الثانية وضمّ الفاء -فإنّها زائدة، ووزن الكلمة: (تَفْعلُ) لو قُدِّرَ أنّها أصلية لأدّى ذلك إلى وجود بناء لا نظير له حيث يكون وزن الكلمة: (فَعْلُلْ) -بفتح الفاء، وسكون العين وضمّ اللاّم- وذلك لم يجيء في شيء من كلام العرب ولو قيل أنّ أصلها تُتْفل بضمّ التاء الأولى مع الثّانية لكان له نظير مثل: بُرْثُنْ، لكن يلزم عدم النّظير في لغة الفتح، فلمّا ثبت زيادة التّاء في لغة الفتح حكم بزيادتها أيضا في لغة الضّم إذ الأصل، فالنّون زائدة في الأولى، لأنّها إنْ لم تكن كذلك، وقيل بأصالتها، لكانت النّون في موضع "فاء الكلمة"، ويصير الوزن فَعْلِلْ -بفتح الفاء، وسكون العين، وكسر اللاّم الأولى- وذلك بناء لا وجود له في أوزان الاسم ضمن كلام العرب، فلما عُدم النّظير حكم بزيادة النّون[2].

9. "الدّخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النّظير وذلك في (كَنْهَبَلْ)، فإنّ وزنه على تقدير أصالة النون (فَعْلُّلُ) (كسفرجُل) بضم الجيم، وهو مفقود أيضا، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر، ومن أصولهم المصير إلى الكثير"[3]، وهو ما أشرنا إليه سابقا في -(الأسباب التي يعمل بها الأصل من الزّائد).

معاني صيغ الزّائد:

[1]- ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك "منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، 795/1، وعبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 47/1- 48.

[2]- ينظر: عبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 795/1، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك "منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، 795/1.

[3]- المرجع نفسه، 795/1.

"قدّر اللّغويون لكلّ زيادة في المبنى زيادة في المعنى، ولكن هذا الأمر ليس مُلزما إلى الحدّ البعيد، وتقدير هذه المعاني التي أحدثتها الزّيادة يحكمه أمران: "القيّاس والسّماع"[1]، ومن المعاني التي يجسدها القارئ أو المستمع في الأفعال المزيدة ما يأتي:

1- الفعل الثلاثي المزيد: وهو على ثلاثة أنواع[2]:

أ. ما زيد فيه حرف واحد: ويأتي على ثلاثة أوزان وهي[3]: (أفعل)، و(فعّلَ)، و(فاعل) وتحدّد معانيها في ما يأتي:

الوزن	المعنى الذي يؤدّى إليه	الأمثلة
1. أَفْعَلَ	* التّعدّدية[4]	- "جلس الظّخل ⟸ أجلست الظّخل"[5] - "فهم علي الدّرس ⟸ أفهم المعلّم عليًّا"[6] - "علِمَ مُحمد الصّدق فضيلة ⟸ أَعْلَمْت محمّدًا الصّدق فضيلة"[7]
	* "الدخول في الزمان أو	- "أمسى الرجل في بلدته"[9]

[1]- فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 1، 1421هـ/ 2000م، ص 244.

[2]- ينظر : عبده الراجحي، التّطبيق الصّرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، 1430هـ- 2009م، ص 31- 40، ومحمد فاضل السّامرائي، الصّرف العربي أحكام ومعان،، ص 26، وعبد الصّابور شاهين، المذهب الصّوتي للبنية العربية، ص 70.

[3]- ينظر:أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شدا العرف في فن الصّرف، ص 73، ويوسف السّحيمات، مدخل إلى الصّرف العربي، مركز يزيد للنشر الكرك، مؤنة بوابة الجامعة الشمالية- جامعة مؤتة- د ط، 2005-2006م، ص 27، 33، 37.

[4]- ينظر المرجع نفسه، ص 73 ، والمرجع نفسه، ص 27، 33، 37.

[5]- يوسف السحيمات، مدخل إلى الصّرف العربي، ص 27.

[6]- فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التّعليم، ص 245.

[7]- المرجع نفسه، ص 245.

[9]- فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

	المكان"[1]	– "أنجد علي (وَصَلَ إلى نجد)"[3]
	* السلب والإزالة[4]	– "أزوجت الفتاة أي استحقت الزواج"[5] – "أعجمت الكتاب"[6]
	* الصّيرورة[7]	– "أخلس (الهمزة الزائدة هنا أفادت الصيرورة أي صار (مخلسا)"[8] – "أثمر البستان (صار ذا ثمر)"[9]
	* الاستحقاق[10]	– "أحصد الزرع (استحق الحصاد)"[11]
	* عرض الشيء (التعريض)[12]	– "أرهنت الدّار (عرضت الدّار للرّهن)"[13]
	* "تؤدي معنى مجرّد"[13]	– "أسرى ⟵ سرى، أسرع ⟵ سرع"[14]

[1]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245، وعبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 1/ 141، ويوسف السحيمات : مدخل إلى علم الصرف، ص 28– 29.

[3]– المرجع نفسه، ص 245.

[4]– المرجع نفسه، ص 245، وسميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 84، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 28.

[5]– سميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 84.

[6]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

[7]– سميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 84، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصّرف العربي، ص 29، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

[8]– سميح أبو مغلي، علم الصرف، ص 84.

[9]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

[10]– المرجع نفسه، ص 245، ويوسف السحيمات، مدخل إلى علم الصّرف، ص 31.

[11]–فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245، ويوسف السحيمات، مدخل إلى علم الصرف، ص31

[12]– المرجع نفسه، ص 245، والمرجع نفسه، ص31.

[13]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

2. فَعَّلَ	* "المبالغة في الفعل"[3]	قال تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾[4] وقوله: ﴿وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ﴾[5]
	* "التّعدّية"[6]	– "حَمَلَ الطّالبُ المسؤولية ⟸حَمَّلْتُ الطّالب المسؤولية"[7] –"ضحك الجمهور كثيرا⟸ضحّك المهرج الجمهور"[8] الجمهور"[8]
	* "السلب والإزالة"[9]	– "قَشَرْتُ البرتقالة (أزلت قشورها)"[10]
	* الصّيرورة[11]	– "قوّس ظهر الشيخ: أي صار يشبه القوس"[12] – "حجّر الطين أي: صار يشبه الحجر"[13]
	* اختصار حكاية العبارة[14]	– "هلّل فلان قوله: لا إله إلاّ الله"[1]

[1]– المرجع نفسه، ص 245.

[2]– المرجع نفسه، ص 245.

[3]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 33، ومحمد فاضل السامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 30.

[4]– سورة يوسف، الآية 23.

[5]– سورة يوسف، الآية 31.

[6]–يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي،ص33، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي،ص245

[7]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 33.

[8]– المرجع نفسه، ص 33.

[9]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

[10]– المرجع نفسه، ص 245.

[11]– المرجع نفسه، ص 245، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 35.

[12]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 35.

[13]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

[14]– المرجع نفسه،ص 245، وسميح أبو مغلي، علم الصرف، ص 85، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص35

		– "كبّر فلان: قوله: الله أكبر"[2]
	* النسبة إلى الشيء[3]	– "كفّر علي خليلا (نسبه الكفر)"[4]
	* "التوجه إلى جهة الفعل"[5]	– "شرّق القوم أي اتجهوا نحو جهة الشرق"[6]
3. فاعل	* المشاركة[7]	– "جالس الأمين رفاقه (طرفي المجالسة مشتركان في الفاعلية والمفعولية)"[8]
	* "المتابعة والموالاة"[9]	– "تَابَعْتُ المسير"[10]
	* "التّكثير"[11]	– "ضاعف الله ثواب المحسنين"[12] قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[13]
	* جعل الشيء ذا صفة مشتقّة من الفعل[1]	– "عافاك الله (جعلك ذا عافية)"[2]

[1]– المرجع نفسه،ص 245،والمرجع نفسه،ص85، والمرجع نفسه،ص35.

[2]– المرجع نفسه،ص 245،والمرجع نفسه،ص85، والمرجع نفسه،ص35.

[3]– سميح أبو مغلي، علم الصرف، ص 85، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 245.

[4]– المرجع نفسه،ص85، والمرجع نفسه،ص245.

[5]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 34.

[6]–المرجع نفسه ص 34

[7]– محمد فاضل السّامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 30، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 37، وعبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 146/1.

[8].– عبد الستار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 146/1.

[9]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[10]– المرجع نفسه، ص 246.

[11]– المرجع نفسه، ص 246، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 37.

[12]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[13]– سورة البقرة، الآية 261.

ب.ما زيد فيه حرفان: ويأتي على خمسة أوزان وهي: (افتعل)، انفعل)، (اِفعلّ)، (تَفَاعَلَ)، (تَفَعَّلَ)، وقد جمع الصّرفيون أشهر المعاني التي تدلّ عليها كلّ بنية من الأبنية السّابقة[3]، ونبيّنها فيما يلي:

الوزن	المعنى الذي أدّى إليه	الأمثلة
1. اِفْتَعَلَ	* "المطاوعة"[4]	– "جمعت الناسي فاجتمعوا"[5] – "مزجت اللون فامتزج"[6]
	* "المشاركة"[7]	– "اختصم الفريقان"[8]
	* "الاتخاذ"[9]	– "اتّعظ المؤمن (أي اتّخذ عظة)"[10]

[1]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 38، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[2]– والمرجع نفسه،ص38،والمرجع نفسه، ص246.

[3]– ينظر: سميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 85، وعبد السّتار عبد اللّطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 152/1.

[4]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 152/1، ويوسف السحيمات، مدخل إلى علم الصرف العربي، ص 46.

[5]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[6]– المرجع نفسه، ص 247.

[7]– المرجع نفسه، ص 247، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 153/1، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 46.

[8]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[9]– المرجع نفسه، ص 247، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 46، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 152/1.

[10]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 46.

	* "إظهار الحدث"[1]	– "اعتذر عن غاية (أي إظهار العذر)"[2] – "امتثل فلان بمعنى: أظهر الامتثال والطّاعة"[3]
	* "الجد والطلب"[4]	– "اكتسب المال أي: جدّ في طلبه"[5] وعليه نفهم قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[6]
2. اِنْفَعَلَ	* مطاوعة (فعل)[7]	– هزمته فانهزم، كسرته فانكسر، قطعته فانقطع[8]
3. اِفْعَلَّ	* قوة اللّون أو العيب[9]	– اِسودَّ، اِحمرَّ، اِبيضَّ، اِعْوجَّ، اِعْورّ، ... إلخ اِحْمَرَّ الورد، اِعوَرّ المقاتل[10]

[1]– المرجع نفسه، ص 47، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 153/1.

[2]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[3]– عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 153/1.

[4]– فارس محمد عيسى علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي،ص247،ويوسف السحيمات،مدخل إلى الصرف العربي، ص 47.

[5]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 47.

[6]– سورة البقرة، الآية 286.

[7]– ينظر: فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246، ومحمد فاضل السّامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 31، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 353/1، وسميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 85، وعبد الرحيم ماردِيني، الصرف الميسّر، بحوث علم الصّرف في اللغة العربية، ص 150– 151.

[8]– ينظر: محمد فاضل السّامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 31.

[9]– ينظر: فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246، ومحمد فاضل السّامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 32.

[10]– ينظر: ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصّرف العربي، ص 48.

4. تَفَاعَلَ	* "المشاركة"[1]	– "تخاصم الفتيان"[2]
	* التّظاهر"[3]	– "تمارض العامل"[4]
	* "التّدرج"[5]	– "توافد المدعوون"[6] – "تكاثر طلاّب الجامعة"[7]
	* "مطاوعة فاعل"[8]	– "باعدته فتباعد"[9]
5. تَفَعَّلَ	* "المطاوعة"[10]	– "علّمته فتعلّم"[11]
	* "التكلّف"[12]	– "تحلّمَ الرجل" (تكلّف الحلم)"[13]

[1]– عبد الرحيم مارديني، الصرف الميسر، بحوث علم الصرف في اللغة العربية، ص 151– 152، وسميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 86، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[2]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[3]– المرجع نفسه، ص 246، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 42، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، 155/1.

[4]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[5]– المرجع نفسه، ص 246، وسميح أبو مغلي، علم الصّرف، ص 86، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 43.

[6]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[7]– عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 156/1.

[8]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[9]– المرجع نفسه، ص 246.

[10]– عبد الرّحيم مارديني، الصرف الميسر، بحوث علم الصّرف في اللغة العربية، ص 151، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246، ومحمد فاضل السّامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 32، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 38.

[11]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[12]– المرجع نفسه، ص 246، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 39.

[13]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

	* "الاتخاذ"[1]	– "توسّد التراب (اتّخذ التراب وسادة)"[2]
	* "التدرّج"[3]	– "تجرّعت الدّواء"[4] – قال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾[5]
	* "الطلب"[6]	– قال عزّ وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[7]
	* "الانتساب"[8]	– "تعرّب: أي انتسب إلى العرب أو العربيّة"[9]

ت.ما زيد فيه ثلاثة أحرف: يأتي الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف على أربعة أوزان وهي: (استفعل)، (إفْعَوْعَلَ)، (إفْعَوَّلَ)، و(إفْعَالَ).

الوزن	المعنى الذي أدّى إليه	الأمثلة
1. استفعل	* "الاعتقاد"[10]	– "اسْتَكرمتُ فُلانًا بمعنى: اعتقدت فيه الكرم"[1] الكرم"[1]

[1]– المرجع نفسه، ص 246، ومحمد فاضل السّامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص 32.

[2]– المرجع نفسه، ص 246، والمرجع نفسه، ص 32.

[3]–فارس محمد عيسى،علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي،ص 246،ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي،ص 40.

[4]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 246.

[5]– سورة القدر، الآية 4.

[6]– فارس محمد عيسى،علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي،ص246،ويوسف السحيمات،مدخل إلى الصرف العربي،ص 40.

[7]– سورة الحجرات، الآية 6.

[8]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 41.

[9]– المرجع نفسه، ص 41.

[10]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247، وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 160/1.

		– "اسْتصوبتُ ما قُلتُه في مسألة كذا أي: اعتقدت الصّواب فيه"[2]
	* "الصيرورة والتّحول"[3]	– "استنوق الجمل أي: صار ناقة"[4] – "استحجر الطّين أي: صار حجرا"[5]
	* اختصار حكاية الشيء"[6]	– "استرجع أي قال: إنّ لله وإنّا إليه راجعون"[7] – "استعاد أي قال: أعوذ بالله"[8]
	* "الاستحقاق"[9]	– "استحصد الزرع (استحقّ الحصاد)"[10]
2. افْعَوْعَلَ	* "المبالغة والتكثير"[11]	– "اِغْرَوْرقت عينه بالدّمع أي: كثر الدّمع في عينه حتى تكاد تغرق"[12]
	* "الصيرورة"[13]	– "اِغْدَوْدَنَ شعر الفتاة (بمعنى طال واسترخى)"[1] واسترخى)"[1]

[1]– عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 160/1.

[2]– المرجع نفسه، 160/1، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[3]– المرجعان نفسهما، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 43.

[4]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[5]– المرجع نفسه، ص 247.

[6]– عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 160/1، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 45.

[7]– المرجعان نفسهما.

[8]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[9]– المرجع نفسه، ص 247.

[10]– المرجع نفسه، ص 247.

[11]– فارس محمد عيسى،علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي،ص247،ويوسف السحيمات،مدخل إلى الصرف العربي، ص 47.

[12]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[13]– يوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 47.

3. افْعَوَّلَ	* "المبالغة والتكثير"[2]	– "اِعْلَوَّطَ (تعلّق بعنق البعير ليركبه)"[3]
4. افعالَّ	* "المبالغة والتكثير"[4]	– "اِخْضَارَّ الزرع (زادت خضرته)"[5] – قال تعالى: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[6]

2- الفعل الرّباعي المزيد:

"يمكن أن يزاد على الرّباعي حرف ليكون خُماسيّا[7] نحو:

الوزن	المعنى الذي أدّى إليه	الأمثلة
تَفَعْلَلَ	* "المطاوعة لفعْلل"[8]	– دحْرجتُه فتدحرج، بعْثَرته فتبعثرَ[9]

"وأن يزاد على الرّباعي حرفان ليكون سداسيّا[10] نحو:

الوزن	المعنى الذي أدّى إليه	الأمثلة
1. اِفْعَنْلَلَ	* "المطاوعة لفعْلَل"[11]	– "حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمت بمعنى ردَدْتها

---

[1]– المرجع نفسه، ص 47.

[2]– المرجع نفسه، ص 47، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[3]– المرجعان نفسهما.

[4]– سميح أبو مغلي، علم الصرف، ص 86.

[5]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 247.

[6]– سورة الرحمن، الآية 64.

[7]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 248.

[8]– المرجع نفسه، ص 248، وعبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، ص 42، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 48.

[9]– ينظر: والمرجع نفسه،ص248، والمرجع نفسه،ص42، والمرجع نفسه،ص48.

[10]– فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 248.

[11]– عبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، ص 42، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 49.

		فارْتدّت، وتجمّعت"[1]
2. اِفْعَلَلَّ	* المبالغة فيما اشتقت منه[2]	- "اِقْشَعَرَّ، اشمأزَّ، اطمأنَّ"[3]

"وقد تلحق هذه الزّيادة الأوزان الرّباعية الملحقة نحو: تَشَيْطن، تَجَلْبَبَ، واقْعَنْسَسَ"[4].

وممّا تقدم نستنتج أنّ الزّيادة قد شملت الأسماء والأفعال معا.

إذ ينقسم الاسم إلى مجرّد ومزيد، فالمجرّد: هو ما كانت جميع أحرفه أصليّة وقد يكون ثلاثيا نحو (حجر)، أو رباعيا نحو (جعفر)، أو خماسيا نحو (سفرجل)، ولا يزيد الاسم المجرّد على خمسة أحرف.

والاسم المزيد هو ما اشتمل على بعض أحرف الزّيادة، فيكون مزيدا بحرف واحد كألف (كتابٌ)، وقد يكون بحرفين كالألف والميم في)مكاتب)، وقد يكون بثلاثة كالميم والسين والتاء في (مستخرج) ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف[5].

وكذلك بالنسبة للفعل،إذ لا يكون في أغلب أحواله على صورة واحدة، أو عدد من الحروف واحد فهو إمّا مجرّد أو مزيد، فالفعل المجرّد ما كانت جميع حروفه أصلية، أمّا المزيد ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر من حروف الزّيادة، وتكون الزّيادة إمّا بتضعيف عين الفعل أو لامه (أي:

[1]- عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، 161/1، وعبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، ص 42.

[2]- عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، 161/1.

[3]- المرجع نفسه، 161/1، وعبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، ص 42، ويوسف السحيمات، مدخل إلى الصرف العربي، ص 48، وفارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 248.

[4]- فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، ص 248.

[5]- ينظر: محمد فاضل السّامرائي، الصّرف العربي أحكام ومعان، جامعة الشارقة، دار ابن كثير، ط 1، 1434هـ- 2013م، ص 21، وعبد الرحمن مارديني، الصرف الميسّر، بحوث علم الصّرف في اللغة العربية، دار المحجّة، دمشق، دار آية، بيروت، ط 1، 1424هـ- 2003م، ص 149- 150.

حرفه الثاني أو الثالث) أو إضافة حرف من حروف الزّيادة التي تفيد الفعل دلالة جاذبية أو معنى إضافيّا[1].

أثر الزّيادة في توجيه الدّلالة:

تُعدُّ ظاهرة السَّلْب إحدى الدّرر الكامنة التي أفرد لها ابن جنّي بابا مستقلا، غير أنّها لم تنل حظًا وافرا عند الصرفيين القدماء، وكان لها المصير نفسه عند المحدثين، إذ أدرجوها تحت معاني الصّيغ الثلاثية المزيدة [2]، والتي نسعى إلى الإشارة إليها في هذا الصدد، مبرزين أثرها في توجيه الدلالة ،على نحو ما دلّل عليه ابن جنّي[3] (ت : 392هـ) وابن الأثير[1] (ت : 637هـ)تباعاً، من باب التمثيل لا الحصر.

[1]- ينظر: فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 1، 1421هـ- 2000م، ص 239- 244، وسميح أبو مغلي، علم الصّرف، دار البداية، ط 1، 1431هـ- 2010م، ص 84، ويوسف السحيمات، مدخل إلى علم الصرف العربي، مركز يزيد للنشر، الكرك مؤتة، بوابة الجامعة الشمالية، ط 5، 2005- 2006، ص 27، وعبده الرّاجحي، التّطبيق الصّرفي، دار النهضة العربية بجامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، بيروت- لبنان، د ط، 1430هـ- 2009م، ص 27.

[2]- ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، د ط، د ت، ص 123، والزمخشري، المفصّل في علم العربية، تحقيق: محمد بدر الدين أبي فارس النعماني، دار الجيل، بيروت، ط 2، د ت، ص 200، والسيوطي، همع الهوامع، مكتبة القاهرة، القاهرة، د ط، د ت، (161/2- 162)، وفخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ط 2، 1401هـ- 1981م، ص 118- 120، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1405هـ- 1985م، ص 232.

[3]- ينظر في تفصيل الظاهرة منجز: عبد القادر سلامي، ظاهرة السلب وصيغها الفعلية الثلاثية المزيدة في القرآن الكريم ،مجلة دراسات أدبية ، دورية محكمة،مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعلمية،أغسطس/آب 2010م، الجزائر، المجلد 16 ، العدد 7 / 43-58.

.

وقد ارتبط المفهوم اللغوي لظاهرة السّلب بالاختلاس والتخفّف والتجريد، إذ جاء في اللّسان: سَلَبَه الشيء يَسْلبه سَلْبًا وسَلَبًا واسْتَلَبَهُ إيّاهُ[2]، وسَلَبْتُهُ أسْلُبُهُ والسُّلْبُ، المِسْلُوبُ[3]، والاستلابُ: الاختلاس، والسّلْبُ ما يُسْلبُ أو ما يُسْلَبُ به، والجميع أسْلابٌ، وكلّ شيء على الإنسان فهو سَلْبٌ والفعل سَلَبْتُهُ أسْلُبُهُ سَلْبًا: إذا أخذت سَلَبه فهو سليب ومسلوب[4]، وفي الحديث: (مَنْ قتلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلْبُهُ)[5].

والسَّلب من الناحية الاصطلاحية يتلخّص في أنّه: "زيادة تطرأ على الكلمة فتكسبها معنى مضادا لما عليه معاني أصل المادّة فيحوّل معناها إلى الضّد"[6]، أي أنّ كل زيادة في المبنى إلاّ وتحدث زيادة في المعنى، ما عدا حروف الإلحاق[7]، ويعلّل هذا ابن جني بقوله: "من قبل أنّ السّلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلمّا كان السّلب معنى زائدا حادثا لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللاّم"[8].

كما أعلن ابن جنّي أنّ هذه الظاهرة نظرية متكاملة تصدق على الفعل كما تصدق على الاسم: "اِعلم أنّ كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإنّ وضع ذلك في كلامهم

---

[1]- ينظر في هذا الصدد منجز: عبد القادر سلامي، من ملامح الدلالة الصرفية عند الخالفين –المثل السائر لابن الأثير أنموذجاً- مجلة الترجمة واللغات مجلة أكاديمية محكمة ،عدد خاص بأقسام الصرف في أقسام اللغة العربية، جامعة وهران، الجزائر، جوان 2013م، العدد 13/ 43-55.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، 471/1،مادة (سَلَبَ).

[3]- ابن فارس، مقايس اللغة، 92/3، مادة (سَلَبَ)

[4]- ابن منظور، لسان العرب، 471/1 ،مادة (سَلَبَ).

[5]- البخاري عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (كتاب الخمس باب من لم يخمس الأسلاب)،بحاشية أبي الحسن نور الدين محمد عبد الهادي السندي، دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت،دت1،/111.

[6]- البدراوي زهران، مبحث في قضية الرمزية الصوتية، طبيعة العلاقة بين الكلمة وما ترمز إليه، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1987م، ص 221.

[7]- عبد القادر ميلود سلامي، ظاهرة السلب وصيغها الفعلية الثلاثية المزيدة في القرآن الكريم، المجلد 16،العدد43/7.

[8]- ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، د ط، د ت، 80/3.

على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه، وذلك قولك: قام، فهذا الإثبات القيّام، وجَلَسَ لإثبات الجُلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذا الانطلاق ومنطلق، وجميع ذلك وما كان النّفي مثْلهُ، وإنّما هو لإثبات هذه المعاني لا نفيها ... ثمّ إنّهم استعملوا ألفاظًا من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سَلْبِ تلك المعاني لا لإثباتها"[1].

وممّا سبق، فإنّ السلب يطرأ على الفعل كما يدخل على الاسم نَرَاهُ يتحقق في الفعل بزيادة تدخل على الفعل الثلاثي إمّا بهمزة أو تضعيف أو تاء وتضعيف، فالزّيادة بالهمزة: وهي أن تدخل الهمزة على أوّل الفعل فتسلب معناه إلى ضدّه نحو: عَجَمَ: التي تعني الاستبهام، فإذا دخلت عليها الهمزة تغيّرت دلالتها إلى الاستبانة[2].

أ. المزيد بالحرف:

ونظائره عند ابن جنّي: أعجمت الكتاب: نقطته وأزلت عجمته واستعجامه وأوضحته، فجاءت فَعَّلْتُ (عَجَّمْتُ) وأفْعَلْتُ (أعجمت) محققتين لسلب معنى الاستبهام لا لإثباته، وكقولهم: "أشكيت زيدا: أزلت له عمَّا يَشْكُوه[3]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾[4]، تأويله والله أعلم، عند أهل النّظر: أكاد أظهرها[5]، وتلخيص هذه اللّفظة، أكاد أزيل عنها خفاءها أي سرّها[1].

---

[1]- المرجع نفسه، 75/3- 76.

[2]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 40/1، وينظر: ابن جني، الخصائص، 75/3-76.

[3]- ينظر: ابن الأنباري، الأضداد، تحقيق: أبو الفصل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ- 1987م، ص 221، والسيوطي، همع الهوامع،القاهرة،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،عبد العال سالم،الكويت:دار البحوث العلمية، 261/1975،2.

[4]- سورة طه، الآية 15.

[5]- الزّمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المصحف، القاهرة، ط 2، 1397هـ- 1977م، 532/2.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡ﴾[2].

وجاء في تفسير قوله عزّ وجلّ: "هو أقسط عند الله أي: أعدل وأقسط في حكم الله وشركه"[3]، وأقسط بقسط إذا عدَلَ عَدْلاً، والقسط: الجَوْرُ، ويقال قسط إذا جار[4]. فالهمزة في "أقسط" سلبت الفعل معناه وهو الجور ليدل على نقيض معناه وهو العدل[5].

أمّا الزّيادة بالتّضعيف فنحو قولك: "قَتَّلَ" بالتّشديد، ألا ترى أنّه إذا قيل في الثلاثي قَتَلَ، ثم نقل إلى الرّباعي فقيل قَتَّلَ بالتشديد، فإنّ الفائدة من هذا النقل التكثير[6]، ومنه ما ورد عن ابن الأثير: "وها هنا نكتته لابدّ من التنبيه عليها، وذلك أنّ قوّة اللّفظ لقوّة المعنى لا تستقيم إلاّ في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها، كنقل الثلاثي إلى الرّباعي، وإلاّ فإذا كانت صيغة الرّباعي مثلا موضوعة لمعنى، فإنّه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصّيغة"[7].

معناه: أنّ صيغة قَتّلَ بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالّة على التكثير[8]، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[9]، فإنّ (كَلّمَ) على وزن (فَعَّلَ) ولم يرد به التّكثير، بل يريد به أنّه خاطبه سواء كان خطابه طويلا أو قصيرا، قليلا أو كثيرا، وهذه اللّفظة رباعيّة وليس لها ثلاثي نقلت

---

[1]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 37/1- 38، والخصائص، 76/3- 77.

[2]- سورة الأحزاب، الآية 05.

[3]- ينظر: محمد علي الصّابوني، صفوة التفاسير، شركة الشهاب، وقصر الكتاب، ط 5، 1411هـ- 1990م، 512/2.

[4]- ابن فارس، مقاييس اللغة، (85/5- 86).

[5]- عبد القادر ميلود سلامي ، ظاهرة السلب وصيغها الفعلية الثلاثية المزيدة في القرآن الكريم.

[6]- عبد القادر ميلود سلامي، ملامح الدّلالة الصّرفية عند ضياء الدين ابن الأثير، ص 06.

[7]- ينظر: ابن الأثير، المثل السّائر، 59/2- 60.

[8]- ينظر: المرجع نفسه، 59/2- 60.

[9]- سورة النساء، الآية 164.

عنه إلاّ الرّباعي لكن قد وردت بعينها، ولها ثلاثي ورباعي، فكان الرّباعي أكثر وأقوى فيما دلّ عليه من المعنى[1].

والحق أنّ هذه الإشارة اللافتة من ابن الأثير، ترجع قيمتها إلى أمرين مهمّيْن[2]:

- الأوّل: أنّ زيادة المبنى لا تدلُّ على زيادة المعنى على إطلاقها بل شرط ذلك كون الصيغة منقولة من صيغة أقل إلى أخرى أكثر بناء، أمّا إن كانت الصيغة الأكثر ليست منقولة عن أخرى أقل منها في نحو: (كَلَّمَ) بمعنى خاطب، فإنّها لا تكون حينئذ موضوعة للمبالغة أو التوكيد، بل لمجرّد إفادة معناها المعجمي.
- الثاني: وهو التفات ابن الأثير إلى أنّ الغرض البلاغي من المبالغة والتّوكيد ونحوهما، لا يأتي إلاّ عن طريق العدول أو الانحراف الفنّي القائم على التّخيير بين البدائل الصحيحة للمعنى، وهذا يدل على وعيه لمسألة التفريق بين الدّلالة النمطية أو المعنى النّمطي والمعنى الفنّي[3].

كما أنّ للزّيادة بالتّضعيف دور الهمزة الوظيفي، فابن جنّي يبيّن ذلك بقوله: "ومنه تصريف (مرض) إنّها لإثبات معنى المرض نحو: مرض يمرض وهو مريض ومارض ومرضى ومَرَاضى، ثمّ إنّهم قالوا مَرّضْتُ الرّجل، أي داويته: مِنْ مَرَضه حتى أزلته عنه، أو لتزيله عنه[4].

ب. المزيد بحرفين:

[1]- ينظر: ابن الأثير، المثل السّائر، 59/2- 60، وسلامي ميلود عبد القادر، ملامح الدّلالة الصّرفية عند ضياء الدّين ابن الأثير، ص 06.

[2]- سلامي عبد القادر، ملامح الدّلالة الصّرفية عند ضياء الدين ابن الأثير، ص 06.

[3]- ينظر: عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم،المكتبة العصرية،بيروت ط1429،2008،1،ص 41.

[4]- ابن جنّي، الخصائص، 77/3.

أمّا السلب الحادث من قبل زيادة التّاء والتّضعيف فيراه ابن جنّي في وزن "تَفَعَّلَ" ويُدْرِجُ تحتها فعلين هما: تأثّم وتحَوَّبَ حيث أنّ هذه الزّيادة دور مثيلاتها وهو تجريد الكلمة من معناها، يقول: "ومن ذلك تصريف (أ ث م) أين هي وقعت لإثبات معنى الإثم نحو: أثم يأثم وأثيم وأثوم والمأثمُ، وهذا كلّه لإثباته، ثمّ إنّهم قالوا: تأثّم أي ترك الإثم، ومثله تحوّب أي ترك الحوب"[1].

ث. المزيد بثلاثة أحرف:

ومنه الاستفعال، وقاعدته في نقل الثلاثي المجرّد أن تزيد في أوّله الهمزة والسّين والتّاء نحو –ما ذكرناه سابقا– نحو: "خرج" (استخرج) والمصدر منه (الاستخراج)[2].

ولم يرد وزن استفعل في التّنزيل العزيز إلاّ مرّتين: وهما على التّرتيب: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾[3]، ﴿فَإِن يَصْبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ۖ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾[4]، ومعنى قوله تعالى ولا هم يُستعتبون أي: لا يطلب منهم إزالة عتب الله تعالى وغضبه بالتّوبة والطّاعة[5]، أو يمكن أن تحمل على أنّه: "لا يقال لهم ارضوا ربّكم بتوبة أو طاعة، لأنّه قد ذهب أوان التوبة"[6].

---

[1]– المرجع نفسه، 78/3.

[2]– ابن الأندلسي محمد بن مالك، لاميّة الأفعال، المطبعة الخيرية، القاهرة، ط 1، 1332هـ، ص 05.

[3]– سورة الروم، الآية 57.

[4]– سورة فصلت، الآية 24.

[5]– ينظر: محمد حسين مخلوف، كلمات القرآن تفسير وبيان، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، د ط، د ت، ص 249.

[6]– محمد علي الصابوني، صفوة التفسير، 284/2.

أمّا قوله عزّ وجل: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ فيتضمّن عدم استجابة الله تعالى عند طلبهم رضاه عنهم فلن يكونوا إذ ذاك من المجابين[1].

وجاء في اللّسان: "العتبى، الرّضا، واستعبه: طلب إليه العتبى، تقول: اسْتَعتبْتُه فأعتبني، أي: استرضيته فأرضاني واستعتبته فما أعتبني[2]، وعلى هذا يمكن أن نوجّه قوله تعالى ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ أي:" إن يستقيلوا ربّهم (لم يُقِلْهُمْ) أي لم يرُدّهم إلى الدنيا"[3]، فدلّ ذلك على ما في خلاله الزّيادة من تحقيق لأمر الطّلب (والاِسْتِعَاب: الاستقالة)[4].

"وأمّا ما يتحقّق فيه السلب من الأسماء التّوريّة على وزن التفعلة من فعل (وَدى) الذي يعني السيلان، والجريان، إلاّ أنها استعملت للعود الذي يمنع اللبن من الجريان، فهي إذن تُزيل الودي ولا تثبته"[5].

"وكان أبو علي يذهب في (الساهر) وهي وجه الأرض الأعلى هذا ويقول: إنّ قولهم سِهوَ فلانَ، أي نبَا بجنبه عن السّاهر، قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾[6] فكأنّ الإنسان إذا سهر قلق جنبه عن مضجعه ولم يكد يُلاقي الأرض، فكأنه سُلِبَ السّاهرة"[7].

---

[1]- ينظر: محمد حسين مخلوف، كلمات القرآن تفسير وبيان، ص 299.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، 578/1 (كتب).

[3]- الفيروزبادي، القاموس المحيط، 104/1 (العتبة).

[4]- ابن منظور، لسان ال

[4]- سورة النازعات، الآية 14.

[4]- ابن جنّي، الخصائص، 79/3.عرب، 578/1، (كتب)

[5]- سلامي ميلود عبد القادر،

[6]- سورة النازعات، الآية 14.

[7]- ابن جنّي، الخصائص، 79/3.

خاتمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين أمّا بعد:

فإنّ لكل بحث ثمرات يجنيها الباحث ويقدّمها على أنّها خلاصة على ما انتهى إليه بحثه.

وهذا البحث يمكن استخلاص ثمراته من خلال ما يأتي:

1- تحديد مفهوم المعنى والمبنى والكشف عن طبيعة العلاقة بين هذين القطبين، والصّلة الوثيقة التي تجمع بينهما، إذ توصّلنا إلى التّعرف على وجهات نظر العلماء اليونانيين أمثال أرسطو وسقراط وأفلاطون المتعلقة فيها، ومناقشة آراء العلماء العرب القدامى، وغيرهم من الهنود واللّغويين الغربيين، مع إبراز الاختلاف الكبير في آرائهم بخصوص قضية اللّفظ ومعناه.

2-الإشارة إلى التّقسيم المنطقي للّفظ والمعنى الذي وقع فيه أغلبيّة النّقاد والذي لا يخرج في عمومه عن جودة اللّفظ والمعنى أو رداءتهما أو جودة أحدهما عن رداءة الآخر.

3- الكشف ولو من طرف خفي عن مفهوم الدّلالة والأصل في نشأتها، مع تبيان الفرق بين لفظ "الدّلالة" ولفظ "المعنى"،وأنّ الدّلالة تنتمي للّغة أو الكفاءة، والمعنى ينتمي للكلام أو الأداء، إذْ أنّ المعنى هو الاستعمال الفردي للدّلالة.

4-الإشارة الى مفهوم شامل للزّيادة وأهمّيتها الدّلالية حيث أنّ الزّيادة اصطلاح يمتدّ من البحث الصّرفي إلى الدّرس النّحوي ويرتبط بعلم التّصريف وعلم الاشتقاق فيشمل بذلك الصّيغ والمفردات والتّراكيب جميعها، وتتمثل أهمّيتها في إبراز المعنى وتأكيده وإعطاء دلالات معيّنة يستدعيها التّركيب أو سيّاق الكلام، كدلالة التّكثير أو القوّة في الحدث وعليه فإنّ الزّيادة في المبنى تدلّ على الزّيادة في المعنى.

5-الإشارة إلى أنّ للزّيادة استعمالين أحدهما "خاص" يقتصر على حروف الزّيادة، والآخر "عام" وهو كلّ ما زاد على بنية الكلمة الأصلية سواء أكانت ثلاثية الوضع أم زائدة الثلاثة في أصل وضعها وسواء أكانت من حروف خاصّة أم كانت من تضعيف بعض حروف الكلمة الأصلية.

6-كما أنّه نبّه إلى أمرين:

الأوّل: أنّ الزّيادة تختصّ بالأسماء والأفعال فقط، وأمّا الحروف، فلا يكون فيها زيادة لأنّ الزّيادة ضرب من التّصرف ولا يكون ذلك في الحروف.

الثاني: أنّ حروف الزّيادة لا تكون في جميع مواضعها زائدة ،وإنّما هي الحروف التي يجوز أن تزاد في بعض المواضع، فيقطع عليها بالزّيادة إذا قامت عليها الدّلالة.

7-بيان مواضع زيادة الحروف والفصل بين الأصل والزّائد منها من خلال التّعرف على أدلّة لزيادتها.

8- التّعرف على الأسباب التي يعلم بها الأصل من الزّائد والتي تتمثل في الاشتقاق والمثال والكثرة.

9- الإشارة إلى أضرب زيادة الحروف إذ تكون إمّا زيادة لمعنى، أو زيادة لإلحاق، بناء ببناء، أو زيادة بناء فقط.

10- اكتشاف أنّ زيادة الحرف تكون على نوعين إمّا بزيادة أحد حروف الزّيادة المعروفة أو بتضعيف إحدى حروف الكلمة، وأنّ لهذه الزّيادة فائدتين أحدهما معنوية تفيد تأكيد المعنى وتقويته، وأخرى لفظية تزيّن اللفظ وتفصح الكلام.

11- تبيان أثر الزّيادة في توجيه الدّلالة من خلال الوقوف على آراء ابن جني وابن الأثير فرحمة الله عليهما واسعة.

فهرست المصادر والمراجع

فهرست المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

1. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1984م.
2. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت.
3. ابن الأثير الموصلي، أبو الفتح مجد الدّين أبي السّعدات،المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 1416هـ-1995م.
4. ابن الأثير الموصلي، أبو الفتح مجد الدّين أبي السّعدات ، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الصناحي، الناشر، المكتبة الإسلاميّة لصاحبها الحاج ريّاض الشيخ، ط 1، 1383هـ- 1963م.
5. ابن الأنباري، الأضداد، تحقيق: أبو الفصل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ-1987م.
6. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الخصائص،تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، دط.
7. ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ،كتاب المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، إدارة الثّقافة العامّة، ط 1، 1373هـ-1954م.
8. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان،سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1413هـ- 1993م.
9. ابن حمدون بن الحاج، حاشية على شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك، دار الفكر للطّباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
10. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن ،جمهرة اللغة، ،دار صادر،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن،ط 1345،1هـ.

11. ابن رشيق القرواني، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1972م،.

12. ابن سيده الأندلسي،أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،دط.

13. ابن سينا، علي الحسين بن عبد الله بن الحسن، الشفاء ، المنطق "العبارة"، تحقيق: محمود الحضيري، الناشر، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الطبعة 1.

14. ابن طباطبا ،محمّد بن أحمد ، عيّار الشعر، تحقيق: عباس عبد السّتّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1426،2هـ- 2005م.

15. ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ- 1987م.

16. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، تأليف محمد محي الدّين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة- ط 20، 1400هـ- 1980م.

17. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، د ط، 1399هـ- 1979م.

18. ابن مالك الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، لاميّة الأفعال، المطبعة الخيرية، القاهرة، ط 1، 1332هـ.

19. ابن مالك جمال الدّين، نظم لاميّة الأفعال،

20. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ط 4، 2005م.

21. ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، حمد علي حمد الله، راجعه: سعيد أفغاني غير مفهرس، ط 1، 1368هـ- 1964م.

22. ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن علي ، شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنيريّة، ط 1، مصر.

23. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف،تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط 1، 1393هـ- 1973م.

24. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت، النوادر في اللغة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين- بيروت، 1894م.

25. أبو هلال العسكري ، لحسن بن عبد الله الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى الباي الحلبي، ط 1، 1371هـ- 1952م.

26. أحمد محمّد بن أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصّرف، قدّم له وعلّق عليه محمد عبد المعطي وآخرون، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع،دط.دت.

27. أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، علل الكتب، ط 5، 1998م.

28. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،دت.

29. الإستراباذي محمد بن الحسن الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلميّة، د ط، 1402هـ- 1982م، بيروت، لبنان.

30. الإستراباذي محمد بن الحسن الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ط 1، 1418هـ- 1996م.

31. الأشموني، أبو الحسن نور الدين ،حاشية الصيان، ط2،دت.

32. الأشموني، أبو الحسن نور الدين ،شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط 1، 1375هـ- 1955م.

33. الأصفهاني أبو الفرج علي بن الحسين بن محم ، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، 1415هـ- 1994م.

34. البخاري، عبد الله محمد بن إسماعيل،صحيح البخاري ، بحاشية أبي الحسن نور الدين محمد عبد الهادي السّندي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، دت.

35. البدراوي زهران، مبحث في قضية الرمزية الصوتية، طبيعة العلاقة بين الكلمة وما ترمز إليه، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1987م.

36. بدوي طبانة، دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1975م.

37. تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، ط 1، 1994م.

38. تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، الناشر الأنجلو المصريّة، القاهرة، د ط، 1990م.

39. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط 7، 1418هـ- 1998م.

40. الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الأسرة برعاية السيدة سوزان مبارك، سلسلة من عيون الترك، 2004، د ط.

41. الجرجاني ،أبو بكر عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة المدني، ط 1.

42. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد ، تاج اللّغة وصحاح العربيّة: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1399هـ- 1979م.

43. خديجة الحيدثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965- 1385هـ.

44. الرّازي، أبو حاتم، الزينة في الكلمات الإسلاميّة والعربيّة، عارضه أحمد بن حمدان بأصوله وعلّق عليه حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، مركز الدّراسات والبحوث اليمني- صنعاء، ط 1، 1410هـ- 1994م.

45. الرقيات، عبد الله بن قيس، الديوان، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الجامعة الأمريكية، دط،دت.

46. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1405هـ- 1985م.

47. الزمخشري ،أبو القاسم جار الله محمود ، أساس البلاغة، تحقيق: باسل عيون السّود، دار الجميل، بيضون، الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ- 1998م.

48. الزبيدي، محمّد بن محمّد مرتضى، الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد المجيد قطاش وآخرون، دار التراث العربي،دط.

49. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن ،الإيضاح في علم النّحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1979م.

50. الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المصحف، القاهرة، ط 2، 1397هـ- 1977م.

51. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، المفصّل في علم العربية، تحقيق: محمد بدر الدين أبي فارس النعماني، دار الجيل، بيروت، ط 2،دت.

52. زيد إبراهيم العساف وآخرون، التعريب ؟؟؟؟، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدمشق، ط 1، 1991م.

53. سامي عمّار، المصطلح في اللّسان العربي، من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، ط 1، الأردن.

54. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،ط12،دت.

55. السكاكي، مفتاح العلوم، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.

56. سميح أبو مغلي، علم الصّرف، دار البداية، ط 1، 1431هـ- 2010م.

57. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م.

58. السّيد العربي يوسف، الدّلالة وعلم الدّلالة : المفهوم والمجال والأنواع ،دط، 1438هـ - 2016 م.

59. السيرافي ،أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1990م.

60. السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح و تعليق محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجيل، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت.

61. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،همع الهوامع ، القاهرة، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم، الكويت : دار البحوث العلمية ،1975م.

62. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف، التعريفات، الدار التونسية للنشر والتوزيع، دط، 1971م.

63. الشنفري، ثابت بن أواس الأزدي: شرح لامية العرب،شرح ودراسة الأستاذ الدكتور عبد الحليم حفني،مكتبة الآداب،القاهرة، ط1، 3171هـ-2008م.

64. شوقي ضيف، أحمد عبد السلام ضيف، في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

65. صلاح الدّين صالح حسنين، الدّلالة والنّحو، توزيع مكتبة الآداب، ط 1، د ت.

66. الطّبرسي ،أبو علي الفضل بن الحسن ، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، د ط، بيروت، 1427هـ- 2006م.

67. عبد القادر، سلامي، ظاهرة السلب وصيغها الفعلية الثلاثية المزيدة في القرآن الكريم. مجلة دراسات أدبية ، دورية محكمة، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعلمية، أغسطس-آب 2010م، الجزائر، المجلد 16 ، العدد 7 .

68. عبد القادر سلاّمي، المفردة القرآنية من المعجم إلى الاصطلاح، مركز بحوث القرآن، جامعة ملايا، ماليزيا، قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن، المجلد 2، العدد 1، 2014م.

69. عبد القادر سلاّمي، من تراث العرب في المعجم والدلّالة، قسم اللّغة العربية، كلية الآداب واللّغات، جامعة تلمسان، الجزائر، دار الكتاب الجامعي، العين- دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م.

70. عبد القادر، سلامي، من ملامح الدّلالة الصّرفية عند ضياء الدّين ابن الأثير. من ملامح الدلالة الصرفية عند الخالفين –المثل السائر لابن الأثير أنموذجاً- مجلة الترجمة واللغات مجلة أكاديمية محكمة ،عدد خاص بأقسام الصرف في أقسام اللغة العربية، جامعة وهران، الجزائر، جوان 2013م، العدد 13.

71. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية – بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م.

72. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان،سلسلة علوم اللسان عند العرب، موفم للنشر، دط ،الجزائر، 2012م.

73. عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمّد أحمد جاد الملوك بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، د ط، 1402هـ- 1972م.

74. عبد الرحيم ماردیني، الصّرف الميسّر، بحوث علم الصّرف في اللغة العربية، دار المحبة، دمشق، دار آية، بيروت، ط 1، 2003م- 1424هـ.

75. عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، المكتب الجامعي الحديث، سينقراط- الأزاريطة- الإسكندرية، ط 2، 1999م.

76. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، مؤسسة الرّسالة، د ط، 1400هـ- 1980م.

77. عبد القادر أبو شريفة حسين لافي ود. غطاشة، علم الدّلالة والمعجم العربي، دار الفكر والتوزيع، عمّان، 1409هـ- 1989م، ط 1.

78. عبد القادر عبد الجليل، الدّلالة الصّوتية والصّرفية في لهجة الإقليم الشمالي، دار صفاء، عمان، ط 1، 1417هـ- 1997م.

79. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار قتيبة، ط1، 1403 هـ - 1983م.

80. عبد الكريم مجاهد، الدّلالة اللّغوية، عبد القادر أبو شريفة وآخرون، علم الدّلالة والمعجم العربي، دار الضياء، ط 1، 1985م.

81. عبده الرّاجحي، التّطبيق الصّرفي، دار النهضة العربية بجامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، بيروت- لبنان، د ط، 1430هـ- 2009م.

82. علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب للطّباعة والنشر والتوزيع، د ط.

83. فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، مكتبة المعارف، بيروت، حلب، ط 2، 1408هـ- 1988م.

84. فارس محمد عيسى، علم الصّرف منهج في التعليم الذّاتي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 1، 1421هـ- 2000م.

85. فايز الدّاية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط 2، 1417هـ- 1996م.

86. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1.

87. فريدناند دي سوسير، دروس في الألسنة العامّة، تعريب، صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب،دط.

88. الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمّد نعيم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 8، 1426هـ- 2005م.

89. الفيومي ،أحمد بن محمّد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم السناوي، دار المعارف، ط 2 ، جامعة الأزهر،دت.

90. القرطبي ،أبو عبد الله محمّد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن دار الشام للتراث ، بيروت، دط،دت.

91. القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، دقائق التّصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيس وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م.

92. القاضي عبد الجبّار، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد ،المغني في أبواب التوحيد،تحقيق: محمد علي النجار،دط، دت.

93. قدامة بن جعفر، نقد الشعر، مطبعة الجوانب القسنطينية، ط 1، 1302هـ.

94. كريم الوائلي، الخطاب النقدي عند المعتزلة، مصر العربية للنشر والتّوزيع، ط 1، 1998م.

95. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى ، الكلّيات، مقابلة وإعداد عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د ط، 1982م.

96. محمد حسين مخلوف، كلمات القرآن تفسير وبيان، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.

97. محمّد زمري، اللّفظ والمعنى وجماليات التعبير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.

98. محمد عبد الخالق عظيمة، المغني في تصريف الأفعال، دار العهد الجديد للطّباعة- القاهرة.

99. محمد علي الصّابوني، صفوة التفاسير، شركة الشهاب، وقصر الكتاب، ط 5، 1411هـ- 1990م.

100. محمد فاضل السّامرائي، الصّرف العربي أحكام ومعان، جامعة الشارقة، دار ابن كثير، ط 1، 1434هـ- 2013م.

101. محمّد فريد وجدي، دائرة المعارف، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1971م.

102.محمد محمد عناني، النقد التحليلي، مكتبة الأسرة، ط 1، 1991م.

103.محمد محمّد يونس، وصف اللّغة العربية، دلاليا في ضوء مفهوم الدّلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح ليبيا، 1993م.

104.محمد محي الدّين عبد المجيد، محمّد عبد اللّطيف السبكي، المختار من صحاح اللّغة، مكتبة الكتب العلمية بالقاهرة.

105.محمود السّعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،دت.

106.منصور مذكور شلش، مفهوم المعنى في التراث النقدي عند العرب من عصر ما قبل الإسلام وحتى نهاية عصر عبد القاهر الجرجاني، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة أهل البيت، الأردن ، دط.

107.موريس أبو ناضر، إشارة اللّغة ودلالة الكلام، دار النشر، مختارات، ط 1، 1990م، بيروت.

108.نجاح فاهم صابر العبيدي، الدّلالة الصرفية عند الزّمخشري وأثرها في التفسير ،قرينة الصيغة أنموذجا، جامعة كربلاء، كلية التربية، قسم اللّغة العربية.

109.هادي نهر، علم الدّلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم الأستاذ الدكتور علي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 1، ت 1427هـ- 2007م.

110.يوسف السّحيمات، مدخل إلى الصّرف العربي، مركز يزيد للنشر الكرك، مؤنة بوابة الجامعة الشمالية- جامعة مؤتة- د ط، 2005-2006م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء

الشكر والعرفان

المقدمة.....أ

المدخل.....2

الفصل الأول: علاقة المبنى بالمعنى

تعريف المعنى.....20

تعريف المبنى.....30

علاقة المبنى بالمعنى.....41

الفرق بين المعنى والدّلالة.....63

الفصل الثاني: أنواع حروف الزّيادة وأثرها في توجيه الدّلالة

حروف الزّيادة.....71

أنواع زيادة الحروف.....77

مواضع زيادة الحروف.....81

الأدلّة على زيادة الحروف.....108

معاني صيغ الزّوائد.....110

أثر الزّيادة في توجيه الدّلالة.....122

خاتمة.....130

قائمة المصادر والمراجع.....133

ملخص:

يكشف هدا البحث عن تلك الصلة الوثيقة التي تجمع بين المبنى والمعنى، وأنّ زيادة المبنى لا تدل على زيادة المعنى إلا بالنقل من وزن الى وزن أعلى منه. والزيادة في المبنى لا تدل على الزيادة في المعنى إلا في الفعل أو ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول ، وغيرهما .

كما أنّه محاولة استقراء لـ"قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى"،إذ وُضعت لذلك قيودٌ صرفيةٌ ضابطة توضح أنّ لبنية الكلمة أثراً في إيضاح المعنى، يقوى بقوتها ويزداد بزيادتها وذلك بسَوْق شواهد لها وتحاليل أخرى من اللسان العربي،و توضيح أهميتها والوقوف على أثرها في توجيه الدّلالة.

الكلمات المفتاحية:المبنى–المعنى–الزيادة– توجيه الدلالة

Résumé:

L'objectif de cette recherche est de démontrer l'étroite relation qui existe entre la morphologie d'un mot et son aspect sémantique. Le changement morphologique d'un mot n'entraîne pas automatique son changement sémantique, excepté dans les cas où la composition du terme passe à un rang morphologique supérieur ou dans les cas tels que le verbe, le nom sujet, le nom complément d'objet etc. Cette recherche est aussi une tentative d'explicitation de la norme « changement sémantique en fonction du changement morphologique » si cette dernière est sous-tendue par des contraintes. On expliquera cela avec des arguments et des exemples tirés de la langue arabe académique et on montrera son importance et son impact sur l'orientation des significations.

Mots clés: morphologie- signification- morphologique supérieure - orientation des significations

Abstract

This research reveals the close link between form and meaning, and that increasing the form does not indicate increase in meaning except by moving from a measure to a higher measure; and an increase in form does not show increase in meaning except in the verb or what relates to it, as in the doer or the object noun and the like. This work is also an attempt to explore the rule that says that "increasing the meaning results from increase in the form" as some morphological constraints were set to show that the structure of the word has an impact in clarifying the meaning, becomes strong with its strength and increases with its augmentation; and this is done by means of evidence having different analyses in Arabic, and clarification of its importance to determine its impact in semantic orientation.

Keywords: form- meaning- higher measure- semantic orientation